بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة و أصول التربية

أطروحة دكتوراه بعنوان

# تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها وسبل تطويرها

# The Estimation of Faculty Members of Public and Private Universities for the Degree of Performance University Academic and Social Procedures and the ways for Developing Them

إعداد

محمد عبد الله إبراهيم عوض الله

إشراف الدكتور

كايد سلامة

تخصص: الإدارة التربوية

الفصل الاول:2007/ 2008

**أطروحة دكتوراه بعنوان**

**تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها وسبل تطويرها**

**إعداد**

**محمد عبد الله إبراهيم عوض الله**
**ماجستير إدارة تربوية، جامعة اليرموك، 2005م**

**قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.**

**وافق عليها**

**د . كايد محمد سلامة ........................ مشرفا ورئيسا**

**أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك**

**أ.د هيام نجيب الشريدة........................ عضواً**

**أستاذة في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك**

**أ.د أنمار مصطفى الكيلاني........................ عضواً**

**أستاذ في الإدارة التربوية، الجامعة الأردنية**

**د . صالح عليمات........................ عضواً**

**أستاذ مشارك في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك**

**د . احمد يوسف القوا سمة ........................ عضواً**

**أستاذ مشارك في القياس والتقويم، جامعة اليرموك**

**تاريخ مناقشة الرسالة 3 / 1 / 2008م**

# الإهــــداء

إلى روح والدي.... الذي علّمني الصبر والمثابرة، ثم رحل عن الدنيا على عجل، وفي نفسه أن يرى هذا العمل....." رحمه الله "

إلى والدتي.....التي غرست فيَّ حب الخير وحب الغير........ " أطال الله في عمرها"

إلى زوجتي رفيقة دربي..... التي كانت لي نعم العون والسند

إلى أبنائي ونور حياتي: عُلا، عَلاء، أيمن، باسل، "وفقهم الله ورعاهم"

إلى إخوتي وأخواتي رفاق دربي

لكم جميعا أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع، راجيا من الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم وفيه النفع للأجيال القادمة

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

اشكر الله تعالى وأحمده على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف على رسالتي الدكتور كايد سلامة، لما بذله من جهد كبير، ولتوجيهاته القيمة التي ساعدت على إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير من الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور أنمار الكيلاني، والأستاذة الدكتورة هيام الشريدة، والدكتور صالح عليمات، والدكتور أحمد القوا سمة، على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بالتعاون معي في جامعاتنا الحبيبة، وإلى كل شخص أسهم بجهده في إنجاح هذه الأطروحة لتكون نواة عمل علمي يخدم مجالاتنا التربوية.

## المحتويات

# فهرس الجداول

# فهرس الملحقات

# الملخص

**عوض الله، محمد عبد الله إبراهيم. تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها وسبل تطويرها. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2008 .( المشرف: د . كايد محمد سلامة ).**


هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (الحكومية، والخاصة) لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، وسبل تطويرها، كما هدفت إلى الكشف عن الاختلاف بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس تبعاً لاختلاف نوع الجامعة، والرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونوع الكلية، وعدد سنوات الخبرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتصميم إستبانة تكونت من (71) فقرة موزعة على ستة محاور وهي: محور أعضاء هيئة التدريس، محور طلبة الجامعة، محور المقررات الدراسية، محور البحث العلمي، محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة، بالإضافة إلى سؤال مفتوح الإجابة، يتضمن اقتراحات أعضاء هيئة التدريس حول سبل تطوير تلك المحاور. وتم التحقق من صدقها وثباتها، ثم تطبيقها على أفراد عينة عشوائية طبقية عددهم(376) عضو هيئة تدريس، منهم(293) من الجامعات الحكومية، و(83) من الجامعات الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. كان المتوسط الحسابي لدرجة تقدير أعضاء هيئة التدريس للمحاور الستة للجامعات الحكومية (3.24) وهو بدرجة (متوسطة)، وللجامعات الخاصة (3.35) وهو بدرجة

(متوسطة) أيضا. تراوحت المتوسطات الحسابية للمحاور الستة للجامعات الحكومية ما بين (3.05 –3.59). وقد جاء ترتيب المحاور كما يلي: الهيئة الأكاديمية بالمرتبة الأولى، ثم المقررات الدراسية، والواقع الاجتماعي داخل الجامعة، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، والبحث العلمي، وأخيراً محور الطالب الجامعي. أما الجامعات الخاصة، فقد كانت المتوسطات الحسابية لها تتراوح ما بين(3.06–3.61) ، وقد جاء ترتيب المحاور كما يلي: المقررات الدراسية بالمرتبة الأولى، ثم الهيئة الأكاديمية، والواقع الاجتماعي داخل الجامعة، والبحث العلمي، والطالب الجامعي، وأخيراً محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي.

2. توجد فروق دالة إحصائياً بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، تعزى لمتغير نوع الجامعة، عند جميع محاور الدراسة، ما عدا محاور (الهيئة الأكاديمية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، والطالب الجامعي، والأداة الكلية) وذلك لصالح الجامعات الخاصة.

3. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الحكومية تعزى للمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية.

4. توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، تعزى لمتغير نوع الكلية، عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية، ما عدا محوري (واقع البحث العلمي، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي) حيث كانت الفروق لصالح كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

5. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الحكومية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، عند جميع محاور الدراسة ما عدا محاور (الطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي) حيث أظهرت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية، بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي بقية الرتب الأكاديمية من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس)عند جميع المحاور.

6. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الخاصة تعزى لمتغير (المسمى الوظيفي، ونوع الكلية).

7. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الخاصة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، عند جميع المحاور والأداة الكلية ما عدا محاور (الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية) حيث أظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية، بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ، وأستاذ مشارك) ومتوسط تقديرات ذوي الرتب الأكاديمية الأخرى، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ، وأستاذ مشارك)عند جميع المحاور.

8. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الخاصة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، عند جميع المحاور، ما عدا محاور (الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية) حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أكثر من 14 سنة) ومتوسط تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية الأخرى، وذلك لصالح تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أكثر من 14 سنة)، عند جميع محاور المقارنة.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، خلص الباحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات، متضمنة أهم مقترحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير الواقع الأكاديمي والاجتماعي للجامعات الأردنية، والتي يأمل منها أن تسهم في تطوير هذا الواقع:

1. أن تقوم الجامعات بمراجعة المقررات الجامعية لديها بشكل دوري وتطويرها، لضمان حداثتها، لمواكبة المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية.
2. أن تقوم إدارة الجامعات بزيادة التواصل فيما بينها من جهة، وفيما بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جهة أخرى، من خلال تنظيم اللقاءات المستمرة معهم، لتفعيل العلاقة فيما بينهم، ولتبادل الأفكار والآراء المتعلقة بمشاكلهم واحتياجاتهم.

**الكلمات المفتاحية : المحاور الأكاديمية، المحاور الاجتماعية، الجامعات الرسمية، الجامعات الخاصة، سبل التطوير.**

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة وأهميتها

## مقدمة:

تعد الجامعة مركز إشعاع حضاري وعلمي منذ القدم، يسعى إلى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وثقافيا، كما أنها المحرك الأساسي لعملية التطوير والتجديد في المجتمعات من خلال وظائفها الأساسية التي تقوم بها، من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمع.

وهذه الوظائف تتطور وتتغير مع تطور المجتمعات، لتواكب الظروف والتحولات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية التي يمر بها العالم، خاصة في الربع الأخير من القرن الماضي، وحتى تتمكن الجامعات من القيام بهذا الدور وتأدية رسالتها في تطوير المجتمعات ، لا بد لها من تطوير وظائفها ومهماتها الأساسية، وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة، لتواكب التغيرات والتطورات الجديدة، التي تتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

وذلك يتطلب من الجامعات التصدي للتحديات التي تواجهها المجتمعات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، والجامعات تمتلك وفرة من الخبرات والكفاءات المتخصصة، القادرة على تحويل الدور التقليدي لها إلى أدوار جديدة أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، وفي الوقت نفسه لا يتعارض ذلك مع الأهداف الأساسية للجامعة.

إن للجامعات رسالة حضارية لخدمة الأمة، بالحفاظ على هويتها وثقافتها من الذوبان، وتعمل على تنميتها والنهوض بها لمواكبة تحديات العصر ومستجدا ته، وهي مصنع قيادات

الأمة، فهي تعمل على إعداد هذه القيادات في جميع حقول المعرفة ومجالات الحياة، وتتبنى الموهوبين والمبدعين منهم لتحافظ على ثوابت الأمة وأصالتها.

إن دخولنا الألفية الثالثة يفرض علينا أن ندرك أن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو عالم متغير باستمرار، تغيرت فيه مختلف مجالات المعرفة، وطبيعة المجتمعات الإنسانية، والنظام الاجتماعي، بل لقد تغيرت فيه أفكار وثقافة المجتمع نفسه. وكما نعلم أن العمل التربوي – كأي نشاط إنساني منظم– لا بد له من غايات يسعى إلى تحقيقها، وأن الكثير من احباطاتنا التربوية حتى الآن جاءت من ضبابية الغايات التي تم رسمها، غير مدركين لإمكانات تنفيذها، وغير آبهين لدرجة ملاءمتها للعصر الذي تعيش فيه أجيالنا الجديدة، مما أدى ذلك إلى ضياع الكثير من جهدنا المكرس للتربية، وعزل أجيالنا عن مواكبة التطور في مختلف مجالات الحياة (إدارة برامج التربية،2000) .

لذلك ينبغي للمجتمعات أن توفر بيئة فكرية وعلمية قوية مواتية للتربية في جميع مراحلها، وذلك يعني ضرورة تطوير التعليم العالي وتنمية البحوث العلمية، والحصول على المعارف العلمية والتكنولوجية المعاصرة، على كافة مستويات التربية والتعليم.

ويجب أن يشارك المجتمع بأسره في تحقيق هذا الهدف ، لأن ما يكرس للتربية من وقت وجهد وتمويل ، يكون مردوده أكبر من أي استثمار مادي آخر لأي مجتمع من المجتمعات.(جرادات، 1990).وقد أثبتت تجارب الأمم عبر التاريخ بأن التعليم الجيد المحكم التصميم والتوقيت والبرمجة مع القطاعات الأخرى، يؤدي بالأمم إلى النهوض الاقتصادي الذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي، وارتفاع نصيب الفرد منه، وانخفاض معدلات البطالة، وزيادة حجم الإنتاج السلعية والخدمية(بدران،2007).

لقد كانت الجامعة في بلدان العالم الثالث، ومنها الوطن العربي، يقتصر دورها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية، وكانت تؤدي دورا محدودا في خدمة المجتمع دون أن توسع من هذا الدور المحدود، كما هو الحال في جامعات البلدان المتقدمة التي اتجهت إلى توسيع المشاركة الفاعلة في حل مشكلات الإنتاج، والمساهمة في تطوير الثورة العلمية والتقنية، وبفاعلية كبيرة أسهمت في سرعة تطور تلك البلدان وزيادة الفجوة التقنية بينها وبين البلدان في العالم الثالث ومنها أقطار الوطن العربي (الخشاب والعناد،1999).

ويشير بدران(2007) إلى أن التعليم الجامعي الجيد يتوقع منه أن يخرج ثلاثة أنواع من الخريجين:

1. خريجون مهنيين يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق الإنتاج بكفاءة.
2. علماء ومهندسين متميزين.
3. قادة ومفكرين وفلاسفة ومثقفين، يكونون بؤرة التغيير والتطوير الحضاري للدولة.

ويضيف بأنه يتوقع من هؤلاء الخريجين الجامعيين الإسهام في: الأبحاث العلمية المتميزة، والتطوير التكنولوجي لكافة القطاعات في المجتمع، وإيجاد الحلول للمشكلات الكبرى التي تعترض تقدم المجتمع، وكذلك إيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض القطاعات المختلفة، وبراءات الاختراع.

يحتل التعليم العالي في الوقت الحاضر قمة الأولويات لجميع الدول المتقدمة والنامية، لأن مؤسسات التعليم العالي تسهم بدرجة كبيرة في تقدم المعرفة العلمية ونشرها، واستخدام التكنولوجيا بطريقة مثلى، وإنشاء مراكز البحوث والتميز، وتعميق العلاقة ما بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الاستثمار المختلفة(التل،2000). ويذكر ديودرستادت ( Duderstadt, 2000 ) بأن التغير المتسارع في المجتمع الداخلي والعالم الخارجي، يستدعي من الجامعات أن

تحدث انقلابا على ألنمطية القائمة، وذلك من خلال إعادة النظر في المسار الجـامعي برمتـه، فلسفة وأهدافا، وفعاليات، وإدارات، واستراتيجيات التدريس، بما في ذلك أدوار الطلبة وأعضاء هيئة التدريس واستراتيجيات البحث العلمي، ومصادر التمويل للجامعة وعلاقاتهـا بالتمويـل الحكومي، أو المؤسسات الداعمة، أو الإفراد المهتمين بأمور التعليم الجامعي.

ويضيف فرحان(2000) بأن التحولات العلمية المتسارعة التي يشهدها العـالم، تلقـي على الدول والمجتمعات والمؤسسات على اختلافها أدوارا جديدة، والجامعـات مـن ضـمن المؤسسات التي تقع عليها المسؤولية في تجديـد وتطـوير أدوارهـا، لتواكـب التطـورات المتسارعة، وتعيش الواقع، وتنظر للمستقبل برؤية واضحة ودقيقة. فالجامعة هـي المؤسـسة الأعمق إدراكا لفهم واقع المجتمع، والأكثر قدرة على رسم وبيان أهدافه، لأن مخرجاتها تمتلك القدرات اللازمة والكافية لتطوير المجتمع وتقدمه.

إن جميع الدلائل تشير إلى أن التعليم الجامعي، مر خلال السنوات الأخيرة بفترة تحول هامة فرضتها عليه التحديات التي واجهها خلال تلك السنوات، وقد تفاوتت حدة هذه التحديات وتنوعها بين الدول، وكان أهونها رفض الأساليب التقليدية الجامعية،وانتقاد الجامعات، ووصفها بأنها ليست سوى مصنع للشهادات والدرجات الجامعية، وأنها ما زالت تـسير علـى أسـاس التقسيم التقليـدي الربـاعي الـذي سـاد العـصر الوسـيط (الآداب،الحقوق،العلوم،الطـب) (مرسي2001).

ويشير خصاونه (2000) بأن التعليم العالي يتأثر الآن بعوامل وقوى فاعلة، وخـصوصا بقضية عولمة التعليم، وبالتسارع المذهل في التعليم عن بعد، إضافة إلى تقنيات الاتصالات التي توظف في ذلك، والتوسع في أعداد الجامعات داخل الأردن وخارجه، وسهولة الالتحـاق بهـا

التحاقا مباشرا، أو عن طريق التقنيات الحديثة، وفي اعتماد حركة هذا التوسع على ارتفاع الطلب على التعليم العالي على غرار عوامل السوق التي تدفع هذه الحركة.

ويرى ايكونغ(Ekong, 1996 ) بأنه نتيجة هذه التغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم، فإنه يقع على الجامعات مسؤوليات عظيمة وهامة من أبرزها:

1. نشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة لقيادة عملية التنمية الشاملة.
2. إثراء المعرفة البشرية وتنميتها.
3. نشر الثقافة وبناء الإنسان علمياً وأخلاقياً.
4. النهوض بالبحوث العلمية، واستغلال الطاقات والموارد المتاحة استغلالاً امثل.

ويرى لاغا(2003) أن مهمة الجامعة هي توفير التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلا أن الجامعات العربية في اغلبها هي امتداد للتعليم الأساسي، وأن هناك فصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والتنمية، ومشكلات المجتمع.

تقف الجامعات العربية في الوقت الحاضر، على مفترق طرق هام، إذ عليها أن تختار طريق المحافظة على الواقع الراهن، أو أن تتفاعل مع المتغيرات والمستجدات، وتعمل على تطوير نفسها وتحديث أساليبها، بما يتناسب مع تغيرات العصر السريع. لذلك فإن من أهم الأمور التي يجب إعادة النظر فيها، هي أمور التعليم بعامة، والتعليم الجامعي بخاصة، لأن المتصفح للتاريخ الإنساني يجد أن بقاء المجتمعات ورقيها يعتمد كليا على الجامعات ومخرجاتها، والتعليم الجامعي يعني الفكر الذي يعني الأبحاث العلمية، والأبحاث العلمية تعني التقدم التكنولوجي والإبداع والابتكار، وعليه فان توقف أمة عن التفكير، يعني توقفها عن الأبحاث العلمية، ومن ثم الاضمحلال والانكماش والانهيار(الثبيتي،1990).

ويذكر الموسى(2002) أن التعليم الجامعي في الأردن في خطر، ما لم تتدارك الجامعات ذلك، وتطبق قوانين من شأنها أن تدعم مستوى التعليم المتقدم، وبشكل خاص في مخرجاته التي لا بد أن تكون متخصصة في مجالها ومتفهمة لمجالات المعرفة والعلوم والثقافات الأخرى.

وتشير دراسة للعمري(1995) بعنوان مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن إلى" تزايد إدراك إدارة الجامعات لعمق الأزمة التي يمر بها التعليم العالي في الأردن في شتى المجالات، وتزايد إدراكها لتفاقم حدة المشكلات والمعوقات التي يواجهها في مجالات التمويل والموارد المالية وهيئة التدريس، والإدارة، وغيرها من المجالات"(ص. 353).

ويرى المعاني(1999) بأن التعليم العالي في الأردن يعاني من مشكلات عدة وهي:

1. نقص في الإعداد التطبيقي للطالب، والاعتماد على الجانب النظري في التعليم.
2. اعتماد أساليب التلقين والتدريب التقليدي، والبعد عن عملية التعلم الذاتي.
3. غياب قدرات عضو هيئة التدريس عن إيصال معلوماته بالطريقة واللغة المناسبتين.
4. عدم تطابق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل، وعدم المواءمة بينهما.
5. اقتصار البحث العلمي في الجامعات على تحقيق أهداف آنية،لنيل درجات أكاديمية.
6. عدم قدرة الجامعات على التجديد،في المعدات ومصادر التعلم، نظرا لصعوبة أحوالها المادية.
7. اكتظاظ القاعات الدراسية بأعداد من الطلبة اكبر من قدرتها الاستيعابية.

وكما يلاحظ بأن التعليم الجامعي في الأردن يعاني من مشكلات عدة ، منها ما يتعلق بأهداف التعليم الجامعي كالتعليم والتدريب والبحث العامي، ومنها ما تتعلق بالمدخلات

والمخرجات، كالبطالة وعدم تطابق هذه المخرجات مع سوق العمل، وهناك مشكلات أخرى تتعلق بطرق التعليم وأساليبه ومحتوى التخصصات والبرامج التعليمية، وأخرى تتعلق بعدم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية وغيرها.

جميع تلك المعطيات جعلت الباحث يهتم بدراسة درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الأردنية، الرسمية والخاصة، وسبل تطويرها، لأن التعليم الجامعي يعد مصدرا أساسيا لإنتاج المعرفة العلمية التي تسهم في تطوير المجتمعات والنهوض بها، لأن مخرجاته وما يحتويه من علماء وخبراء واختصاصيين، هم القادرون على تفحص واقع المجتمع وإمكاناته، ومعرفة مشكلاته المختلفة، والعمل على تخطيها، والقيام بالأبحاث والدراسات، التي تعمل على مواكبة التقدم التكنولوجي العالمي في جميع المجالات ومن ثم بناء الإنسان وتطوير المجتمع والنهوض به لمرتبة المجتمعات في الدول المتقدمة. ومن الواضح أنه كما تشير الدراسات بوجود فجوة كبيرة بين البلدان النامية ومنها الأردن، والبلدان المتقدمة صناعيا، وأن اتساع هذه الفجوة وتقليلها يعتمد على التعليم بشكل عام ، والتعليم الجامعي بشكل خاص. لذلك قام الباحث بهذه الدراسة للتعرف على درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الأردنية، الرسمية والخاصة، ومن ثم تحديد السبل التي يقترحها أعضاء هيئة التدريس فيها لتطويرها والنهوض بها، من اجل التقليل من السلبيات التي تواجه الجامعات الأردنية.

**مشكلة الدراسة:**

شهد التعليم العالي في الأردن خلال السنوات الماضية توسعاً كمياً متسارعاً، إلا أن هذا التوسع لم يستطع تلبية حاجات المجتمع المتجددة من الخريجين المؤهلين، القادرين على الإسهام

في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، وبقي التعليم العالي محافظاً على النمط التقليدي في وظائفه الأكاديمية، والاجتماعية في التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وكما أشارت الدراسات إلى وجوب التصدي للعديد من التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. نقص في الإعداد التطبيقي للطالب والاعتماد على الجانب النظري في التعليم.
2. الاعتماد على أساليب التلقين والبعد عن عملية التعلم الذاتي.
3. اقتصار البحث العلمي في الجامعات على تحقيق أهداف آنية لنيل درجات أكاديمية.
4. عدم قدرة الجامعات على التجديد ومواكبة التطورات العالمية، وتركيزها على وظيفة التدريس وإهمال البحث العلمي والنشاطات الأكاديمية الأخرى.
5. قيود تشريعية متمثلة بالاعتماد العام للجامعات الخاصة، والاعتماد لكل تخصص وتضارب سلوك الطرف المستثمر والطرف الأكاديمي.
6. عدم قدرة الجامعات على استيعاب مخرجات المدارس الثانوية من الطلبة.
7. العجز في موازنات الجامعات الرسمية، حيث يقدر هذا العجز بحوالي(100)مليون دينار أردني (المعاني،1999)؛(عبد الهادي،1992)؛(التل،1998)؛(الخطيب ومعايعة،2006)؛ ( شرار وياغي واليوسف،2007)؛ ( حسن، 2000).
8. ازدياد الطلب على التعليم العالي غير المبرر، على حساب التعليم التطبيقي والمهني.
9. ضمان جودة التعليم العالي والارتقاء بمستواه.
10. الخلل في سياسات القبول الجامعي، وضعف المواءمة بين أداء الطلبة في الثانوية العامة(التوجيهي) واختيارهم لتخصصاتهم (البخيت2007).

11. عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي الجامعي مع سوق العمل(الشريدة، 2001).

12. بطالة الخريجين، حيث تشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة ( 2006 ) بأن معدل البطالة بين قوة العمل الأردنية 14% للعام 2006، وبلغ معدل البطالة بين الذين يحملون مؤهل جامعي منهم 25.9 %. كما تشير أرقام ديوان الخدمة المدنية (2006) بأنه بلغ العدد التراكمي لطلبات التوظيف في مخزون الديوان حتى نهاية العام 2006(150550) طلبا، وقد شكل الجامعيون النسبة الأعلى من طالبي التوظيف، حيث بلغت النسبة 66.6 % بواقع(100357) متقدم.

كما أكدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية للأعوام( 2004-2006.ص 43-44) إلى ضرورة التصدي للتحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي الأردني، ومن أهمها :

- عدم ملاءمة سياسات القبول مع متطلبات تطوير التعليم العالي وتحديثه.
- ضعف المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية المستدامة.
- اختلالات كبيرة في الوضع التمويلي للجامعات، وتدني نسبة الاستثمار النوعي في تحسين سوية التعليم.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات وبرامج ومناهج التعليم العالي.
- عدم وجود آلية مؤسسية للبحث العلمي، وضعف الروابط بين الجامعات والصناعة المحلية، وانخفاض التمويل المخصص للبحث والتطوير.
- ضعف قدرات أعضاء هيئات التدريس وعدم وجود الآليات التي تضمن التحديث والتطوير في الأدوات والأساليب التعليمية.
- تدني مستوى الاعتماد وضبط الجودة.

- ضعف آليات التواصل بين الطلبة المبدعين والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.
- عدم وجود نظام متابعة لخريجي الجامعات.
- ضعف مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة القطاع، على المستويين الوطني والجامعي.

في ضوء ما سبق من عرض لملامح التعليم الجامعي في الأردن، يتضح بأنه غير مهيأ للقيام بمسؤولياته المتنامية على المستوى المحلي والعالمي، بموجب المتغيرات العالمية الجديدة، وإذا ما استمر على ما هو عليه فقد لا يحقق بعض أهدافه، لما يحويه من نواحي قصور وخلل، ومن ثم فان تطوير التعليم الجامعي وتحسينه أصبح ضرورة ملحة، فرضتها طبيعة العصر الذي نعيشه بما يحويه من هموم ومشكلات.

لذلك أتت هذه الدراسة لتتعرف على درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الأردنية، الرسمية والخاصة، ومن ثم تحديد السبل التي يقترحها أعضاء هيئة التدريس فيها لتطويرها والنهوض بها. وستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: ما تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، وما السبل المقترحة من قبلهم لتطويرها؟

## أهداف الدراسة وأسئلتها :

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الرسمية والخاصة، واقتراح السبل لتطويرها من قبل أعضاء هيئة التدريس فيها.

2. الكشف عن وجود فروق في درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية بين الجامعات الرسمية والخاصة.

ولتحقيق هذين الهدفين فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجـراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \geq$ **0.05**) بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعزى لمتغير نوع الجامعة (رسمية، خاصة)؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \geq$ **0.05**) لتقديرات أعـضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية لدرجة ممارسـة إجـراءات المحـاور الأكاديميـة والاجتماعية تعزى للمتغيرات: الرتبة الأكاديمية، والمـسمى الـوظيفي، ونـوع الكليـة، والخبرة؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ **0.05**)لتقديرات أعـضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لدرجة ممارسـة إجـراءات المحـاور الأكاديميـة والاجتماعية تعزى للمتغيرات: الرتبة الأكاديمية، والمـسمى الـوظيفي، ونـوع الكليـة، والخبرة؟
5. ما سبل تطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية للجامعات الرسمية والخاصة، المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس فيها؟

## أهمية الدراسة :

تستمد هذه لدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي تناولته بالبحث والتحليل، وهو درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الرسمية والخاصة، وإجراء مقارنة فيما بينهما، واقتراح السبل لتطويرها من قبل أعضاء هيئة التدريس فيها، إذ تشكل هذه المحاور جل اهتمام الباحثين والتربويين المختصين بقضايا التعليم العالي.

كما استمدت هذه الدراسة أهميتها من خلال المجتمع الذي طبقت عليه ، وهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، الرسمية والخاصة، لما يتمتعون به من مكانة هامة في نجاح العملية الأكاديمية، كونهم الطرف الأقرب من أي طرف آخر القادر على تحسس أوضاع الجامعات الأكاديمية والاجتماعية، واقتراح السبل لتطويرها.

ويتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة القائمين على الجامعات الأردنية، ومتخذي القرار، وذلك من خلال مساعدتهم بالتعرف على درجة ممارسة الجامعات الأردنية، إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، حتى يتمكنوا من تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الجامعات، ومن ثم مواجهتها والتصدي لها، ومحاولة إيجاد الحلول لها، ومحاولة تجنبها عند رسم سياسات التعليم العالي.

## تعريف المصطلحات:

يعرف الباحث المصطلحات إجرائيا على النحو التالي:

1. درجة ممارسة إجراءات المحاور في الجامعات: مستوى أداء الجامعات على محاور الدراسة الأكاديمية والاجتماعية الواردة في أداة الدراسة.
2. المحاور الأكاديمية: هي محاور (الهيئة الأكاديمية، طلبة الجامعة، المقررات الدراسية، البحث العلمي).

3. المحاور الاجتماعية: هي محاور(علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، والمتمثلة في (خدمة المجتمع)، والواقع الاجتماعي داخل الجامعة والمتمثل بالعلاقة ما بين( أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، ومع الطلبة، ومع إدارة الجامعة).

4. سبل التطوير: هي الطرق والوسائل المقترحة من قبل اعضاء هيئة التدريس لتطوير أداء الجامعات الأردنية على المحاور الأكاديمية والاجتماعية.

## محددات الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة و إمكانية تعميم نتائجها في ضوء المحددات التالية:-

1. اقتصرت هذه الدراسة على ثمان جامعات أردنية، رسمية وخاصة، موزعة على أقاليم الأردن الثلاثة وهي ( جامعة اليرموك، جامعة آل البيت، الجامعة الأردنية، جامعة مؤتة، جامعة اربد الأهلية، جامعة جرش ، جامعة فيلادلفيا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا).

2. اقتصرت هذه الدراسة على تقديرات أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين في الجامعات الأردنية، الرسمية والخاصة، لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، واقتراح السبل لتطويرها، خلال العام الدراسي، 2007/2006 .

# الفصل الثاني

# الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل استعراضا للأدب النظري والدراسات السابقة، ذات الصلة بموضوع الدراسة. ويتكون من جزأين : الجزء الأول يتناول الأدب النظري، في حين يتناول الجزء الثاني الدراسات السابقة، حيث أفاد الباحث من الأدب النظري والدراسات السابقة بما يخدم موضوع الدراسة .

## أولا: الأدب النظري:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضا للأدب النظري المتعلق بالجامعات، الرسمية والخاصة، من حيث نشأتها، وتطورها وأهدافها، والمحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها.

**مفهوم الجامعة:**

جاء في معجم متن اللغة أن مفهوم الجامعة يعني: "هي مدرسة كبرى تجمع فروعاً لعلوم شتى، يختص الطالب بما شاء من العلم فيلتحق بفروعه فيها، وليس بعدها مدرسة" .

وتعرف الجامعة في قاموس(New Webster's Dictionary,1976) بأنها: " معهد منظم للتعليم والدراسة في فروع المعرفة العالية، وله الحق في فتح الدرجات العلمية في دوائر معرفية محددة، كالقانون والطب والأدب.... الخ ".

ويذكر مرسي (2001) أن اصطلاح جامعة مأخوذ من الكلمة الانجليزية(University) وتعني الاتحاد، وقد استخدمت لتدل على التجمع العلمي لكل من

الأساتذة والطلاب. أما الكلمة العربية "جامعة " فهي ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزيـــة المرادفـــة لها، إذ هي من مدلولها العربي تعني التجمع والتجميع .

ويعرف السنبل وعبد الجواد(1993) الجامعة بأنها: "مكان يجمع الأساتذة وطلابهم في جماعة موحدة" (ص 34).

وكما يظهر من التعريفات السابقة، فإنها تّجمع على أن مفهوم الجامعة يعنــي تجمعــاً للطلاب والأساتذة، تجمع فروعاً معرفية للعلوم المختلفة، وهي صاحبة الحق في منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسة المختلفة .

## مراحل تطور الجامعة:

يقسّم الدارسون مراحل تطور الجامعة إلى مرحلتين أساسيتين همـــا: مرحلـــة النـــشأة والتأسيس، ومرحلة التطور والعطاء ( أبو مغلي وآخرون،1997).

**المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتأسيس:**

بدأت هذه المرحلة وتطورت في جميع الحضارات القديمة، ففي مصر القديمة تطورت الجامعات فيها واهتمت بعض جامعاتها بالدراسات الدينية، وبالتدريس المهني وتعليم الكتابـــة، وقد تخرج فيها كبار العلماء، مثل : أفلاطون وصولون. وفي الهند كانت تعرف الجامعة آنذاك "بمدارس الغابة" منذ أكثر من (1500) عام قبل الميلاد ، وهي أمكنة كانت تبعث على التأمـــل والمناقشات الفلسفية الدينية والفلك والرياضيات( السنبل وعبد الجواد،1993).

كذلك حدث هذا التطور للجامعات في الصين القديمة التي كانت تعمل، من أجل إعـــداد الطلاب للامتحانات في العلوم المختلفة والكنفوشيوسية . ولعل ما حدث للجامعات فـــي بـــلاد

اليونان من ازدهار هو الأقرب إلى مفهوم الجامعة الحديثة، وهناك من يعد أن أساس الجامعة الحديثة يعود للجامعات اليونانية القديمة، مثل" أكاديمية أفلاطون، ومدرسة زينون" .

أما بخصوص الرومان، فقد كانت الجامعات الرومانية نقلاً عن الجامعات اليونانية، حيث خضعوا لثقافتهم وحضارتهم، مع أنهم اخضعوا اليونان لسيادتهم . ومن ناحية أخرى أنشأ الفرس جامعات تميزت بالتركيز على الدراسات الطبية، أما بالنسبة للحضارة المسيحية، فقد بدأت الجامعات المسيحية بمدارس الكاتدرائيات والأديرة (أبو مغلي وآخرون،1997).

أما الحضارة الإسلامية، فقد حث الإسلام على طلب العلم والاستزادة منه والاغتراب في سبيله، وكان المسجد هو الصورة الأولية للجامعة في الإسلام، فلم يكن مكاناً للتعبد فحسب، بل كانت مهمته نشر العلم أيضاً، بالإضافة إلى تعريف الناس بدينهم وأحكامه وبيان حلاله من حرامه، حيث يبصرهم بالأمور الدنيوية وأحوالها. وقد ازدهرت فكرة الجامعة في الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى، ونشأ نوع آخر من مراكز العلم في الدولة الإسلامية بالإضافة إلى المسجد، مثل بيوت الحكمة ودور العلم والبيمارستانات، وقد استفادت الجامعات الأوروبية من ثمار هذه المؤسسات الإسلامية، حيث شكلت روافد أساسية لها في العلوم والرياضيات والفلك والطب والفلسفة، بدلالة أن الجامعات الأوروبية لا زالت تحتفظ بالمخطوطات العربية للعلماء والفلاسفة المسلمين إلى يومنا هذا مثل : ابن رشد، وابن الهيثم، وابن سينا، وابن خلدون(السنبل وعبد الجواد،1993). وقد ذكر برت (1975) أن مفهوم الجامعة كان إسلاميا، بالرغم من أن التدريس في الإسلام كان معظمه دينياً .

**المرحلة الثانية: مرحلة التطور والعطاء:**

بدأت فكرة الجامعة بمفهومها الحديث، في أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر من العصور الوسطى (أبو مغلي وآخرون،1997). ويؤكد مرسي(1992) أن

جامعات العصور الوسطى اعتمدت في مناهجها على مصادر الفكر العربي، وقد كانت مؤلفات العلماء العرب مراجع لهذه الجامعات لفترات طويلة، وفي مختلف الفروع والميادين، وكانت أساليب التدريس المتبعة فيها تقوم على طريقة المحاضرة والإملاء والمجادلة والمناقشة المنطقية، وكانت جامعات العصور الوسطى تعد الأفراد للمهن المختلفة في الطب والقانون واللاهوت والتدريس.وقد جاء في الموسوعة البريطانية( Encyclopedia ,1974 Britannica) المشار إليها في مرسي (1992) أن الجامعات الحديثة تطورت عن مدارس العصور الوسطى، التي كانت تسمى ( Studia Generalia ) أي المدارس العامة التي تستقبل طلاب العلم الوافدين من جميع الجهات . ثم بدأ الطلبة المغتربون عن مناطقهم يشكلون جامعات (Universities ) أي نقابات أو روابط لحماية أنفسهم من الغربة . وفي القرن الثالث عشر والرابع عشر تبلورت فكرة الجامعات الحديثة، وأصبحت مؤسسات معترف بها من السلطات المدنية والكنسية كياناً إدارياً مستقلاً، أي لها أساتذة وطلبة ونظام إداري ومحاضرات ونظام امتحانات، ومن الجامعات المشهورة في أوروبا في تلك الفترة : جامعة سالرنو في الطب، وجامعة بولونيا في القانون، وجامعة باريس في الفلسفة (أبو مغلي وآخرون،1997) .

وقد بقيت الجامعات الأوروبية منذ تلك الفترة حتى نهاية القرن الثامن عشر جامدة، ومعادية لحركات الإصلاح، وغير ميالة لروح الخلق والابتكار، ووقفت كأنها قلاع حصينة أمام كل علم جديد، حتى قدوم الثورة الفرنسية، التي اجتاحت رياحها أوروبا محدثة تغييرات كبيرة في رسالة الجامعات. ثم ظهرت نماذج من الجامعات الجديدة في أوروبا في القرن التاسع عشر مثل، جامعة برلين في ألمانيا،وأكسفورد، وكمبرح في بريطانيا . ومنذ هذا التاريخ أخذت الجامعات توسع نشاطاتها، وأصبحت تهتم بالجوانب المهنية والبحوث ونظام الاختيار في برامج

الدراسة، علمية أو ثقافية، وادخل ضمن برامجها تطور العلوم والصناعة والاقتصاد، ومراكز البحوث وأصبحت مراكز لخدمة المؤسسات المختلفة ( عبود،1976).

## تطور نشأة الجامعات في الأردن:

### أولا: الجامعات الحكومية :

بدأت فكرة إنشاء أول جامعة حكومية في الأردن سنة 1953م، حيث كان يتواجد أكثر من مائتي ألف طالب وطالبة على مقاعد الدراسة (بدر، 1994). وكان هذا العدد الكبير من الطلاب في تلك الأيام، مع بدايات نشأة الأردن الحديث يحتاج إلى أعداد هائلة من المعلمين والمعلمات المؤهلين تأهيلاً جامعياً لتدريسهم، وكان عدد الطلبة المسجلين في دور المعلمين والمعلمات(46) طالباً وطالبة عام 1953/52 ، منهم(17) طالبة، وارتفع العدد إلى (1781) طالبا وطالبة منهم (556) طالبة للعام الدراسي 1967/66 . وهكذا فان عدد المعلمين والمعلمات الذين تتم تأهيلهم محليا لم يكن كافيا لتغطية التعليم الإلزامي والثانوي، يضاف إلى ذلك أن الإقبال على التعليم الجامعي لدى الأردنيين زاد كثيراً، وفاق كل التوقعات، ولم يكن أمام الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية سوى السفر إلى الخارج، للدراسة في الجامعات العربية والأجنبية، مما يؤدي ذلك إلى إثقال كاهل العائلات الأردنية، وكذلك إثقال كاهل الدولة الأردنية ذات الموارد المحدودة في الوقت نفسه ، هذا بالإضافة إلى أخطار الدراسة في الدول الأجنبية(التل، 1989). وفي الثاني عشر من شهر آذار عام 1962، وجه جلالة الملك حسين رسالة إلى الحكومة، أوعز فيها بتشكيل لجنة كانت مهمتها الرئيسة تقديم توصيات لتأسيس الجامعة الأردنية، ورفعت اللجنة توصياتها في 1962/8/18م ، بإنشاء جامعة وطنية تلبي حاجات التعليم المتزايدة(التل،1989).

وهكذا صدرت الإرادة الملكية بتأسيس "الجامعة الأردنية" في 1962/9/2 م كأول جامعة أردنية( البخيت والزغول،1987). وقد تم افتتاح كلية الآداب فيها في 1962/12/15 لتستقبل أول فوج من المقبولين وعددهم 167 طالباً وطالبة، وقد قام بتدريسهم ثمانية من أعضاء هيئة التدريس، أما الجامعة الثانية التي أنشئت حسب التسلسل الزمني فهي" جامعة اليرموك" وقد تم تأسيسها في مدينة اربد عام 1976م، واستقبلت جامعة اليرموك الفوج الأول من طلبتها في مطلع العام 1976/ 1977م ، وكان عدد طلابها(640 ) طالباً وطالبة، قام بتدريسهم (51) من أعضاء هيئة التدريس، والجامعة الثالثة التي تم تأسيسها هي "جامعة مؤتة"، وتقع في بلدة مؤتة في محافظة الكرك، أنشئت في عام1981م ، وتضم جناحين : العسكري ، والمدني، وتدرس العلوم العسكرية إلى جانب التخصصات الأكاديمية، لتلبية حاجة القوات المسلحة الأردنية من القوى البشرية المدربة، وفي عام 1986م استقبلت الجامعة الفوج الأول من طلبتها في الجناح المدني، وقد كان عددهم (248) طالباً وطالبة، قام على تدريسهم (58) عضو هيئة تدريس. أما الجامعة الرابعة فهي"جامعة العلوم والتكنولوجيا" التي تم تأسيسها في شمال المملكة قرب مدينة اربد في عام 1986م ، وبلغ عدد طلبتها في عام 1987م ، (609) طالباً وطالبة، قام على تدريسهم (186) عضو هيئة تدريس . والجامعة الخامسة هي جامعة "آل البيت" التي تم تأسيسها في محافظة المفرق في عام 1994م . أما الجامعة السادسة فهي "الجامعة الهاشمية" ، والتي تم تأسيسها في محافظة الزرقاء عام 1994م و جامعة البلقاء التطبيقية التي تم تأسيسها في محافظة البلقاء في مدينة السلط في عام 1997م. والجامعة السابعة هي "جامعة الحسين بن طلال" التي تم تأسيسها في محافظة معان عام 1999م، ثم الجامعة الالمانية الاردنية (وزارة التعليم العالي، التقرير السنوي لعام 1999م) .

بالإضافة إلى الجامعات الحكومية السابقة الذكر، هناك كليات جامعية حكومية ذات الأربع سنوات، مثل كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية التي تأسست في عام 1989م، وتتبع لوزارة التعليم العالي، وكلية الدعوة وأصول الدين التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والتي تم تأسيسها في عمان في مطلع عام1990/1991،( التل،1998).

**ثانيا:الجامعات الخاصة:**

شهد الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، نمطاً جديداً من الجامعات، من حيث الإشراف، والإدارة، والتمويل، حيث قامت وزارة التعليم العالي بإصدار قانون مؤقت للجامعات، عرف بقانون الجامعات الخاصة الأردني رقم 43 لسنة 2001 م، وقد عرّف الجامعة الخاصة بأنها:" مؤسسة وطنية خاصة للتعليم العالي تنشأ بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي لا تقل مدة الدراسة فيها عن أربعة سنوات أو ما يعادلها وتمنح الدرجة الجامعية الأولى على الأقل وتملكها جهة غير حكومية ". (وزارة التعليم العالي الأردنية، قانون التعليم العالي المؤقت رقم 43 لسنة 2001).

يعد مجلس التعليم العالي الجهة المخولة رسمياً وقانونياً بمنح التراخيص وإجازة تأسيس الجامعات الخاصة بعد أن توفر المتطلبات وتستوفي الشروط اللازمة للاعتماد، وقد سمحت وزارة التعليم العالي بإنشاء الجامعات الخاصة، لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وهناك مجموعة مؤثرات ذكرها درة (2000) ساهمت في إنشاء الجامعات الخاصة في الأردن ، ومن أبرز هذه المؤثرات ما يلي :

1. إتاحة الفرصة للطلبة الذين لا يقبلون بالجامعات الحكومية للدراسة الجامعية في الأردن.

2. الاستجابة للتوجه العالمي المتمثل في حركة الخصخصة(Privatization) لتطبيقها في الأردن.

3. تغطية تخصصات معينة غير متوفرة أو لا تتوفر بكفاية في الجامعة الرسمية مثل: إدارة المستشفيات والتحاليل الطبية وغيرها.

ويذكر الخطيب (2005) أن مبدأ الربح هو الهدف الرئيس للجامعات الخاصة، مع أن أهداف الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة تبدو واضحة في قانون الجامعات الأردنية رقم (41) لسنة 2001 في تطوير التعليم العالي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي. كما وضح القرار رقم (1457) الصادر عن مجلس التعليم العالي شروط إنشاء الجامعات الخاصة، من أهمها أن لا تدار الجامعة على أسس ربحية، مع أن إعلان هذه الجامعات بأن هدف التعليم والمصلحة الوطنية يأتي قبل هدف الربح.

وتدار الجامعات الخاصة بموجب قانون الشركات في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، ولها صيغتان قانونيتان:

**الصيغة الأولى:** صيغة الشركات المساهمة العامة أي "شركات الأسهم".

**الصيغة الثانية:** صيغة الشركات المساهمة المحدودة المسؤولية، أي" شركات الأشخاص" (حماد والبشير،2000) .

ويمكن ترتيب إنشاء الجامعات الخاصة الأردنية بناء على تاريخ قرار مجلس التعليم العالي كما يلي:

جامعة العلوم التطبيقية بتاريخ 1989/7/10، ثم جامعة عمان الأهلية، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة الإسراء بتاريخ 8/12/ 1989م، ثم الأكاديمية الأردنية للموسيقى بتاريخ 1989/10/30م، ثم جامعة كلية الأميرة سمية الجامعية بتاريخ 1990/3/19م، ثم جامعة

الزيتونة الأردنية، وجامعة البتراء(البنات سابقا) بتاريخ 1990/5/28م، وجامعة الزرقاء الأهلية بتاريخ 1991/2/25، وجامعة اربد الأهلية، وجامعة جرش الأهلية بتاريخ 1991/8/19م، ثم كلية العلوم التربوية(تابعة لوكالة الغوث الدولية) بتاريخ 1995/11/13 م(وزارة التعليم العالي الأردنية تقارير الجامعات الأهلية الأردنية ،1998). بالإضافة إلى ثلاث جامعات خاصة للدراسات العليا وهي: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تأسست سنة 2001 (جامعة عمان العربية، 2007) .الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، تأسست في عمان مطلع عام 1996(الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، 2007) .جامعة جدارا للدراسات العليا، حصلت على ترخيص إنشائها بتاريخ 2005/12/15، بدأت باستقبال طلبتها في مطلع العام الدراسي 2007/2006(جامعة جدارا، 2007).

والتعليم الجامعي الخاص له مؤيدون ومعارضون، ويرى **أصحاب الرأي المعارض للجامعات الخاصة** بضرورة سيطرة الدولة بشكل كامل على التعليم الجامعي، وذلك انطلاقاً من خطورة وظيفة هذا التعليم في تكوين ثقافة المواطنين، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وان الهدف الرئيس للجامعات الخاصة هو الربح فقط، مما يعرض نوعية التعليم الجامعي للخطر، ويؤثر بشكل سلبي على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية( الجوهري،1996).

أما الدحيات(1996) فيرى أن طلبة الجامعات الخاصة هم من الطلبة الذين لم يقبلوا في الجامعات الحكومية بحكم معدلاتهم، وذلك يؤثر سلباً على المستوى الأكاديمي للجامعات الخاصة، كما أن معظم طلبة الجامعات الخاصة من أبناء الطبقة الميسورة في المجتمع، وذلك يؤدي إلى إحداث تمييز بين أبناء المجتمع، ويرى البعض أن هناك عددا من أصحاب الجامعات الخاصة لا يدركون رسالة الجامعة ولا أهدافها، بحكم اختصاصهم، كونهم رجال أعمال، ويحاولون تطبيق مبدأ الشركات التجارية على الجامعة، مما ينعكس ذلك سلباً على أداء هذه

الجامعات، كما أن الجامعات الخاصة تركز على عملية التعليم بالدرجة الأولى، ولا تهتم بالبحث العلمي وخدمة المجتمع بدرجة كافية، لأنه يحتاج إلى إنفاق مستمر، وغياب البحث العلمي عن الجامعة ينعكس على وظائف الجامعة وعملية التعليم بشكل خاص(التل،1998).

**أما أصحاب الفكر المؤيد للجامعات الخاصة**، فيرون أن فكرتها تقوم على أساس ربحي مماثل لفكرة المدارس الخاصة، ويرونها ضرورية نتيجة لازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وأنها تعمل على تقليل الأعباء التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم العالي، وأن الجامعات الخاصة تستوعب أعدادا كبيرة من الطلبة الذين لا يقبلون بالجامعات الحكومية الأردنية، وتحول دون سفرهم خارج الأردن، والتحاقهم بجامعات أجنبية متدنية المستوى الأكاديمي، ويعايشون مجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمها عن عادات وتقاليد وقيم مجتمعاتهم، مما يؤثر ذلك سلباً على أخلاقهم ومثلهم وثقافتهم وقيمهم (الدحيات،1996). كما أن الجامعات الخاصة توفر مبالغ تقدر بملايين الدنانير بالعملات الصعبة، التي ينفقها الطلبة في حال التحاقهم بجامعات أجنبية خارج الأردن، بالإضافة إلى أن الجامعات الخاصة تسهم في التقليل من مشكلة البطالة لدى العمال، والمهنيين، والأكاديميين الأردنيين من خلال توفير فرص عمل لهم ( التل،1998).

**معايير الاعتماد للجامعات:**

يعد القانون المؤقت رقم 19 لسنة 1989م أول قانون صدر لاعتماد الجامعات في الأردن ، وضعت فيه معايير الترخيص والاعتماد للجامعات الخاصة فقط دون أن يشمل ذلك مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية، ثم تلاه تطوير قانون التعليم العالي والجامعات الأردنية الحكومية لسنة 2001 ، ليطبق معايير الاعتماد على الجامعات الحكومية والخاصة على

السواء، وصدرت تعليمات بموجبه تحدد معايير الاعتماد. وقد ميز مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن بين أنواع الاعتماد وصنفها كما يلي:

1. **الاعتماد العام للجامعات**: يحدد الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة، ويشمل بنية مجالس الجامعة(مجلس الأمناء، مجلس الجامعة، مجلس الكلية، مجلس القسم)، وهيئة التدريس من حيث رتبهم الأكاديمية، ونسب الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، والنصاب التدريسي، وشروط تعيين فنيي المختبرات والمشاغل. وكذلك يشمل البنية الإدارية للجامعة وشاغلي هذه الوظائف مثل (الرئيس، العميد، رئيس القسم ) والوصف الوظيفي لها، كما يشمل نظام الدراسة، والبرامج والتخصصات، والمباني والمرافق وذلك بتحديد مساحات ارض الجامعة، وقاعات التدريس، والمختبرات، والمكتبة، والمرافق الرياضية، والخدمات الصحية، بالإضافة إلى ذلك الأدوات والتجهيزات والمصادر التعليمية، مثل محتويات المكتبة.
2. **الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية**: يحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص الأكاديمي.ويشمل الخطة الدراسية، وأعضاء الهيئة التدريسية وكوادرها، والكتب والمراجع المتخصصة، والدوريات والمعاجم والموسوعات، والمختبرات والمشاغل والمرافق الخاصة، والتجهيزات والأدوات والوسائل التعليمية. (النعيمي، 2005).

**أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية، العامة والخاصة على مستوى البكالوريوس.**

تشير تقارير وزارة التعليم العالي الأردنية إلى أن أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية العامة والخاصة للسنوات من 2000 – 2006، كانت كما يلي وكما هو مبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم(1)

أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية الحكومية والخاصة للسنوات من

2006 - 2000

| الجامعات | -2000 2001 | -2001 2002 | -2002 2003 | -2003 2004 | -2004 2005 | -2005 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحكومية | 81985 | 100291 | 112901 | 123880 | 127821 | 138941 |
| الخاصة | 36672 | 43220 | 46321 | 47912 | 50798 | 53101 |
| المجموع | 118657 | 143511 | 159222 | 171792 | 178619 | 192042 |



يتضح من الجدول رقم (1) بأن أعداد الطلبة في الجامعات الأردنيـة علـى مستوى البكالوريوس إزداد من(118657) عام 2001/2000 إلى (192042) عـام 2005/ 2006 ، أي بزيادة نسبتها 62 % عن العام 2001/2000 ، كما أننا نلاحظ أن أعـداد الطلبـة فـي الجامعات الخاصة عام 2001/2000 يبلغ (36672) ومجموع أعداد الطلبـة بالعـام نفسه يبلغ(118657)، وبذلك تشكل نسبة أعداد الطلبة في الجامعات الخاصة إلى العدد الكلي 30% ، كما أن نسبة أعداد الطلبة في الجامعات الخاصة إلى العدد الكلي بلغت في عام 2006/2005 28% . كما بلغ أعداد الطلبة في عام 2004/2003 (123880)، كان منهم (85951) طالبـا وطالبة مسجلين في البرنامج العادي وبنسبة 69,4% من إجمالي الطلبـة، و(30138) طالبـا وطالبة في البرامج الخاصة المختلفة وبنسبة 24.3%. وعلى مستوى الدراسات العليـا تـشير الخلاصة الإحصائية للتعليم العالي للعام الدراسي 2006/2005 بأن عدد الملتحقين بالدراسات

العليا( دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) بلغ (16132) طالبا وطالبة الجامعات الحكومية والخاصة، منهم (2643) يدرسون في الجامعات الخاصة أي ما نسبته 16% من العدد الكلي .

وقد بلغ متوسط كلفة الطالب الواحد في الجامعات الحكومية(1828) دينارا، أسهمت الرسوم الجامعية منها بمبلغ(999) دينارا وبنسبة تغطية من الكلفة التي تبلغ 54,6%، وأسهم الدعم الحكومي بما معدله(566) دينارا، في حين أسهمت المصادر الأخرى بما فيها القروض بما معدله(263).

وواكب زيادة أعداد الطلبة في الجامعات الأردنية زيادة أخرى في عدد أعضاء هيئة التدريس. والجدول رقم (2) يوضح هذه الزيادة، وذلك حسب تقارير وزارة التعليم العالي الأردنية للسنوات : 2001/2000 ، 2006/2005 :

جدول رقم (2)

أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للسنوات : 2001/2000 ، 2006/2005 .

| عدد أعضاء هيئة التدريس | 2000-2001 | 2005-2006 |
|---|---|---|
| في الجامعات الحكومية | 3083 | 4355 |
| في الجامعات الخاصة | 1572 | 2187 |
| المجموع | 4655 | 6542 |

نلاحظ من الجدول رقم (2) بأن عدد أعضاء هيئة التدريس قد زاد من(4655) في العام 2001/2000 إلى (6542) للعام 2006/2005 أي بنسبة زيادة مقدارها 40%، كما أن نسبة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، إلى العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس للأعوام 2002/2001، و 2006/2005، بلغت 33%.

يتضح من المعطيات السابقة أن التعليم العالي في الأردن شهد خلال هذه الفترة توسعا كبيرا، وازديادا في عدد الجامعات الحكومية والخاصة، مع زيادة في عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة، ويعد هذا التوسع دليلا قويا على التقدم الملمـوس الذي تحقق في هذا المجال.

ونتيجة لتزايد أعداد الطلبة الأردنيين عاما بعد عام، فقد تطلب ذلك أيضا من الجامعات الحكومية والخاصة أن تزيد من قدرتها الاستيعابية لتتمكن من قبولهم، غير أن قلـة المـوارد المحلية المتاحة وثباتها تحول دون ذلك.

ففيما يتعلق بالجامعات الخاصة، فإنها تعمل على تغطية نفقاتها لزيادة قدرتها الاستيعابية المتزايدة من خلال الرسوم الجامعية التي تتقاضاها من الطلبة، لأن مبدأها قائم على الاستثمار الهادف إلى الربح.

أما الجامعات الحكومية الأردنية فان موازناتها تعتمد بشكل رئـيس علـى الرسـوم الجامعية التي تتقاضاها من الطلبة، والدعم الحكومي المقدم لها من الموازنة العامـة سـنويا، وبعض المصادر الأخرى. فقد أسهمت الرسوم الجامعية التي تتلقاها الجامعـات مـن الطلبـة حوالي(123.758.079) دينار، بنسبة 54.7 % من إجمالي النفقات الفعلية لعام 2003، فـي حين ساهم الدعم الحكومي بمبلغ(70.149.520) دينارا أي ما نسبته(31%) من إجمالي النفقات الفعلية للعام نفسه، وأسهمت المصادر الأخرى بمبلغ (32.500.101) دينار وبنسبة(14.35%) من الإنفاق الكلي(وزارة التعليم العالي الأردنية).

وفي عام 2004م وصلت قيمة الدعم الحكومي المقدمة للجامعات الحكومية إلى حوالي (60) مليون دينارا، وذلك اقل من مبلغ الدعم الحكومي للعام الذي سبقه، لأن الجامعات قامـت

بفتح برامج للتعليم الموازي والمسائي، يتحمل نفقاتها الطلبة، مما قللت من مقدار العجز التي تعاني منها الجامعات (جريدة السبيل،2006/5/16).

ولأجل أن تتمكن الجامعات الحكومية من توفير فرص التعليم الجامعي للعدد المتزايد من الطلبة، عمدت إلى زيادة مواردها المالية، من خلال طرح برامج للتعليم الموازي والمسائي لنيل درجة البكالوريوس، بحيث تتاح فيه الفرصة للطلبة الراغبين بالدراسة في الجامعات الحكومية، لمن لم يؤهلهم تحصيلهم العلمي بالقبول في البرنامج التنافسي، مقابل أن يدفع الطالب في ذلك البرنامج رسوما أعلى من الطلبة المقبولين تنافسيا.

**سياسة التعليم العالي في الأردن :**

تم تعريف التعليم العالي في الأردن في المادة رقم (2) من قانون التعليم العالي رقم(41) لسنة 2001 بأنه: " التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة أكاديمية كاملة بعد المرحلة الثانوية". كما ورد في المادة نفسها تعريف مؤسسات التعليم العالي بأنها:" المؤسسات التي تتولى شؤون التعليم العالي داخل المملكة، والتي تشمل الجامعات والمعاهد العالية وكليات المجتمع".

وعرف البيان الأخير لليونسكو حول التعليم العالي للقرن الواحد والعشرين مفهوم التعليم العالي بأنه: ذلك التعليم الذي يحوي كل شكل من إشكال التدريس أو التكوين أو التأهيل للبحث، في مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسة جامعية وغيرها من مؤسسات التعليم المعترف بها من طرف السلطات المختصة للدولة( اليونسكو، 1988).

ويتبين من تعريف التعليم العالي أنه يشتمل على التعليم المتوسط، والذي يقدم على مستوى كليات المجتمع، وكذلك يشتمل على التعليم الجامعي الذي تقدمه الجامعات على جميع المستويات، وأيا كان الاختلاف بين التعليم العالي والتعليم الجامعي، فإنهما يشملان المؤسسات التي يناط بها إعداد الكوادر المدربة من الخريجين الفنيين والمهنيين والأكاديميين التي يحتاج إليها المجتمع في تسيير خطط التنمية الوطنية المرسومة للمجتمع لكافة القطاعات: الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتربوية .



لقد قامت سياسة التعليم العالي في الأردن على دعامتين أساسيتين، لكل دعامة مجموعة من الركائز التي تعتمد عليها وهي:

1. توسيع فرص التعليم الجامعي ما أمكن، وذلك وفقا للإمكانات المادية والمالية والبشرية المتاحة للدولة.
2. رفع مستوى التعليم العالي، وذلك بالتركيز على الكم والنوع على السواء، من خلال اتباع سياسة واضحة المعالم تسعى إلى تحديث أساليب وطرق تفكيرها بالاعتماد على المنهج العلمي في التفكير (الأسد، 1988).

إن سياسات التعليم العالي تستمد من فلسفة المجتمع، وهي في حقيقتها امتداد عضوي لها، وفلسفة المجتمع تتبلور من المبادئ والاتجاهات والإطار الفكري للمجتمع، وتمثل فلسفة الجامعة القاعدة الفكرية التي تقوم عليها الجامعة وتعمل من خلالها، وهي التي تحدد سياسات ومبادئ وإدارة الجامعة، كذلك برامج الدراسة والمناهج وأساليب التدريس والتقويم، لذلك عند وضع سياسات الجامعة التعليمية ينبغي مراعاة ما يلي:

- أن المجتمع يمر بمرحلة تغيير جذرية في جميع مجالات الحياة، وهذا التغيير يفرض على جميع مؤسسات المجتمع أن تسهم في هذا التغيير بما فيها الجامعة، لأن التعليم

الجامعي لا تتحدد وظائفه على انه نقل لأنماط ثقافية سائدة، بل يجب أن ينظر إليه على أنه قوة قادرة على بناء الحياة التي تحددها الفلسفة الاجتماعية السائدة.

- أن المجتمع بحاجة إلى تنمية اجتماعية شاملة ومدروسة تلبي حاجاته المستمرة .
- أن مؤسسات التعليم العالي وبخاصة التعليم الجامعي ينبغي أن تستوعب التغيرات المستمرة وأن تسعى إلى شرحها وتوضيحا للمجتمع، وأن تسهم في حماية المجتمع من سلبياتها، وفي حل مشاكله التي يواجهها، وذلك من خلال توثيق الروابط ما بين الجامعات والمجتمع( أبو مغلي وآخرون، 1997).

**أهداف التعليم العالي في الأردن:**

نصت المادة (2) من قانون التعليم العالي رقم(41) لسنة 2001 على أن التعليم العالي في الأردن يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي حاجات المجتمع.
- تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي.
- رعاية النهج الديمقراطي وتعزيزه، بما يضمن حرية العمل الأكاديمي وحق التعبير واحترام الرأي الآخر، والعمل بروح الفريق وتحمل المسؤولية واستخدام التفكير لعلمي الناقد.
- توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب .

- تنمية الاهتمام بالتراث الوطني والثقافة القومية والعالمية والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين.
- تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي، وتشجيع التأليف العلمي بها والترجمة منها واليها.
- الإسهام في تنمية المعرفة في مجالات الآداب والفنون والعلوم وغيرها.
- تنمية إلمام الدارسين بلغة أجنبية واحدة على الأقل في ميادين تخصصهم وإكسابهم مهارات مناسبة، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك الميادين.
- تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه، وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
- بناء نواة علمية تقنية وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.
- إيجاد ارتباط مؤسسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.
- توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني والتقني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية، وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة والمتطورة (وزارة التعليم العالي،قانون التعليم العالي رقم 41 لسنة 2001).

وبالإضافة إلى تلك الأهداف، وردت أهداف للتعليم العالي محددة في إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي وخطة عملها للأعوام 2004-2006 وهي:

1. إيجاد ارتباط مؤسسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين، عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي .

2. تحسين نوعية وكفاءة مواءمة التعليم العالي لمتطلبات المجتمع، من خلال وضع معايير وأسس للاعتماد وضبط الجودة، بحيث تُطبق على مؤسسات التعليم العالي كافة وتتطابق مع المعايير الدولية .

3. مواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج الأكاديمية، من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم .

4. مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي، التي تتضمن تأمين التمويل اللازم ووضع الآليات المناسبة، لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وفق الأولويات.

## أهداف الجامعة:

أوردت لجنة كارنيجي المشار إليها في الخطيب(2006) أهدافا متعددة للتعليم الجامعي يمكن حصرها فيما يلي:

1. إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف.

2. تطوير وتنمية المعرفة، وتنمية قدرات الأفراد في المجتمع.

3. توفير فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي.

4. دعم عمليات الإبداع العقلي والفني.

5. تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب.

وذكر شحاته(2001) أن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي المعاصر هو: "خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، وترقية الفكر، وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة للإسهام في بناء المجتمع المشارك وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية" (ص. 13).

وفي دراسة للمعهد الدولي للتخطيط التربوي والمشار إليها في حسن (1990) شملت أكثر من مائة جامعة في دول مختلفة، حول الأهداف الأساسية للجامعات خلصت نتائجها إلى ما يلي:

1. التعليم الجامعي هدفا أوليا أكدته(97%) من الجامعات.
2. الدراسات العليا هدفا ثانيا أكدته(92%) من الجامعات.
3. البحوث النظرية( الأساسية) هدفا ثالثا أكدته(95%) من الجامعات.
4. البحوث التطبيقية( الموجهة) هدفا رابعا أكدته(91%) من الجامعات.
5. خدمة المجتمع هدفا خامسا أكدته(82%) من الجامعات.

ويؤكد اليافعي(2000) أنه هناك ثلاثة أمور ضرورية يجب أن تلتزم بها الجامعة، حتى تستطيع أن تحقق أهدافها على أكمل وجه وهي:

1. أن تلتزم بالإطار المعرفي في تناولها للظواهر ومعالجتها بشكل علمي، وفي تفعيل المكونات الثلاثة لها: المدرس، والطالب، والدرس.
2. أن تلتزم بالبحث العلمي وبحريته، والبحث الدؤوب يساعد على الإنتاج والاستمرارية والإبداع والابتكار.

3. أن تلتزم الجامعة بتنمية المجتمع، وتحقيق حاجاته الملحة، والسعي المستمر لاستثمار موارده وتنميتها، وتخريج الأشخاص المؤهلين وإعدادهم لإشغال الوظـائف القياديـة المختلفة، ومشاركة مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة في عمليات الإنتاج.

ويشير الرشيدي(1992) بأنه هناك مجموعة من العوامل، إذا توافرت فإنها تساعد الجامعة على تحقيق أهدافها وهي:

**أولا :حرية الجامعة واستقلالها من الناحية الأكاديمية:**

ويوضح ذلك بقوله:

حرية الجامعة في اختيار برامجها، ومناهجها، وطرائق التدريس، وهياكلها التنظيمية، واختيار أعضاء هيئة التدريس، وبناء الروابط الأكاديمية مـع الجامعـات الأخـرى، والتعاون الأكاديمي مع الهيئات ومؤسسات البحث المستقلة أو الخاصة، وتتطلب الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس توفير الضمانات الكافية لهم ضد الضغوط المباشـرة وغير المباشرة من قبل الجهات المسئولة، فالجامعة منظمة أكاديمية وجدت من اجـل الفكر ويجب أن تلتزم بالحقيقة وان تنمي روح البحث والابتكار واكتشاف آفاق جديـدة للمعرفة الإنسانية. والتزام الجامعة بالحقيقة يعني الحياد الفكري وعدم الانحيـاز فـي المسائل المتعلقة بالإيديولوجيات السياسية والأمور العقائدية الدينية، وعدم الدخول فيها إلا بالقدر اللازم، لإيجاد البصيرة والإدراك الكافي للطلاب بـنظم بلـدهم الـسياسية والمعتقدات الدينية على أساس من التحليل الموضوعي، في برنامج متوازن بعيد عـن التعصب أو التمييز الطائفي، وهي مهمة شاقة وعسيرة وخاصة في عالمنـا العربـي. ويتيح الاستقلال الأكاديمي للجامعة قدرا كافيا من المرونة يمكنها مـن التكيـف مـع مطالب العصر في التطوير والتغيير وملاحقة التطورات السريعة، كما يتيح لها القيـام

بمسئولياتها كاملة في البحوث العلمية دون أية ضغوط أو مؤثرات تعوق نموها أو تحد منه (ص. 46-47).

**ثانيا: حرية الجامعة واستقلالها من الناحية الإدارية**: ويوضح ذلك بقوله :

إن من أهم مقومات الاستقلال الإداري، قيام الأجهزة الإدارية بمستوياتها العليا والمتوسطة والدنيا على أساس من الكفاية والمعرفة، وان يكون اختيار المستويات الإدارية العليا بطريقة ديمقراطية تقوم على أساس الانتخاب والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعي، ولا يتعارض ذلك مع إشراك الطلاب في إدارة الجامعة وتمثيلهم بمجالس الإدارة، وكذلك إشراك ممثلين عن المجتمع (ص. 47).

**ثالثا : حرية الجامعة واستقلالها من الناحية المالية:**

وتشير معظم الدراسات إلى أن الاستقلال المالي يعد من أقوى الضمانات لحرية واستقلال الجامعات، ولا يمكن أن تحقق الجامعة أهدافها دون أن تتوافر لها المصادر المالية الخاصة بها، التي تغطي جميع متطلبات أدائها الأكاديمي والاجتماعي، فازدياد أعداد الطلبة بشكل مستمر، بحاجة إلى توظيف أعداد جديدة من أعضاء هيئة التدريس، وكذلك التقدم التكنولوجي المستمر بحاجة إلى قيام الجامعات بتوفير مبالغ كبيرة لشراء احدث الأجهزة والتقنيات من اجل تقديم خدمة تدريسية جيدة، والقيام بأبحاث جديدة، وتمويل برامج خدمة المجتمع.لذلك تلجأ الجامعات إلى البحث عن مصادر كافية لتمويل برامجها المختلفة، من خلال الرسوم الجامعية التي تتقاضاها من الطلاب، أو من خلال الاستثمار في مشروعات تدر عليها بعض الدخل، أو من خلال الهبات والمنح والقروض التي تحصل عليها من جهات داخلية أو خارجية، أو من خلال التمويل الحكومي السنوي المحدد في موازنة الدولة، وهذا ما تلجأ إليه

جميع الجامعات الرسمية في الأردن، من هنا يتخوف المختصون بالتعليم العالي من أن يؤدي ذلك إلى أن يكون التمويل الحكومي مدخلا لتسلط الحكومة على الجامعات (الرشيدي، 1992).

**وظائف الجامعة:**

إن الجامعة بحكم مكانتها مؤسسة تربوية رائدة، تمثل أعلى مراحل التعليم وتساعد على تطويره، فهي المؤهلة بأن تقوم بإعداد وتأهيل أفراد المجتمع، وهي القدوة التي تؤدي دورها وتحقق أهدافها لغاية خدمة المجتمع ضمن إطار العلاقة بين التعليم الجامعي وتكوين الطالب اجتماعيا. من هنا فالجامعة تعد مركزا للعلم والفكر، وبين أروقتها صفوة المجتمع علما وفكرا، وعليه فان دور الجامعة في التنمية يتحدد من خلال الأدوار المتعددة والمتشعبة الملقاة على عاتقها من قبل المجتمع، بالإضافة إلى الوظائف الأساسية الاكاديمية والاجتماعية التي اتفق خبراء التعليم على إسنادها للجامعة وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة(التل،1998).ويشير مايور(1990) إلى أن الجامعة ينبغي أن تهتم بوظائفها الثلاثة بشكل متساو، والمتمثلة في:( التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) دون أن تعطي لإحداها أفضلية على الأخرى، وما نشهده من تغليب لوظيفة التدريس على كلتا الوظيفتين، هو نوع من الخلل في وظائف الجامعة، قد لا يقتصر على الوظيفتين الأخريين بل قد يمتد إلى وظيفة التدريس ذاتها، ويضيف أن الجامعة لو اكتفت بهذا الشطر من رسالتها، وأصبحت مركزا للتأهيل المهني فحسب، ومصنعاً للشهادات، فإنها قد تكون أخلّت بعملها الرئيسي، وبذلك تنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير في طريق التدهور والانحلال.

وهكذا فإن وظيفتي الجامعة المتمثلتين بالتدريس والبحث العلمي، لا تتمان بمعزل عن الوظيفة الثالثة للجامعة والمتمثلة في خدمة المجتمع، بل تتكامل معها.

ومن أجل التنظيم والتيسير في تناول المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعة، فقد قام الباحث بتقسيم المجالات والأدوار التي تقوم بها الجامعات إلى ستة محاور مفصلة كما يلي:

**مجال التدريس:** يشمل ثلاثة محاور وهي:

- محور الهيئة الأكاديمية (أعضاء هيئة التدريس).
- محور الطالب الجامعي.
- محور المقررات الجامعية( المنهاج الجامعي).

**مجال البحث العلمي:** يشمل محور.

- واقع البحث العلمي.

**مجال الواقع الاجتماعي:** يشمل محوري:

- الواقع الاجتماعي داخل الجامعة.
- علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي والمتمثلة في (خدمة المجتمع).

**مجال التدريس:**

يعد التدريس الجامعي عملية معايشة يومية متفاعلة وديناميكية بين الأستاذ الجامعي وطلابه، ويهدف إلى بث روح الفريق بالبحث والتمحيص ، ونشر أخلاقيات العلم في المجتمع، وتأصيل القيم والمبادئ التي تحكم العمل الجامعي، لأن التدريس الجامعي هو المساهم الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للأمة، ويمتاز بمواصفات خاصة تجعله عاملاً أساسيا من عوامل التنمية .ويفرّق مرسي(1992) ما بين التدريس الجامعي والتعليم العام،

بذكره أن التدريس الجامعي يقوم على التخصص، ويهتم بخصوصيات الثقافة على أساس تقديم تعليم عال متخصص، ومستوى عال من المعرفة لطلابها، وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم، كما أن الجامعة تسهم بدور مباشر في تنمية المجتمع واستخدام موارده وثرواته، وهي أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، وأخذت على عاتقها أيضاً تدريب الكوادر البشرية بعد إعدادهم، وأصبح التعليم الحديث مسؤولية من مسؤوليات الجامعة، تستطيع من خلاله نشر الاتجاهات الحديثة في مجالات التخصص المختلفة، وبذلك يتكامل الإعداد والتدريب في ظل مفهوم متكامل من التربية الجامعية المستمرة. بينما التعليم العام يهدف إلى إكساب الطلاب عموميات الثقافة بشكل عام.

ويعرف شيفر(Scheffer) المشار إليه في مرسي(1992) التدريس بقوله:"نشاط يهدف إلى تحقيق التعلم، أو اكتسابه، وهو يشمل كل ما يتعلق بتحقيق المهارة والاكتمال الفكري لدى الطالب" (ص، 83).

ويعرف شحاته (2001) التدريس بأنه:" هو عملية تنظيم المواقف التعليمية وتوجيه الطلاب نحو كيفية الإفادة من هذه المواقف، وأنه علاقة إنسانية هادفة ومقصودة، ويتضمن اختيار الأهداف والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف وترجمتها إلى سلوك وأعمال، وتقويم نجاح هذا السلوك في الوصول إلى تلك الأهداف "(ص. 17).

ويشير اليافعي(2000) إلى أن التدريس الجامعي يهدف إلى ما يلي:

1. البناء. ويتضمن بناء الشخصية والفكر معاً، فمن خلال التربية والتعليم يؤسس الطالب الجامعي شخصيته وفكره.
2. الوعي. وهو إدراك حس المسؤولية إزاء النفس، وإزاء الغير، وربط الفرد بدائرة المجتمع.

3. البحث والتطوير والتغيير. إن الحركة هي قوام الحياة للجامعة، والانطواء يقود الجامعة إلى الانكماش وتقليل دورها عبر الزمن.

4. الإعداد الوظيفي . إعداد الطالب بمهنة تناسب تخصصه .

ووظيفة التدريس الجامعي هي الوظيفة التي تهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب، من خلال الحصول على المعرفة وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها، وتعود أهمية هذه الوظيفة إلى درجة إسهامها في تنمية الأفراد تنمية كاملة شاملة، بمعنى المستوى الذي تصل إليه الجامعة في أداء وظيفتها نحو تنمية وإعداد القوى البشرية، لسد متطلبات المجتمع منها والإفادة مما يتعلمه الطلبة للنهوض بالمجتمع وإثرائه (التل،1998 ؛جرادات،2001).

ويشير محافظة(2000) أن محاور عملية التدريس الجامعي المتمثلة في: أعضاء هيئة التدريس من حيث مستواهم العلمي وقدرتهم على التدريس، والطلبة من حيث مستواهم العلمي، ورغبتهم في دراسة التخصص الذي قبلوا فيه، والمقررات الدراسية التي تشكل حلقة الوصل بين أعضاء هيئة التدريس والطالب، وذلك من حيث طبيعتها، ومواكبتها للتطورات العلمية المعاصرة، وتوافر المكتبات التي تؤمن جميع الكتب والمراجع الضرورية للطلبة، والمختبرات والمشاغل الضرورية لكل تخصص، في الوقت نفسه، فإن جميع الأطراف السابقة تربطها علاقات ارتباطيه تبادلية تفاعلية، لتحقيق أهداف التدريس المنشودة. ويمكن تناولها كما يلي:

**محور: أعضاء هيئة التدريس(الهيئة الأكاديمية):**

إن أعضاء هيئة التدريس، أهم عناصر التعليم العالي، وكفاءتهم ونشاطهم العلمي ينعكس على سمعة الجامعة، لذلك تحرص الجامعات عند اختيار أعضاء هيئة التدريس فيها

على اعتماد الكفاءة والإنتاج العلمي، وقد سعت الجامعات الأردنية الرسمية إلى توفير حاجتها من أعضاء هيئة التدريس عن طريق التعيين المباشر، أو عن طريق التعاقد المحلي أو الخارجي، أو الإيفاد لطلبتها المتفوقين. أما الجامعات الخاصة فهي تعتمد عند تعيين أعضاء هيئة التدريس فيها على التعاقد المحلي أو الخارجي، وتمتنع عن إيفاد المتفوقين من طلبتها في بعثات محلية أو خارجية لتوفير حاجتها من أعضاء هيئة التدريس لأسباب اقتصادية، (محافظة،2000).

ويحدد ميوراي وفرا نكلن المشار إليهما في فرحان(1997) خصائص عضو هيئة التدريس الجامعي الجيد وهي: " التمكن من المادة العلمية، والاهتمام بالطلبة، وإثارة اهتمام الطلبة بالمادة العلمية والتعلم الذاتي، ووضوح الشرح المقدم للطلبة، والحماس في التدريس، وتشجيع الطلاب على المشاركة، والحضور للاستشارة والمساعدة، والعدالة في إعطاء الدرجات، التحضير والتنظيم، والقدرة على التحدث بطلاقة، وتقبله لتقويم طلبته له، ومهارته في إعداد الامتحانات، وتنمية التفكير الإبداعي لدى الطلبة، وتشجيع الطلبة على طرح الأسئلة وعدم الحرج من المناقشة"( ص. 42-43).

ويذكر نوفل(1990.ص 23)، "من واجبات إدارة الجامعة أن توفر لعضو هيئة التدريس الحرية الأكاديمية، وهي حق من حقوق الإنسان في أن يكون له الإرادة والاختيار، في المعتقدات الدينية والسياسية، وتتمثل الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في حرية البحث والتقصي والتفكير والتعبير عن الرأي، والحوار دون رقابة أو شرط، ودون أي تدخل في حرية الاعتقاد والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها بعيدا عن هاجس الخوف والقلق".

إن وظيفة التدريس من إحدى وظائف عضو هيئة التدريس الرئيسة إلى جانب وظيفته في البحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن المنطقي أن يشمل تقييم عضو هيئة التدريس جميع جوانب

مهامه بما فيها تدريسه، وتتفاوت الجامعات في الأهمية النسبية التي تعطى للتدريس عند تقييم عضو هيئة التدريس، بقصد اتخاذ قرار متعلق بترقية، أو تثبيته، فبعض الجامعات تعتمد وبشكل أساسي على بحوث عضو هيئة التدريس، والبعض الآخر يعتمد على التدريس بجانب البحث وخدمة المجتمع (شحاته،2001).

وفيما يتعلق بمعاملة عضو هيئة التدريس للطالب الجامعي، يركز أبو مغلي وزملاؤه(1997) بأنه على عضو هيئة التدريس أن يعامل طلبته بعدل وبموضوعية وأخلاقية، وأن يتحرر من الأفكار المسبقة عن طالب معين، أو فئة معينة من الطلاب بسبب انتمائهم لطبقة ما أو جهة ما، أو موقع جغرافي معين، وأن يكون عضو هيئة التدريس قدوة حسنة لطلابه، ويكون متحمسا لعمله ويحمل اتجاهات ايجابية نحوهم، وأن يكون متسامحا مع طلابه، وثابتا ومتزنا في مواقفه، ويواجه المشكلات الصفية بطريقة عقلانية، ويحرص على التحضير المسبق والتخطيط لمحاضراته، ويتقن مهارات الاتصال مع طلابه، ويتعامل معهم بديمقراطية ويحترم آراءهم ويتقبلها حتى لو كانت مخالفة لرأيه أو قناعاته، وأن يحرص على الالتزام بوقت المحاضرة ويبدي اتجاهات وقيما ايجابية نحو العمل، وأن يكون حريصا على تحديث معلوماته ومتابعا للمعارف المتجددة، وأن يكون قادرا على ضبط نفسه عند الغضب ولا يتصرف بانفعال.

ويلخص التل (1998) الأخلاقيات التي يتصف بها عضو هيئة التدريس في الجامعة كما يلي:

- التحلي الدائم بجميع الصفات التي يرغب أن يراها عند الآخرين داخل المؤسسة.
- اختيار الألفاظ والكلمات السليمة الرقيقة عند مخاطبة الآخرين.
- التحلي بالرقة واللين وسعة الصدر في التعامل مع الآخرين.

- ضبط النفس عند وقوع التجاوزات من الآخرين وتوجيههم إلى السبل التربوية السليمة.
- إتباع أسلوب الحوار وإقامة الحجة عند تقديم المعلومات والأفكار إلى الآخرين، عن طريق إعطاء الحرية التامة للآخرين لإبداء وجهات نظرهم والدفاع عنها بالحجة والبرهان العقلي.
- تفجير الطاقات الإبداعية في نفوس الآخرين، عن طريق المحاضرات والندوات التي تعتمد على التحليل والنقد والحوار.
- العمل على تقوية الروابط الاجتماعية، عن طريق تنمية روح العمل الجماعي سواء بين أعضاء الهيئة التدريسية أنفسهم، أم بين الطلبة، أم مع أدارة الجامعة(ص. 396-397).

أما بالنسبة لمهام عضو هيئة التدريس، فقد وردت في المادة(19) من نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية رقم(14) سنة 1984، التي اقتدت بها بقية الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة وسارت على شاكلتها كما يلي:

- القيام بالتدريس.
- إجراء البحوث والدراسات المبتكرة.
- الإشراف على بحوث الطلاب وتقاريرهم ونشاطاتهم العلمية والاجتماعية، وتوجيههم علميا وخلقيا.
- إجراء الامتحانات والندوات.
- الاشتراك في المجالس واللجان الجامعية.
- القيام بأي عمل ينهض بالجامعة ويدفع بها إلى التقدم.

- التفرغ لواجبه العلمي في الجامعة، وبذل أقصى جهد للنهوض برسالتها العلمية والاحتفاظ بالمستوى الرفيع اللائق بمكانة الجامعة في ميادين البحث والتدريس والتوجيه والإدارة.

ويقول فورستر(Forrester,1992 ) في وصف المدرس الجامعي: "ليس المدرس بعد الآن شخصا يقدم المعرفة إلى طلبة جالسين أمامه كالمتلقي السلبي. إنما حين توجد فروق صغيرة من طلبة يعملون معا ويستكشفون، يصبح المدرس زميلا لهم ومشاركا في التعلم. المدرسون يرسمون الاتجاه ويمنحون الفرص، وهم يتصرفون كأدلاّء وأشخاص بيدهم الموارد، دون أن يكونوا أشخاصا سلطويين يتحكمون بكل خطوة من خطوات العملية التعليمية"(ص. 10).

ويذكر جوزيف المشار إليه في فرحات(1997):" أن هناك رغبة وقدرة من قبل عضو هيئة التدريس لإحداث التغيير والتطوير، لكن هناك عوامل خارجية تؤثر على دافعية عضو هيئة التدريس، وبالتالي ينعكس هذا التأثير على السلوك التدريسي، من أهمها: الحوافز والمكافئات المادية والمعنوية، وتشمل العلاوات والترقيات التي تمنح لعضو هيئة التدريس الجيد "(ص. 70).

إن من واجب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أن يؤكدوا مسؤولياتهم الفريدة في مجتمعاتهم المحلية والوطنية، والعالمية، وذلك من منطلق أن التعليم هو بمثابة التزام أخلاقي، وأن البحث العلمي هو أمانة وطنية، وأن خدمة المجتمع هي التزام مؤسسي رئيسي، وأن ما يرتبط بأعضاء هيئة التدريس من تعيين أو ترقية أو تثبيت أو مكافأة، ينبغي أن يتطور ليكون في خدمة الدور الجديد للجامعة، من خلال انصراف الجامعة عن الأساليب التقليدية في

التخطيط الأكاديمي والإداري، وانتقالها إلى أساليب حديثة تتناسب مع رسالة الجامعة وسياساتها، وأنظمتها، وفعالياتها(Duderstadt, 2000)..

ويقول بول كلابر(.Klapper) المشار إليه في مرسي(1992) : "إن السبب الرئيسي في عدم كفاءة التدريس في جامعاتنا وكلياتنا اليوم، ليس في الأعداد الكبيرة للطلاب، وليس في قلة خبرة أعضاء التدريس، أو طول اليوم الجامعي، أو عبء العمل التدريسي، فهذه كلها أسباب ثانوية. إنما السبب الرئيس هو أن أعضاء هيئة التدريس لم يعدوا للتدريس، لقد اعتمدنا على المقولة بأن المدرسين الجيدين مطبوعون لا مصنوعون، وربما كان ذلك أهم سبب وراء عدم كفاءة التدريس الجامعي وتقويض الجهود التعليمية" (ص. 49).

**محور: طلبة الجامعة:**

يعد طلبة الجامعات من أهم قطاعات الشباب التي توليها الدول مزيدا من رعايتها واهتمامها، ويكمن جوهر هذا الاهتمام في أن هذا القطاع من المجتمع، يمثل الطاقات الخلاقة والقوى المبدعة التي يستند إليها بناء المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، لذا تتوجه الأنظار إلى الجامعة كمؤسسة علمية – تربوية- بحثية وتنموية في المجتمع، حيث يتم من خلالها إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية المؤهلة، لان الإنسان هو ثروة المجتمع، وهو وسيلة التنمية وغايتها، ولكي تؤدي الجامعة دورها المميز، لا بد أن يتميز إنتاجها بالمستوى والجودة في الكم والنوع، مما يجعلها قادرة على التغيير الايجابي في الفرد والمجتمع سواء بسواء.

ينبغي على الجامعات أن توظف أهدافها بصورة تتناسب مع فلسفة المجتمع وطبيعته، فأهداف الجامعة لا تقتصر على الأهداف المعرفية فحسب وإنما تشمل جميع الجوانب، المعرفية والمهارية والقيمية لدى المجتمع، والعمل على ترجمتها إلى واقع حقيقي ينعكس

على أداء خريجيها. ومن واجب الجامعات تدعيم القيم الاقتصادية لطلبتها، كاستغلال الوقت وشغله بما يفيد المجتمع، من خلال برامج وأنشطة مخطط لها، كما أنه يقع على عاتق الجامعة أيضا دور دعم قيم الولاء والانتماء والعدالة والانجاز وحرية الرأي والفكر لدى طلبتها ، عبر ممارسة الأنشطة المتنوعة والتدرب عليها وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار، كذلك تقع على عاتق الجامعة مسؤولية رعاية طلبتها وتوجيههم نحو النشاطات الدينية والوطنية بعيدا عن التعصب الأعمى، وتقع المسؤولية في ذلك على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، لأنهم العنصر الأساسي في الجامعة ، بالإضافة إلى مسؤوليتهم في التدريس والمحافظة على الأنظمة الجامعية وتطبيقها بتسامح وشفافية على جميع الطلبة.( خليفة، 1997).

فالحياة الجامعية تعتمد بدرجة كبيرة على العلاقة بين الأستاذ الجامعي والطالب ويجب أن تكون هذه العلاقة إيجابية بحيث يسودها الود، والعطف والاحترام المتبادل والثقة، كما أن هذه العلاقة تنعكس من ثم على التحصيل الأكاديمي، فالأستاذ الجامعي باختصار هو قدوة ونموذج للسلوك المثالي، ويجب أن يتصدى للعادات والاتجاهات السلبية كالإهمال والفوضى، والتسيب، والتعصب، وعدم تحمل المسئولية، والنفاق، والأنانية وغيرها من الممارسات السلبية.ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عضو هيئة التدريس هو الحصن الحصين، لضمان سلامة الطلاب وأمانهم من أي غزو فكري أو ثقافي يحاول اختراق عقولهم، ومن واجباته الأساسية التصدي لمشكلات المجتمع ودراستها وتقديم الحلول الصحيحة التي تعود بالفائدة والنفع على الوطن .

ويؤكد محافظة( 2000 ) بأن طلبة الجامعة هم أمل الحياة وعدة المستقبل لجميع الشعوب، لذلك تحرص الأمم على إمداد جامعاتها بالنخبة من طلبتها الذين انهوا مرحلة الثانوية

العامة، ليتم إعدادهم اعداداً جيداً حتى يتمكنوا من مواجهة التحديات التي تعترض مجتمعاتهم في المستقبل، وتوفر لهم المناخ الملائم للنمو في الجانب المعرفي والنفسي والاجتماعي .

ويشير جوهر (1990) إلى أن نظام قبول الطلاب في الجامعات بعد اجتيازهم المرحلة الثانوية، ينبغي أن يتم ضمن الفلسفة التي يؤمن بها المجتمع، وطبقا للمتغيرات التي تحيط بالمجتمع، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وضمن معايير تنظم عملية القبول. وذكر بعض النظم التي يمكن اعتمادها لقبول الطلاب بالتعليم الجامعي، وهي :

- نظام قبول يراعي قدرات الطلاب وحاجاتهم واستعداداتهم وميولهم، إذ يقترح هذا النظام فتح أبواب الجامعات أمام الطلاب دون قيود، مع اشتراط معدل الثانوية العامة حداً أدنى لعملية القبول. ويتيح هذا النظام الفرصة لجميع من انهوا المرحلة الثانوية بنجاح للالتحاق بالجامعة، بغض النظر عن المعدل الجامعي، وقد واجه مجموعة من الانتقادات، منها: أن الكثير من الطلاب يتعرضون لعملية الفصل من الجامعة لانتقاص مستواهم العلمي، وكذلك يؤدي إلى حدوث اختناقات في الجامعات .
- نظام قبول يعتمد على احتياجات المجتمع من القوى البشرية، وينطلق هذا النظام من أساس أن الهدف من تنمية الإنسان هو تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، ومن هنا أصبح التعليم في الجامعات وظيفيا وتخصصيا، يرتبط بالعمالة والموارد البشرية وتخطيطها، وربطها باحتياجات المجتمع، وقد وجه لهذا النظام بعض النقد، مثل عدم مراعاته لقدرات الكليات الجامعية، وعدم مراعاته لقدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم.
- نظام قبول يعتمد على قدرات وإمكانات الجامعات، أي أن قبول أعداد الطلاب يتوقف على إمكانات الكليات المادية والبشرية، دون مراعاة المستوى العلمي المنخفض، بزيادة

الأعداد المقبولة بالكليات، ويؤخذ على هذا النظام عدم مراعاته لحاجات المجتمع من القوى البشرية.

- نظام يوفق بين النظم الثلاثة، من حيث مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم، وميولهم، ومن حيث مراعاة احتياجات المجتمع من الموارد البشرية، ومن حيث مراعاة طاقة الجامعات وكلياتها المختلفة.

1. ولكي تمتاز عملية تقويم الطلبة بدرجة مقبولة من الموضوعية والصدق، يجب أن تستخدم طرق تقويم متنوعة من قبل أعضاء هيئة التدريس، لأنه كلما تنوعت الأدوات المتعلقة بالتقويم، كان القرار المتخذ أكثر دقة وعدالة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الأبحاث، والتقارير، والاختبارات، والمناقشات الطلابية والنشاطات المختلفة (جريسات،1989).

وتناول ابو مغلي وزملاؤه(1997) العلاقة بين عضو هيئة التدريس والطالب الجامعي، ووصفوها بأنها علاقة مميزة، تقوم على الآحترام والمودة، وتهدف إلى مساعدة الأستاذ للطالب على النمو المتكامل والشامل فكريا ومعرفيا واجتماعيا ونفسيا، وأشاروا بأنه أظهرت دراسات متعددة أن الطلبة الذين يتصفون بالأصالة والتعاطف والحس بالمسؤولية يتميزون بما يلي :

- يحققون مستوى تحصيليا أعلى.
- يقل تغيبهم عن الدروس.
- يتمتعون بالثقة بالذات.
- تقل لديهم مشكلات النظام والسلوك.
- تقل المظاهر العدوانية لديهم في علاقاتهم بعضهم مع بعض.

- يصلون إلى مستويات أعلى في التفكير وحل المشكلات.
- يكونون أكثر إبداعا وتلقائية ومبادرة في النشاط والمناقشة، ويسألون أكثر، ويستمتعون بالتعليم أكثر.
- يحبون مدرسيهم وزملاءهم والجامعة التي يدرسون فيها (ص. 470-471).

وهناك عنصر ورابط مهم في عملية التدريس الجامعي بالإضافة إلى العنصرين السابقين ( عضو هيئة التدريس، والطالب الجامعي) وهو : "الإدارة الجامعية"، التي تشكل العمود الفقري لنظام التدريس في الجامعة ، باعتبارها أحد الأنظمة الفرعية لهذا النظام، والإدارة الناجحة هي التي تتصف بالمرونة، والتعاون، والألفة بين أفرادها، وأعضاء هيئة التدريس والطلبة، وأفراد المجتمع المحلي، تقوم على التخطيط السليم مراعية للصالح العام، ومعتمدة على الموضوعية، تدير العمل بكل كفاءة واقتدار وخاصة في الأزمات وتعمل على بناء شخصية طلبة الجامعة من منظور قيمي ووطني.

**محور: المقررات الجامعية(المنهاج الجامعي).**

إن مفهوم المنهاج الجامعي يعني " كل الخبرات أو الأنشطة أو الممارسات المخططة والهادفة، التي توفرها الجامعة لمساعدة المتعلمين على تحقيق النتاجات التعليمية المنشودة، بأفضل ما تستطيعه قدراتهم سواء كان ذلك داخل قاعة الدرس أم خارجها "، وهناك شروط ومواصفات للمنهاج الجامعي الجيد يمكن تحديدها بما يلي :

1. أن يعكس فلسفة النظام التربوي وتطلعاته في ترجمة فلسفة المجتمع وسياساته وحاجاته وطموحاته.
2. أن تشكل مكوناته وعناصره( الأهداف، والمحتوى، والوسائل والأنشطة، والتقويم).

3. أن يؤدي دوره في الحفاظ على تراث الأمة وثقافتها ومسايرة كل ما يستجد من تقدم علمي ومعرفي.

4. أن يعكس في ملامحه مظاهر الكفاية الداخلية والخارجية في النظام الجامعي.

5. أن المنهج هو وسيلة التربية في توجيه وتطوير العملية التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية (القاعود والسامرائي والمومني، 2001. ص12 -15 ).

يعد المنهاج الجامعي (المقررات الجامعية) من أهم العناصر في الجامعة التي يجب أن تخضع بصفة مستمرة للنقد والتقويم حتى تكون قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات الجديدة، في شتى المجالات، وتشمل عملية النقد والتقويم للمقررات الجامعية الجوانب التالية:

- الخطط الدراسية لجميع التخصصات.
- مدى ملاءمة محتويات المقررات الدراسية للأهداف.
- مدى قدرة المقررات الدراسية على تفعيل دور الطلاب في عملية التعلم الذاتي، وصقل إمكانات الإبداع والابتكار لديهم.
- مرونة المقررات الدراسية، من خلال تعدد بدائل فرص الاختيار أمام الطلاب.
- مدى ربط المقررات الدراسية بين المعرفة العلمية والبيئة المحيطة، وقضايا المجتمع، ومدى إسهامها في معالجة قضايا المجتمع المختلفة.
- مدى مواكبة المقررات الدراسية الجامعية للتقدم العلمي الحديث، وإمكانية استخدام مقررات جديدة( الصاوي وبستان،1999).
- ويؤكد مرسي(2000) ضرورة أن تكون معلومات المقررات الجامعية حديثة وعصرية، لأن النمو المعرفي سريع جداً في هذا الزمان، وهذا يعني أن على الإنسان المعاصر أن يجدد معرفته بصورة مستمرة لمواكبة المنجزات العلمية المتجددة، كما

ينبغي أن تكون معلومات المقررات الجامعية مشوقة للطالب وتحفزه على الدراسة، وأن تكون مكتوبة بطريقة واضحة.

ويضيف بدران وزميله(2001) بأنه يجب تطوير المناهج الجامعية بشكل مستمر، حتى تواكب تفجر المعرفة العالمي، وضرورة الاهتمام بالتقويم المستمر لكل جوانب العملية التعليمية التعليمية لتشمل كل من، الطالب، والأهداف، والمحتوى التعليمي، وطرق التدريس، بالإضافة إلى أساليب التقويم، وأن لا يقتصر تقويم الطالب على قدرات الحفظ فقط، وإنما يمتد إلى الفهم والتحليل والنقد.

ويذكر مرسي(2000) مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المقرر الجامعي وهي:

- أن تتضمن المعرفة الكاملة للمجال.
- أن توضح وتحدد بوضوح المعايير والمعرفة والمهارات المطلوب اكتسابها.
- أن تتناسب مع المعرفة السابقة والنمو الأكاديمي للطلاب.
- أن تناسب إمكانات الطالب المتاحة وفي ضوء الوقت المحدد لها.

إن عملية تطوير المناهج الجامعية، تستدعي إعادة النظر في هذه المناهج وعناصرها التي تتكون من: الأهداف، والمحتوى، وطرائق التدريس، والتقويم والمبينة كما يلي:

**الأهداف:**

يجب أن تواكب أهداف التعليم الجامعي المستجدات المعرفية والمجتمعية والتجارب العالمية، بحيث تنبثق من السياسات العامة التي تحددها فلسفة هذا التعليم، وان تعد ترجمة حقيقية للأبعاد الفكرية والسياسية والاجتماعية للمجتمع، وبما يتناسب مع مرتكزات مبادئ السياسة التربوية وفلسفة المجتمع (الأسعد، 1988) . ويجب أن تركز أهداف التعليم الجامعي على (اللقاني، 1995) :

- كيفية التعلم الذاتي وليس مجرد حفظ المعلومات فقط.
- القدرة على تطوير المعلومات وليس ترديدها فقط، أي القدرة على الإبداع والابتكار.
- حث الطالب على القراءة والبحث والاطلاع، وهي من القواعد الأساسية في بناء شخصية الطالب.
- الحرص على البناء المتكامل للإنسان القادر على الإنتاج والإسهام في التقدم الحضاري(ص.21).

**المحتوى:**

إن مخططي المنهج يختارون محتوى المنهج الدراسي في ضوء ما سبق تحديده من أهداف المنهج، ويعني ذلك أن اختيار المحتوى يخضع تماما للأهداف، وهذا يعني أن يكون اختيار المحتوى في إطار معين يمثل الأهداف( القاعود والسامرائي والمومني، 2001).
ويشمل المحتوى مناهج أو مقررات الجامعة من موضوعات معرفية محددة مثل: الحقائق والمعلومات والأفكار والمبادئ والتعميمات والقيم والاتجاهات وأنماط العمل والسلوك.

**طرائق التدريس:**

يقصد بطرق التدريس الوسائل والأنشطة المستخدمة في عرض المادة التعليمية وتناولها، كما يقصد بها الكيفية المستخدمة في الوصول بالمتعلم إلى تحقيق الهدف المنشود(القاعود والسامرائي والمومني، 2001).

ولأجل أن تترجم الأهداف الجامعية والمحتوى على أرض الواقع، تأتي هنا طرق التدريس. ويذكر شحاته(2001) أن طرق التدريس الجامعي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأهداف والمحتوى والمعلم والمتعلم والأدوات المساعدة على إحداث التعلم، ولا تتحقق أهداف أي منهج بدون استخدام طريقة تدريس، والمدرس الجيد قادر على استخدام الطريقة التي تمكن المتعلم من

اكتساب الخبرة في كل فرع من فروع مجالات المعرفة المختلفة، بحيث تسهم في إحداث النمو الشامل( الجسمي، المعرفي، النفسي، الاجتماعي) لديه، كما تتيح له الفرص الملائمة التي تلبي ميوله ورغباته، من خلال استغلال نشاطه المتنوع، كما أنها تبرز الفروق الفردية لدى المعلمين أثناء أدائهم العملية التعليمية .

ومن طرق التدريس البارزة التي يمكن استخدامها في التعليم الجامعي ما يلي:

**أولا: المحاضرة أو الإلقاء:**

يعرف ماتيرو وموانجي وشليتي(2000) طريقة المحاضرة بأنها "تقديم لفظي منظم لموضوع المادة الدراسية، تعززه غالبا وسائل الإيضاح البصرية. وأن مصطلح المحاضرة أتى من الكلمة اللاتينية(lecture)، وتعني يقرأ بصوت عال، وهي طريقة إخبارية"(ص.199) ويشيرون إلى أن الدراسات أثبتت عند مقارنة المحاضرة مع الطرق الأخرى، أن طريقة المحاضرة تعد لغاية الآن من أكثر طرق التدريس شيوعا في التعليم العالي، وأن فاعليتها بفعالية الطرق الأخرى نفسها لنقل المعرفة إلى مستوى الفهم، لكنها اقل فاعلية للمستويات المعرفية الأعلى، وأنها اقل فاعلية لتدريس المهارات العملية من الشرح بالأمثلة والعمل المخبري.ويشير شحاتة(2001) إلى أن طريقة المحاضرة من أقدم طرائق التدريس، وفيها يقوم المعلم بعرض الحقائق والمبادئ التي يحفظها الطلاب ويفهمونها، بحيث تجعلهم يحسون بالملل نتيجة اعتمادها على أساوب الإلقاء من قبل المحاضر، ولكي تصبح المحاضرة موقفا تعليميا مثمرا، على المحاضر الاستعانة بالوسائل التعليمية المتقدمة، وتجارب العرض .

**ثانيا: طريقة المناقشة:**

يشير مرسي (2002) إلى أن أسلوب المناقشة الجماعية يعد من الأساليب الهامة المفيدة في التعليم الجامعي، وخاصة في ظل المجموعات الكبيرة، ويمكن أن يكون لها دور

فعال في مساعدة الطلاب في توضيح المحاضرات وزيادة فهمهم لها والتغلب على الصعوبات التي يواجهونها. وتقول رادوك المشار إليها في مرسي(2002) : " إن نظام مجموعة المناقشة يهدف إلى تحرير الطالب من علاقة تبعيته للسلطة وتساعده على تنمية الاستقلال الفكري والنضج من خلال تفاعله مع أقرانه ومن خلال تعرضه لموقف تنكشف منه لأستاذه الصعوبات التي يواجهها بل تنكشف هذه الصعوبات أيضا من خلال المواقف التي تشترك فيها مجموعة متساوية من الأقران في التعبير عن رؤيتهم للمشكلة"(ص. 127-128).

وتناول شحاته(2001) مواقف المناقشة وبين أنها تقوم على فكرة تبادل الرأي والتأثير من خلال العمل الجماعي، وأنها تحتاج إلى تخطيط مسبق، وتحديد واجبات الطلاب مسبقا، من خلال القراءة والاستعداد وجمع البيانات عن الموضوع المنوي مناقشته، كما يجب أن تسود المناقشة روح الجماعة، بحيث لا يسيطر فرد ما برأيه على المناقشة، فيمنع تبادل الآراء بحرية. إن طريقة المناقشة تسعى لدراسة موضوع أو مشكلة معينة ومحددة من خلال التدفق الحر للجدل والنقاش الذي يتعلم فيه المشاركون من بعضهم البعض عن طريق الإسهام في الأفكار، وهي محاولة لفم المعرفة بشكل أفضل، وحل المشكلات( ماثيرو وزملاؤها،2000).

**ثالثا: طرق التدريس العملية( بالمعامل):**

وهي التي يقوم فيها الطلاب بإجراء التجارب بأنفسهم. ويقسم شحاته(2001) الدروس العملية إلى قسمين، وهما: تدريبات عملية، ودروس كشفية. أما الدروس العملية فهي تدريب على استخدام تجارب معملية، بهدف تدريب الطلاب على اكتساب مهارات معينة، أو توضيح حقيقة أو مبدأ سبق أن درسه الطلاب، وتكون هذه الدروس مخططه مسبقاً وما على الطالب سوى تنفيذها. أما الدروس الكشفية، فهي تضع الطالب موضع المكتشف عن طريق عرض مشكلة عليه، ويفكر في إيجاد طريقة لحلها، وهذه الدروس تحقق الموقف العلمي المتكامل، من

حيث البحث عن الحقائق والقوانين المتعلقة بالظاهرة، واستخدامها في تفسير ظواهر أخرى، أو في مجالات تطبيقية، وفيها يتدرب الطالب على أسلوب التفكير العلمي، ويجمع بين الدراسات النظرية والعملية، وذلك يؤدي إلى ظهور طلاب مفكرين ومبتكرين، لا منفذين مقلدين تابعين.

ويذكر مرسي(2002) أن دور المدرس هنا هو:" مساعدة الطلاب على القيام بالواجبات والأنشطة المطلوبة منهم، والطالب يقوم باتباع التعليمات وحل مشكلة معينة، وإعداد الأدوات وفحصها، والحصول على النتائج وتسجيلها، وحساب هذه النتائج، وملاحظة أي أمر شاذ أو غريب في الطريق المستخدمة أو النتائج المتحصلة، وربط هذه النتائج مع غيرها من النتائج أو المبادئ النظرية"(ص. 135).

**رابعا: الأسلوب التعاوني(طريقة المشروع):**

يستخدم هذا الأسلوب للمجموعات الصغيرة، وهو يتطلب من الطلبة أن يكونوا متعاونين معا في انجاز العمل المطلوب منهم، ضمن المجموعة الواحدة بدلا من التنافس فيما بينهم، بحيث يقوم أفراد المجموعة المعنية بدراسة وتجزئة المشروع إلى عناصره الأصلية، ويعطى كل واحد منهم جزءا لانجازه وفق قدراته وميوله الخاصة، ويستطيع الطالب هنا أن يتلقى المساعدة من أقرانه. ولأجل أن يتم تنفيذ أسلوب التعلم التعاوني على الوجه الأمثل، ثمة أمور يجب أخذها بعين الاعتبار وهي: مشاركة أفراد المجموعة في اختيار المادة التعليمية وإعدادها، وتقسيمها إلى وحدات وأجزاء فرعية يتولى كل فرد نصيبه منها حسب قدراته وميوله واهتماماته، يتم عقد جلسة عمل مشتركة لأفراد الفريق قبل المباشرة بتنفيذ التعلم، للاتفاق على إجراءات العمل وتحديد دور كل فرد من المجموعة، تسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة المختلفة لجميع أفراد المجموعة، يتم عقد جلسات عمل مشتركة مرحلية للوقوف على مدى التقدم الذي يحرزه الأفراد في انجاز المهمات الموكلة إليهم، ويتم تعيين قائد لكل مجموعة

عمل يتولى متابعة أعمال أفرادها والإشراف على تجميع ما تم التوصل إليه ووضعه في صورته النهائية(أبو مغلي وآخرون،1997). ويذكر مرسي(2002) أن استخدام طريقة المشروعات في التعلم التعاوني تقوم على أساس التجارب الطويلة والدراسات الميدانية أو سلسلة من التجارب، ويتم اختيار موضوعات المشروعات بمعرفة الطالب أو مساعدة أستاذه أو من جانب شركة تجارية أو هيئة صناعية، وتمتاز بمساندة الطالب على اكتشاف الحقائق بعمق، وتعمل على تنمية روح المبادأة لديه.

**خامسا: أسلوب التعلم بالنص:**

يعتبر هذا النوع من أنواع التعلم الذاتي، من خلال استخدام المواد المكتوبة (النصوص) في التعليم عن طريق تقديم نصوص قصيرة مرتبطة بموضوع الدرس، حيث يقوم الطالب بالتفاعل مع النصوص بعد دراستها دراسة واعية ناقدة ويحللها، ثم يجيب عن الأسئلة المثيرة للتفكير التي تعقبها، ويتوقف تعلمه بدرجه كبيرة على الجهد والنشاط الذي يبذله في الاجابه عن تلك الاسئله(مرعي والحيلة،2002).

**سادسا: التعليم المبرمج:**

يقوم هذا النوع على أساس النظريات السلوكية في التعلم، بحيث تقسم المادة الدراسية التي يحتويها المنهج الدراسي إلى أجزاء صغيرة محددة، ثم يتلو ذلك سؤال(مثير) يجيب عنه الطالب(الاستجابة)، وعندما يدرك الطالب أن إجابته صحيحة ينتقل إلى الجزء الثاني الذي يرتبط بسابقه، وهكذا يمر الطالب بنفسه في سلسلة من العبارات تتلوها أسئلة وإجابات، وكل منها مترتبة على ما سبق ومرتبطة بالتالي. وهذا الأسلوب يوفر الوقت، ويراعي الفروق الفردية في التعلم، ويعوض النقص في إعداد المدرسين(شحاتة،2001).

**سابعا: أسلوب الدراسات الميدانية:**

إن هذا الأسلوب يجعل الطالب يخرج إلى الواقع ليدرسه، ويجمع بيانات عنه ويتدرب على عمليات متصلة بمهنته في المستقبل، ولا تختلف الدراسة الحقلية عن الدراسة المعملية سوى أنها تجعل من البيئة معملا للدراسة (شحاته 2001).

**ثامنا: كتابة الأبحاث والمقالات:**

يستخدم هذا أسلوب لتقويم تعلم الطالب من خلال البحث في موضوع معين، أو مشكلة ما. والطالب هنا يقرأ ويحلل ويناقش ويجمع البيانات، وذلك يزيد من معارفه ومهاراته(شحاته،2001).

**تاسعا: الندوة أو الحلقة أو(السينمار) :**

يصف أبو مغلي وزملاؤه(1997) هذا الأسلوب بقوله: " يختار المدرس عددا محدودا من الطلبة ليقوموا بمناقشة قضية فيما بينهم أمام زملائهم، وقد لا تتاح الفرصة لبقية الطلبة بتوجيه الأسئلة لأصحاب الندوة، وقد تتاح لهم الفرصة. وعلى أصحاب الندوة الاستعداد جيدا أو تحضير أنفسهم والرجوع إلى المراجع، ويمكن تعديل الندوة باختيار ممثلين عن الطلاب المستمعين ليوجهوا الأسئلة لأصحاب الندوة"(ص. 302). ويشير مرسي(2002)إلى أن ما يميز هذا الأسلوب هو حرية المناقشة، أي لا تحدد رسميا من قبل المدرس، وتركز المناقشة على عمل مكتوب معد سابقا، ويذكر مجموعة من فوائد هذا الأسلوب وهي :التدرب على إعداد وكتابة ورقة المناقشة، والتدرب على المناقشة، والتدريب العقلي، خلق جو من الثقة بين المعلمين والمتعلمين.

**عاشرا: طريقة دراسة الحالة :**

يعرف درة (1982) دراسة الحالة بقوله: " هي وصف مكتوب، وبصيغة الماضي،مستخدمين كلمات أو أرقاما، لحادث حقيقي أو مشكلة حقيقية، أو موقف حقيقي يواجه

مديرا أو مجموعة من الإداريين أو مؤسسة ما. ويستخدم هذا الوصف المكتوب في شكل قصة لطلاب أو متدربين في مواقف تعليمية أو تدريبية، ويطلب منهم إما تشخيص أسباب المواقف الإدارية وتحليل الحالة، أو اتخاذ قرار أو اقتراح طرق وأساليب للعمل أو حلول للمشكلة، وقد يطلب منهم مهمة واحدة من هذه المهمات أو جميعها"(ص. 12) . أما مرسي(2002) فيعد هذه الطريقة ممارسة تربوية حديثة، مبنية على استخدام حالات ومواقف حقيقية لتدريس المبادئ العامة والخاصة، تستخدم للإعداد والتدريب في مختلف الميادين مثل: إدارة الأعمال، والمحاسبة، والهندسة، والتمريض، والتربية والتعليم وغيرها.

**حادي عشر:استخدام وسائل تعليمية تكنولوجية مثل:**

- **البريد الالكتروني:** لاقى استخدام البريد الالكتروني – كوسيلة مساعدة ومكملة للتعليم داخل غرفة الصف – انتشارا واسعا للتكنولوجيا في برامج التعليم العالي في دول العالم، وخاصة المتقدمة منها، حيث يسمح هذا البريد بالتواصل الفردي بين المدرس والطالب أو بين الطلاب أفرادا، وأحيانا يمكن جميع الطلبة والمدرسين من إجراء مناقشات عبر الانترنت حول موضوعات معاصرة أو ذات علاقة بالمادة الدراسية، كما أن تسهيلات المحادثة"chat" عبر الانترنت تتيح التواصل بين المدرس والطلبة على أرض الواقع، والزمان المحدد، كما أن بعض المدرسين يتسلمون واجبات طلبتهم عبره.
- **البرمجيات الخاصة بعرض المادة الدراسية:** مثل برمجية power point من إنتاج مايكروسوفت Microsoft، وقد يتم تضمينها للرسوم والصور المتحركة والجداول والمقتطفات الصوتية والبصرية، واستخدام الرسوم التوضيحية في عرض المقررات الدراسية المختلفة.

- **مؤتمرات عبر التلفزيون:** تستخدم هذه المؤتمرات بصورة رئيسة في المؤسسات التي لديها فروع عديدة من الجامعات، مثل منظومات جامعات الدولة في الولايات المتحدة، وخاصة في الفروع الريفية التي يصعب فيها تحقيق التواصل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في المدينة.
- **استخدام الشبكة العنكبوتية العالمية www** .تستخدم الشبكة العنكبوتية حاليا كأداة لتقديم المحاضرات ووسيلة، لجعل ملخصات المحاضرات متوافرة أمام الطلبة في جميع الأوقات، وتجعل المدرسين قادرين للوصول عبرها إلى مواقع على الانترنت، في مختلف بقاع العالم ويستفيدون من مواد موجودة فيها في محاضراتهم، كذلك تمكن المدرسين من إنشاء قواعد معلومات للشرائح الضوئية والصور الفوتوغرافية والتوضيحات، التي يمكن الاستعانة بها في المحاضرات أو إتاحة توافرها أمام الطلبة.
- استخدام تكنولوجيا الوسائط المتعددة والأقراص المدمجة CD-ROM:تستخدم هذه التكنولوجيا في تدعيم التدريس، مثل استخدامها في المخابر اللغوية، والاستعانة بالكمبيوتر في تصميمات هندسة العمارة، وتمثيل التجارب العلمية، وقد شرع بعض الأساتذة في استخدام الوسائط المتعددة لتطوير أدوات حل المشكلات وصنع القرار، اعتماداً على أنظمة الخبرة، حيث يقوم الطلبة باستطلاع البيئة التي أنشئت على هذا النحو داخل الكمبيوتر، ومن ثم يجربون الحلول الموضوعة للمسائل ويتخذون القرار، في حين يتنبأ الكمبيوتر بالنتائج المحتملة لقراراته تلك اعتمادا على نظام الخبير الذي وضعه في الكمبيوتر خبير المادة الدراسية.(لوكاس،2006).

**تقويم المنهاج الجامعي:**

التقويم في اللغة يعني:" تقدير القيمة" ، أما اصطلاحا يعني: " هو السبيل في تحديد مدى التطابق بين الأداء والأهداف"( الزبيدي،2002.ص 105). وتعرف سنقر(2005) التقويم بأنه:" مكون أساسي لا يستغنى عنه في العملية التربوية ووسيلة لتحسينها وتطوير المجتمع، وليس غاية بحد ذاته"(ص. 85).

في ضوء ذلك يعرف الباحث عملية تقويم المنهاج بأنها تقدير قيمة مدى تطابق أداء وأهداف المنهاج، وذلك بهدف التطوير والتحسين.

إن عملية التقويم عنصر أساسي من عناصر المنهاج الجامعي وبدونه تعتبر العملية التعليمة ناقصة، فمن خلاله نتأكد من عملية تحقيق الأهداف المرسومة والمخططة للمنهاج الجامعي، وكذلك يكشف لنا صحة الطرق والوسائل والأنشطة المستخدمة في التعليم الجامعي، ومن خلاله نحصل على تغذية راجعة تبين لنا دقة الخطط التعليمية المرسومة، والمشاكل والعقبات التي قد تعترضها في المستقبل، من أجل تلافي هذه الأخطاء والتجاوز عنها مستقبلا، والتقويم عملية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها في الحكم على كفاءة المنهاج الجامعي.

**محور : الواقع الاجتماعي داخل الجامعة:**

يتشكل الواقع الاجتماعي داخل الجامعة من عناصر رئيسة لها علاقة بالتأثير في شخصية الطالب بدءا من المنهج الجامعي، وأعضاء هيئة التدريس، والإدارة الجامعية، والتفاعل الايجابي بين هذه العناصر من خلال الأنشطة العلمية والأدبية والثقافية والرياضية والخدمية والترفيهية، وما توفره الجامعة من صالات رياضية ومختبرات وقاعات دراسية ومنتزهات ونواد. وبذلك فان الواقع الاجتماعي داخل الجامعة ليس مكانا لتعلم المهارات الأكاديمية فحسب، ولكنه يشكل مجتمعا مصغرا تتفاعل فيه جميع العناصر، التي يؤثر بعضها

في بعض اجتماعيا وثقافيا، وتحقيق الانسجام ما بين عناصره يؤدي حتما إلى تحقيق الأهداف والاحتياجات المطلوبة للجامعة، وفي المقابل فان عدم الانسجام ما بين عناصره يؤدي إلى ظهور مؤشرات عدم التوافق الشخصي والاجتماعي بين عناصره أيضا، كفقدان الثقة، والانطواء، والإحباط، وتشوش التفكير، والعنف، وضعف الانتماء، وعدم الاندماج والتفاعل الاجتماعي(الطراونة وزملاؤه، 2005 ).

وقد قام الباحث بتناول الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بهذا المحور ضمن محاور ( الهيئة الأكاديمية، والطلبة، والمقررات الجامعية).

## محور البحث العلمي:

يعد البحث العلمي أحد الوظائف الرئيسة للجامعات المعاصرة، وللجامعة دور هام في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة متعلقه بـه. ولا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي أو لم تعطه الاهتمام الذي يستحقه، فالبحث العلمي جزء لا يتجزأ من أنشطة الجامعة العلمية، وينبغي على الجامعة أن توفر المناخ العلمي له وما يستلزمه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع، وهو ضروري لرفع مستوى التدريس الجامعي، ومن هنا يصبح البحث العلمي وظيفة لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس، ومن غير الضروري أن يتساوى الجميع في ذلك(مرسي،1992).

ويقصد بالبحث العلمي لغة " أن تسأل عن شيء معين، وتفتش وتستخبر عن هذا الشيء"(ابن منظور: لسان العرب).

ويعرف جابر (1999)البحث العلمي بأنه: محاولة الإنسان الباحث اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وفحصها والتحقق منها عن طريق التقصي والنقد والتحليل، ثم عرض تلك

المعرفة بشكل واف ومتكامل لتسهم-كإضافة جديدة- في المعارف البشرية، وبشكل حي وفاعل في مسيرة الإنسان الحضارية عن طريق التحري الوافي، والتنقيب والتفتيش عن المعلومات المطلوبة، والتجريب، بغرض اكتشاف حقائق ومعلومات ومتغيرات جديدة قد تظهر للباحث.

ويضيف أن للبحث العلمي مستلزمات أساسية منها :

1. توفر مصادر المعلومات المناسبة والدقيقة.
2. الاعتماد على المعلومات الأصلية المسندة .
3. الأمانة العلمية.
4. مدى الإسهام والإضافة إلى المعرفة في مجال تخصص الباحث.

كما أن البحث العلمي هو اكثر الوظائف التصاقاً بالجامعة لسببين:

الأول:- أن الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

الثاني:- أن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، هذه النشاطات التي يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة، سواء كانت حكومية أم قطاع خاص.

ويؤكد الريس ( 1992) أن عملية التعاون ما بين الجامعة وقطاعات التنمية المختلفة في المجتمع في مجال البحث العلمي، تؤدي إلى مجموعة من النتائج الايجابية الهامة، تنعكس آثارها على الجامعة وقطاعات التنمية المختلفة، منها :

أ- تقدم للبحث العلمي في الجامعة موضوعات مستمدة من واقع المجتمع القائم، لأن البحث العلمي الأصيل، يبحث في مواضيع نابعة من صميم الواقع.

ب- تساعد على تطوير الخطة التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا بالجامعة، لأن توظيف البحث العلمي الجامعي لخدمة القطاعات الاقتصادية يساعد على تطوير الخطة التعليمية والمناهج، ويعمل على مواءمة الخطط التعليمية والتأهيلية والمخبرية لخطط التنمية، كما يعني ذلك توفير مواضيع لمشاريع التخرج والدراسات العليا، من واقع المشكلات التقنية للصناعات المحلية ضمن خطط التنمية.

ت- تعمل على توظيف الإمكانات العلمية والبشرية التوظيف الصحيح، بتوظيف الدراسات النظرية التي درسها الباحث في الكتب من خلال التطبيق العملي.

ث- تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة والصناعة.عملية تبادل المشورة والرأي والبحث العلمي ما بين الخبراء (الأكاديميين) في الجامعة وأصحاب العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يؤدي إلى تنمية الخبرة الوطنية في الجامعة والصناعة وتعطي نتائج مثلى تنعكس آثارها على الطرفين.

ج- توفر التمويل الملائم للبحث العلمي والتطوير. تعد المؤسسات الاقتصادية المصدر الأساسي لاستمرار عملية البحث العلمي وتطويره في جامعات الدول المتقدمة، لأن نتائج تلك الأبحاث تنعكس آثارها على المؤسسات الاقتصادية والجامعات بشكل مباشر.

ح- تحد من هجرة الأدمغة.لأن توفير مناخ البحث العلمي الملائم، يتيح للباحثين والخبراء البقاء في بلدهم، ويعد ذلك حافزا لتعزيز خبراتهم والاستمرار في العمل في مجتمعاتهم المحلية، وذلك يتحقق من خلال تمتين التعاون بين البحث العلمي وقطاعات التنمية المختلفة في المجتمع، في جو علمي وموضوعي سليم.

ويؤكد التل (1998) أن لعملية البحث العلمي أثراً مباشراً في التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده الدول المتقدمة، وأنه توجد علاقة ايجابية بين كثافة الأبحاث العلمية التي تجريها الدول وبين معدل التنمية، ويؤكد أيضا أن الجامعات تعد المصدر الرئيس لعملية البحث العلمي في كل المجتمعات، لأن عملية البحث العلمي تعمل على زيادة المعرفة الإنسانية، وتسهم في علاج المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات، لذلك ينبغي على المجتمعات أن توليه عناية خاصة، وتعمل على تشجيعه، وتوفر له الدعم المالي والتسهيلات المناسبة .

أما اتكنسون (Atkinson,1997) فيؤكد الدور الذي أسهمت به الجامعات في حفز النمو للاقتصاد الأمريكي خلال 25 عاما، من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، حيث إن 50% من النمو في الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأربعين الماضية كان بسبب البحث والتطوير، وكان للجامعات والقطاع الخاص الدور الرئيسي في ذلك، وبين أن 73% من براءات الاختراع في الولايات المتحدة، من إنتاج الاكاديميين في الجامعات، و 27% فقط من إنتاج علماء الصناعة، وأشار إلى أن التقدم الهائل الذي حصل في الاقتصاد الأمريكي في مجالات الطب والفضاء والاتصالات وبقية المجالات، نابع من مختبرات الأبحاث في الجامعات في كل يوم.

والبحث العلمي يقوم به أفراد مبدعون في ميادين عملهم مدركون لأوضاع أوطانهم وحاجاتهم، قادرون على تقصي كل حديث وطرح الأسئلة، وتلقي الأجوبة.وهو باختصار ، الطريق إلى مواكبة العصر في جميع الميادين، تتولاه مراكز ومجالس للبحوث العلمية الصناعية والزراعية والصحية السياسية والاجتماعية، وتكون الجامعة هي النبع الذي يرفد جميع هذه المراكز والمجالس (بوملحم،1999).

والجدير بالذكر أن أنظمة الجامعات الأردنية تنص على ضرورة قيام عضو هيئة التدريس وخصوصاً الذي يحمل درجة الدكتوراه بنشاط البحث العلمي، وهو أحد شروط الترقية من رتبة جامعية إلى أخرى، كما أنها تسمح لعضو هيئة التدريس الذي يقضي ست سنوات في العمل الجامعي بالتفرغ للبحث العلمي، لمدة سنة كاملة يقضيها بالبحث العلمي، وهذا التقليد موجود في الجامعات الأخرى ويعرف ذلك: ( بسنة التفرغ العلمي)، لكن الذي يحصل غالباً أن عضو هيئة التدريس يستغل إجازة التفرغ العلمي بالقيام بالتدريس في جامعة أخرى، بدلاً من البحث العلمي(بدران وبندر،2000).ويشير فرحان(2000)إلى أن اهتمام الجامعات الأردنية بالبحث العلمي وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، متأخر كثيراً عما نشاهده في الدول المتقدمة، وأن هذا التخلف يمكن أن يعزى إلى عضو هيئة التدريس نفسه، لتركيزه على الأبحاث المتعلقة بالترقيات، أو يعزى إلى قلة الدعم المالي المرصود للبحوث العلمية في الجامعات والمؤسسات العلمية والصناعية، ويقترح بسن تشريعات قانونية تحدد تخصيص نسبة معينة من موازنات الجامعات للبحث العلمي، بحيث لا تقل عن 5% من موازناتها، وتقديم الحوافز المالية والمعنوية للباحثين، لإجراء البحوث التطبيقية المرتبطة بحاجات المجتمع وتنميته.

أما الكبيسي وقنبر (1991) فيريان :" أن البحث الجامعي لا يزال وظيفة تابعة أو ثانوية، تنهض بها القلة من أصحاب الكفاءات العلمية من أعضاء هيئة التدريس، وغالبا ما تمارسه لحاجات الترقية الوظيفية، وبأداءات فردية، وفي أطر نظرية وصفية في معظمها، ويسودها طابع الشكلية"(ص . 126). ويضيف قنبر (2006) بقوله:" أن البحث العلمي في الجامعة، أصبح يقتصر على أغراض الترقية الوظيفية، ويمارس بجهود فردية أو ذاتية،

وتخرج به دراسات هزيلة يكرر بعضها بعضاً، ولا أثر لها في تطوير علم أو تنمية مجتمع" (ص. 200-201).

أما فرحان(2000) فيحدد مجموعة من المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات وهي: انشغال أعضاء هيئة التدريس في التدريس وضيق الوقت المتبقي لهم، وقلة المراجع والمصادر، وصعوبة الحصول عليها، والتركيز على المجهودات الفردية في الأبحاث، وعدم التنسيق ما بين مراكز الأبحاث العلمية في الجامعات، وقلة مصادر التمويل المرصودة للأبحاث، وانعدام الموضوعية في تقييم الأبحاث، وقلة المجلات المحكمة التي تصدرها الجامعات، أو من المؤسسات الأخرى. وذكر حداد(2001) بعض المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية منها: استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأكبر من موازنات الجامعات، وقلة التواصل والتنسيق ما بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، مما أدى إلى عدم معرفة الجامعات بالمشكلات المختلفة الموجودة في المجتمع العربي، وعدم توافر الفنيين ومساعدي البحث المؤهلين لمجالات البحث العلمي، وعدم توافر المناخ العلمي السليم للبحث وخاصة الحرية الأكاديمية، وعدم ترسيخ مفهوم استقلال الجامعة.

ويرى سلمان (1993) أن الجامعات في العالم العربي ركزت على التدريس ولم تعط الاهتمام المطلوب للبحث العلمي كهدف ومرتكز أساسي، من مرتكزات التحول العلمي التطبيقي، ولم تعمل على ربط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة، مما أدى ذلك إلى ضعف التركيز على الجانب التطبيقي للبحث العلمي، إذ تتجه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العربي في غالبية أبحاثها نحو البحث في المفاهيم النظرية البحتة كما تتركز معظم البحوث فيها لخدمة الباحث فقط، فتأتي استكمالا لنيل شهادة علمية جديدة، أو لأغراض الترقيات الأكاديمية والوظيفية، كما أن المرافق والتسهيلات الخاصة بالبحث العلمي لا تتوفر بالشكل المطلوب في

اغلب الجامعات العربية، وعلى الأخص مراكز المعلومات والعناصر البشرية المساعدة، وخدمات الحاسوب، بالإضافة إلى وجود نقص في الأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية في الجامعات، وصعوبة الاتصال بين مراكز البحوث العربية، وصعوبة تسويق الأبحاث، وثقل العبء التدريسي المستوجب على عضو هيئة التدريس، وعدم وجود خطة للتنسيق بين الباحثين، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بحضور العلماء والباحثين للمؤتمرات العلمية، وعدم توافر المناخ المناسب داخل الجامعات ذاتها.

وذكر حنوش(1996) بعض المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية وهي: ربط المنهجية العلمية بالسياسة، وقلة التراجم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، ونقص مهارات البحث العلمي التي يمتلكها الباحثين، وقلة الإمكانات المالية والمادية المخصصة للبحث العلمي.ويؤكد بوفلجة(1995) أنه لا يمكن عزل البحث العلمي عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع العربي، وأن البحث العلمي هو نتيجة لتفاعل هذه العوامل مجتمعه، ولا يكون فعالا ومزدهرا إلا بتوفير الظروف الاجتماعية المناسبة، والإمكانات الاقتصادية والمالية، وانتشار التعليم العالي وتوسعه، وأشار إلى أن البحث العلمي في الوطن العربي يعاني من معوقات عدة منها: حداثة البحث العلمي، وتخلف المحيط الاجتماعي العربي وذلك عندما ينظر إلى ذلك الأمر بأنه مضيعة للوقت والجهد والمال، وعدم التعاون مع الباحثين والنظر إليهم من قبل البعض باحتقار، ثم نقص المراجع العلمية، ونقص الإمكانات المالية والمادية المتاحة للبحث العلمي، وقلة تفاعل مراكز البحث مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، ومقاومة وعدوانية المحيط الدولي للمجهودات البحثية التي بذلتها الدول العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بتخوف الدول المتقدمة صناعيا وعلى رأسها( أمريكيا والدول الغربية) من امتلاك الدول العربية للتكنولوجيا المتطورة في جميع المجالات.

ولإنجاح مجهودات البحث العلمي وتحسينه في الدول العربية يقترح بوفلجة(1995) مجموعة اقتراحات منها: تهيئة الظروف الاجتماعية والتنظيمية للبحث العلمي، ودعم مجهودات البحث العلمي ماديا ومعنويا، وتوفير المراجع اللازمة للبحث العلمي، واعتماد اللغة العربية كأداة للتعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع عملية الترجمة من والى اللغة العربية، تسهيل عملية تبادل الخبرات البحثية والزيارات العلمية بين الدول العربية.

من أهم سمات البحث العلمي في الدول العربية-وعلى عكس الدول المتقدمة- أن معظم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية يكون مصدره من الحكومات، ولا تلعب المؤسسات الخاصة دوراً يذكر في عملية تمويل البحث والتطوير، بينما يقوم القطاع الخاص في الدول المتقدمة بمعظم عمليات البحث والتطوير، من خلال المختبرات الصناعية الموجوده في أغلب المؤسسات والشركات الكبرى. ويقتصر دور الحكومات على تمويل الأبحاث الأساسية. ويبين الجدول رقم(3) مقدار الإنفاق الحكومي والخاص على البحث العلمي في البلدان المتقدمة وبعض البلدان العربية:

**جدول رقم (3)**

**توزيع مصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من الدول للفترة 1997-1999.**

<u>بالنسب المئوية</u>

| الدولة | الحكومة | قطاع الصناعة | الجهات الخارجية | صناديق الوقف والهبات والتبرعات |
|---|---|---|---|---|
| اليابان | 22 | 67 | .. | 11 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المملكة المتحدة | 30 | 52 | 5 | 13 |
| امريكاU.S.A | 33 | 63 | - | 4 |
| اسبانيا | 54 | 38 | 1 | 7 |
| تركيا | 65 | 29 | 3 | 3 |
| الأردن | 78 | 12 | 8 | 1 |
| مصر | 86 | 4 | 8 | 2 |
| الكويت | 93 | 6 | ... | 1 |
| عمان | 99 | ... | ... | ... |



يتضح من الجدول رقم (3) بأن القطاع الخاص في الدول المتقدمة يسهم بنسبه كبيرة من مجموع الإنفاق على البحث والتطوير فيها. وعلى العكس من ذلك نجد أن القسم الأعظم من مصادر تمويل البحث والتطوير في الدول العربية من الحكومة. في حين لا يسهم القطاع الخاص إلا بنسبة ضئيلة. وهذا يفسر ضعف الإنفاق أو قلته على البحث والتطوير في الدول العربية، حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير دون الحد المقبول عالمياً ( 1 % ) من الدخل القومي الإجمالي. إذ تدل أفضل التقديرات على أن مجمل ما أنفقته البلدان العربية في عام 1998 قد بلغ تقريباً ( 1.1 ) مليار دولار، وهو رقم يعادل 0.19% فقط من مجمل الدخل القومي العربي للعام نفسه، بينما أنفقت الدول الصناعية السبع الكبرى على البحث العلمي والتطوير نحو ( 452.1 ) مليار دولار للعام نفسه(قنوع وإبراهيم والعص، 2005).

ويضيف قنبر(2006) مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تقدمها الجامعة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي منها:

- تخفيف أعباء التدريس لعضو هيئة التدريس الذي يقوم بمهمة البحث العلمي.

- تفريغ عضو هيئة التدريس لفصل أو لعام دراسي كامل، حتى يتمكن من انجاز بحثه، مع صرف راتبه خلال هذه المدة.
- توفير مصادر المعرفة وقواعد البيانات الاليكترونية والمطبوعة.
- تشجيع الباحثين من خلال تقديم حوافز معنوية ومكافآت مادية ومالية مجزية لهم .
- توفير فرص لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة مع المؤسسات البحثية خارج الجامعة، بالانتداب أو بالتفرغ الجزئي، أو على حساب العمل الإضافي المأجور.

**محور خدمة المجتمع:**

إن وظيفتي الجامعة السابقتين المتمثلتين بالتدريس والبحث العلمي لا تتمان بمعزل عن المجتمع وبعيداً عنه، بل تتكاملان مع وظيفة أخرى للجامعة، وهي تقديم خدمات مختلفة ومباشرة للمجتمع من خلال أعضاء هيئة التدريس والطلبة، واستخدام مرافق الجامعة المختلفة لخدمة المجتمع المحلي( أبو مغلي وآخرون،1997).

ويشير مرسي(1992) إلى أن جامعة اليوم هي جامعة المجتمع، تعيش من أجله وتعمل على رفاهيته، وتهتم بمشكلاته وهي مركز إشعاع ثقافي للمجتمع بجميع قطاعاته، وتعالج القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع، وكما تفتح الجامعة أبوابها لطلابها النظاميين، ليجدوا في رحابها العلم والثقافة، وينبغي عليها أن تفتح أبوابها لأبناء المجتمع كافة دون تمييز.

تعتبر خدمة المجتمع من الوظائف الأساسية للجامعات، وذلك من خلال تخريج الكفاءات التي تعمل على تنمية المجتمع وتطويره والتصدي للمشكلات التي تواجهه، وإيجاد الحلول المناسبة لها، ففي الجامعات يوجد مجموعة كبيرة من أهل العلم والخبرة يمكن أن يسهموا في دراسة قضايا المجتمع ووضع خطط مستقبلية لتطويره.

وتعد الجامعة مركز إشعاع ثقافي للمجتمع، تتعرف من خلاله على مشكلاته وتتحـــرى أسبابها وانعكاساتها السلبية عليه، ومن خلال التـــشخيص العلمـــي الـــدقيق لهـــذه المـــشكلات ومسبباتها، تضع الحلول المناسبة لها وقد لا تقف عند اقتراح العلاج بل تتعداه إلى التجريـــب والتقويم (الرشيدي،1992).

أما بون(Bowen,1977) فيلخص الآثار الايجابية التي يعكسها التعليم العـــالي علـــى المجتمع، هذه الآثار التي تتمثل في إحداث تغيير ايجابي في سلوك أفراد المجتمع، وزيادة تقبلهم للتغيير والتطوير والقضاء على القيود التقليدية الضارة بالمجتمع، كما يسهم في توعية النـــاس في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ويمكن أن ينظر إلى الجامعة على أنها مؤسسة إنتاجية، لأنها تنتج الكفاءات والعقـــول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع، وأنها استثمار في الموارد البشرية لا يقل أهمية عن رأس المال المادي(مرسي،1992). ويجب أن يستثمر التعليم الجامعي ويوظف بشكل مبدع ومجد اقتصاديا، باستخدام التقنيات الحديثة، والانتقال من التعليم إلى التعلم من خلال فهم العلاقة بين المعرفة العالمية، وصناعة الـــتعلم( industry learning) وبمـــا يتماشـــى مـــع متغيرات السوق والإنتاج والاستهلاك (Duderstdt,2000 ).

وينبغي على الجامعات تشجيع أعضاء هيئة التدريس فيها على التفاعـــل مـــع أفـــراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وربط أطروحات الرسائل الجامعية بقـــضايا المجتمـــع، وكـــذلك إشراك أعضاء هيئة التدريس في اللجان والنشاطات، وتقديم الاستشارات المختلفة فـــي شـــتى المجالات( أبو مغلي، 2000).

وقد صدر عن مؤتمر التعليم المستمر وتغيرات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم عقده بجامعة قطر خلال الفترة من 17-2003/5/18، مجموعة من التوصيات التي تؤكد على دور الجامعة في خدمة المجتمع، كان من أهمها:

1. العمل على تفعيل التعاون والتواصل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من جهة، ومؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى.
2. أن تأخذ الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربي بمعطيات التطور لمواكبة مستجدات العصر والتعامل مع التقنيات الحديثة ونظم المعلومات التي تؤدي إلى رفع مستوى الخريجين من التعليم العام والجامعي.
3. ضرورة استثمار الطاقات والإمكانيات العلمية والفنية المتاحة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
4. العمل على ربط مراكز البحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بمتطلبات الإنتاج والتنمية الشاملة في المجتمع.
5. العمل على توفير قاعدة معلومات تتعلق باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة.
6. توفير البيئة التعليمية الملائمة للعملية التدريبية الخاصة بكبار السن في دول المجلس.
7. التوسع في برامج التعليم المستمر والتدريب، وضرورة استخدام التقنيات الحديثة في التعلم.
8. أن تعمل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على نشر الوعي بأهمية ثقافة التعلم والتعليم عن بعد.

من خلال توضيح وظائف الجامعة، المتمثلة بالمحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، نلاحظ أن ثمة علاقة بين كل وظيفة من الوظائف وبين جوانب التنمية في المجتمع. فوظيفة التعليم التي تقوم بها الجامعة، تعد العملية التي تستطيع عن طريقها الإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة، وهذا يعني تمكين الجامعة من القيام بدورها في تنمية الموارد البشرية، وقد أعطى هذا الأمر أهمية خاصة من قبل الباحثين الذين ابدوا رأيهم في أن اكتشاف الموارد الطبيعية واستثمارها وتحريك رأس المال، وتطوير التكنولوجيا و إنتاج السلع،والقيام بالأعمال التجارية، يحتاج إلى موارد بشرية ماهرة.

وتعد وظيفة الخدمة الاجتماعية من أهم الوظائف التي تؤديها الجامعة، ومن هذه الوظيفة تنفتح الجامعة على المجتمع الذي تنتمي إليه، ومن خلالها يتم التفاعل بينها وبينه.(عيسى،2000). ويرى بدران (2000) انه من واجب الجامعة- من خلال أعضاء هيئة التدريس والباحثين- أن تتفاعل مع المجتمع لتنميته، خاصة في الجوانب التكنولوجية والصناعية، ويجب أن يتوجه البحث الجامعي لتنمية المجتمعات المحلية من خلال توجيه مخرجات البحث العلمي، نحو تطوير الصناعات والخدمات التي تعتمد على الابتكار والإبداع. وقد قامت العديد من الجامعات في بقاع كثيرة من العالم ببناء الحاضنات التي تنتج مختلف أنواع التكنولوجيا، من إبداع وابتكار للبحث والتطوير، ومن ثم تحويلها إلى منتجات صناعية علمية لتسويقها تجاريا.

إن العصر الحاضر يتطلب من الجامعة أن تكون على علم تام بالتحديات والمشكلات، التي تواجه القطاعات الخدمية والإنتاجية في المجتمع، بحيث تعرض هذه القضايا على الجامعة بكلياتها المختلفة، و تقوم كل كلية من الكليات بالاهتمام بالمشكلات والقضايا التي يمكن أن تقوم بدراستها، وإيجاد الحلول المقترحة لحلها وتقويمها من المسؤولين وصناع القرار في الجامعة

والمجتمع المحلي، مما يتطلب تنسيقا وتعاونا كاملا بين الجامعة والمجتمع المحلي حتى تتكامل الأبحاث، وتخدم قضايا المجتمع، وتتحقق طموحاته وآماله.(الجوهري،1996).

وقد أسهمت الجامعات الأردنية خلال العقود الأربعة الماضية من هذا القرن، في تنمية المجتمع من حيث تخريج الكفاءات من مختلف البرامج والتخصصات، كما أسهمت في خدمة المجتمعات العربية المجاورة، وعملت على إنشاء مراكز استشارات لتقديم الخدمات الفنية والدراسات للمجتمع المحلي، حيث أسهمت هذه المراكز في تقديم البرامج والخدمات المختلفة للقطاع الخاص والعام وفي شتى المجالات (محافظة،2000).

**خدمات الجامعة للمجتمع:**

تمتلك الجامعات أفضل الكوادر المؤهلة علمياً وتقنياً، وبذلك يمكن للجامعات تقديم خدماتها وخبراتها للمجتمع بأحد الأساليب التالية:

1. التعليم المستمر. حيث تقوم الجامعة بفتح وتنظيم دورات تدريبية بفترات زمنية مناسبة لتثقيف أفراد المجتمع المحلي في كافة المجالات ( الاقتصادية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية)، لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل من خلال توضيح وإدخال احدث ما وصلت إليه العلوم المختلفة، وسبل تطبيقها في حقل العمل، على أن يدفع المشاركون بتلك الدورات أجورا رمزية للجامعة.
2. الاستشارات. يمكن للجامعات تقديم استشارات علمية مناسبة لمؤسسات المجتمع المختلفة لكونها تضم خبرات متخصصة جداً في مختلف مجالات العلوم والتقنيات، لقاء أجور مناسبة تدفع من قبل الجهات المستفيدة، وبذلك تقوم الجامعات بإنشاء المكاتب الاستشارية في مختلف كلياتها من أجل تنظم هذه الحالة.

3. خدمات تقنية متطورة. تحتاج بعض الخدمات المتعلقة بالمجتمع إلى خبرة تقنية متطورة جداً، وهذا ما تمتلكه الجامعات التي تقوم بتصنيع بعض أنـواع الإنتـاج ذات التقنيـة المتطورة وبيعها والافادة من تلك الإيرادات، لتعزيز التمويل الـذاتي فيهـا.خـدمات صحية، مثل إنشاء مستشفى تعليمي علاجي. بأسـعار رمزيـة واقـل مـن أسـعار المستشفيات الخاصة، وبأجور مجزية ومعقولة لأساتذة الجامعة (يعقوب، 1999).

4. خدمات أخرى. تمتلك بعض الجامعات منشآت حديثة يمكن أن تقدم خـدماتها لأبنـاء المجتمع المحلي مقابل أجور رمزية تعزز موازناتها، كما هو الحـال فـي المـسابح والملاعب الرياضية والكافتيريا والمواصلات ومواقف السيارات ( الخـشاب والعنـاد، 1999) .

ومن نماذج الجامعات الحديثة التي تعمل على تقديم الخدمات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي، وتعمل على مشاركته في المشاريع الإنتاجية في كافة المجالات، ما يعـرف بنمـوذج "الجامعة المنتجة"، الذي سوف يتم تناوله في الأنماط الجديدة لتطوير التعليم العالي.

**مجالات الشراكة ما بين الجامعة والمجتمع:**

إن قيام الجامعات بنشاطات إضافية، بالإضافة لدورها الأساسي فـي التعلـيم العـالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع، يهدف إلى تحقيق موارد مالية مناسبة للجامعة، تسهم في حـل الكثير من المشكلات التي تواجه الجامعات، وتوسع من عملية التعليم، وتعمل على خلق فرص إضافية تتاح لأبناء المجتمع بصورة مرنة، بحيث تستجيب للحاجات التعليمية المطلوبة، وذلـك من خلال قيام الجامعات بتسويق بعض إنتاجها وخدماتها لأفراد ومؤسسات المجتمع، لقاء أجور وأسعار مناسبة تحقق مورداً إضافيا في موازنة الجامعة.

ومن أهم النشاطات التي يمكن أن توفر للجامعة المنتجة سبل التمويل الذاتي، من خلال مشاركة القطاعات المختلفة، وخدمة المجتمع المحلي ما يلي:-

**أولا. التعليم الممول ذاتياً:**

ويقصد به التعليم الذي لا يتم الإنفاق عليه من الموازنة الحكومية، وإنما عن طريق الأجور الدراسية التي يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم العالي من خلال السبل التالية:

1. التعليم المسائي. حيث تقوم الجامعة بفتح دراسات مسائية ، يقبل فيها الراغبون بالتعليم الجامعي لقاء أجور مناسبة تغطي تكاليف تعليم هؤلاء الطلبة وتحقق مورداً مناسباً، تمكنها من الأنفاق على نشاطاتها الأخرى، ويتميز هذا الأسلوب بانخفاض معدلات القبول مقارنة بالدراسات الصباحية، وعدم التقيد بالعمر، وإتاحة الفرصة لغير القادرين على التفرغ للدراسة الصباحية لتلبية حاجاتهم العلمية.
2. التعليم الموازي. تتيح بعض الجامعات فرصة مناسبة لبعض الطلبة الذين لا تؤهلهم معدلاتهم بالقبول ببعض الكليات التي يرغبون فيها، لقاء أجور دراسية مناسبة تحصل من هؤلاء الطلبة، وتحقق مورداً ماليا لتلك الجامعات يعزز موازناتها .
3. تعليم الطلبة الوافدين بأجور. وذلك بفرض الجامعات رسوماً دراسية على الطلبة الوافدين من بلدان أخرى، تزيد في قيمتها عن الرسوم التي تتقاضاها من الطلبة المحليين، وتعد تلك الرسوم من المصادر المالية الأساسية للتمويل الذاتي في تلك الجامعات .

**ثانياً. البحث العلمي التطبيقي وبحوث الدراسات العليا :**

تتجه المؤسسات والشركات في المجتمع إلى الجامعات، للمساعدة في معالجة بعض المشكلات التي تواجه تلك المؤسسات ، ويتم تنظيم هذه العملية من خلال العقود

التي توقع بين الجامعة والمؤسسات المستفيدة، تحدد فيها الأجور المطلوب تحديدها للجامعة والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ العقد، إضافة إلى الالتزامات المطلوبة من الطرفين، كما اتجهت بعض الجامعات إلى توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا لحل مشاكل تلك المؤسسات والشركات، لقاء تحملها لتكاليف البحث مضافاً إليه أجور مناسبة للجامعة.

**ثالثاً.النشاطات الإنتاجية.**

تمارس بعض كليات الجامعة نشاطات إنتاجية مختلفة وتقوم ببيع إنتاجها والإفادة من إيراداتها المالية في تعزيز موازنة الجامعة، وتشمل تلك النشاطات إحدى السبل التالية:-

1. إنتاج المعامل والورش والمشاغل الهندسية . تمتلك الكثير من الجامعات ورشاً ومشاغل هندسية ،تقوم بتصنيع الأثاث المكتبي والدراسي في الجامعة، ويمكن أن نستفيد منها عن طريق بيع إنتاجها وتسويقه إلى الأسواق المختلفة والاستفادة من تلك الإيرادات لتعزيز التمويل الذاتي فيها ( التميمي،1999).
2. كما تمتلك بعض الجامعات وكلياتها بعض المزارع، مثل كليات (الزراعة،الطب البيطري) وكذلك المختبرات، يمكن تسويق إنتاجها إلى الأسواق و الاستفادة من مختبراتها كمصانع صغيرة لإنتاج الأدوية محققين بذلك موارد مالية للجامعة.
3. النتاجات العرضية . تقوم بعض الأقسام العلمية في الجامعة بتعليم طلبتها كيفية تصنيع أو رسم بعض النتاجات، ذات العلاقة بتخصص تلك الأقسام كما هو الحال في أقسام التربية الفنية والنحت وأقسام الاقتصاد المنزلي، ويمكن بيعها لتحقيق موارد مالية للجامعة.

4. نشاط طباعة الكتب والنشر والتأليف. تمتلك الجامعات عادة دوراً للنشر تقوم بطبع الكتب أو شرائها وبيعها، وتحقق لقاء ذلك موارد مالية جيدة يمكن أن تساعد في تمويل الكثير من نشاطات الجامعة( الخشاب والعناد ،1999) .

**تحديات تواجه التعليم العالي في الأردن:**

مر العالم بمجموعة من المتغيرات السريعة خلال الخمس عشرة سنة الماضية على المستويات: المحلية والإقليمية والدولية في جميع المجالات المختلفة، وفرضت مجموعة من التحديات على المجتمعات بشكل عام والجامعات بشكل خاص، كان لها انعكاساتها المهمة على التعليم العالي، ويمكن إبراز أهم التحديات التي يواجهها التعليم العالي في الأردن فيما يلي:

يؤكد تقرير البنك الدولي بعنوان" التعليم العالي في البلدان النامية" (Higher Education in Developing Counties,2000) أن التعليم العالي في البلدان النامية( ومن ضمنها الأردن)، يواجه مشكلات وصعوبات تتعلق بالأمور الأساسية التالية:

- نوعية أعضاء هيئات التدريس: من حيث الإعداد والتدريب والخبرة والدافعية...الخ.
- النمط التقليدي في استراتيجيات التدريس المستخدمة.
- صعوبات يواجهها الطلبة في الجامعات: الثقافة الجامعية، التنظيم الجامعي، أساليب التدريس، البيئة الجامعية...الخ.
- محدودية المصادر والاستقلالية الذاتية.
- التوسع السريع في التعليم العالي.
- التفجر المعرفي وكيفية التعامل معه.

- مدى استجابة الجامعات لمتطلبات مجتمعاتها وأولوياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...الخ.
- موقف الجامعات من القضايا الإنسانية (حقوق الإنسان و الحريات العامة، قضايا المرأة).
- خصائص الجامعات العامة والخاصة:البحث في الجامعات، التنافسية القائمة، الاهتمام الربحي مقابل الاهتمام البحثي والتطويري، مصادر التمويل وتأثيرها على حرية الاختيار والتنظيم...،الخ.
- خصائص الإدارات العليا في الجامعات ومدى ملاءمتها واستجابتها لمتغيرات عصر المعرفة والتكنولوجيا.
- الحريات الأكاديمية.
- مدى ملاءمة ووضوح التعليمات والأنظمة والقوانين في الجامعات (الإدارية والأكاديمية).
- أنظمة المساءلة المتقدمة لضمان تقويم الأداء بما يساعد في تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة.
- توفر التقنيات الحديثة (المختبرات العلمية، المختبرات الحاسوبية) كماً ونوعاً بما يتفق وأعداد الطلبة ومتطلبات التدريب والتمرين والتجريب التي تستدعيها برامجهم وخططهم الدراسية.
- توفر أنظمة حوافز لاستقطاب الكفاءات الوطنية والمحافظة عليها.
- برامج التطوير والبحث القائمة على سياسات واستراتيجيات علمية وتقنية بما يتفق ومتطلبات التنمية الشاملة.

- توفر الأطر المرجعية الأساسية التي تحدد الفلسفة والرؤى والرسالة الجامعية، التي يرتكز عليها في اختيار البرامج والخطط الجامعية وتصميمها، انطلاقاً من فهم واع لنوعية الخريجين المطلوبين وخصائصهم الشخصية والإنسانية والاجتماعية.

ويشير درة(2000) إلى أن التعليم العالي في الأردن يواجه مجموعة من التحديات في مطلع القرن الواحد والعشرين منها:

1. العولمة وانعكاساتها على الهوية العربية الإسلامية.
2. جودة التعليم الجامعي: طلابا، وأعضاء هيئة تدريس، وبرامج أكاديمية، وبحثاً علمياً.
3. تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومشكلات الفقر والبطالة.
4. تحدي الثورة العلمية التكنولوجية، أو ثورة المواصلات والاتصالات.
5. تحدي عدم الاتساق بين معارف ومهارات خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل.

ويشير ربيع(2000) إلى وجود تحديات تواجه الجامعات الأهلية في الأردن، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الجامعات بشكل عام منها:

1. شعور الجامعات الأهلية بعدم وضوح سياسات مجلس التعليم العالي تجاهها، ووضع العراقيل والقيود التي تعترض طريقها، وأن هذه العراقيل لا تشمل الجامعات الحكومية بما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمقررات، وقاعات الدراسة، والمرافق الجامعية الأخرى.
2. وجود نسبة من أعضاء هيئة التدريس فيها من غير الأردنيين، الذين يرتبط استمرارهم في العمل بظروف بلادهم السياسية والاقتصادية، وذلك يشكل قلقاً دائماً للجامعات عن احتمال ترك هؤلاء المدرسين للجامعات التي يعملون فيها.

3. تركيز هذه الجامعات على وظيفة التدريس وإهمال البحث العلمي والنشاطات الأكاديمية الأخرى.

4. التناقض في الصلاحيات بين قانون الجامعات وقانون الشركات، وذلك يشكل عائقا لاستقلالية القرار الأكاديمي في الجامعات الأهلية.

5. انعدام التنسيق بين الجامعات في طرح التخصصات، وعدم قدرة مجلس التعليم العالي على ممارسة واجبه بشكل فعال حيال ذلك.

ويذكر حسن (2000) بعض التحديات التي تواجه الجامعات الخاصة في الأردن، منها:

1. قيود تشريعية: على الاعتماد العام للجامعة، والاعتماد لكل تخصص، والهيكلية الأكاديمية والإدارية في الجامعة.

2. تقصير دور الإعلام: مثل عدم تغطية فعاليات الجامعات الخاصة وإبراز ايجابياتها بالشكل المناسب، ومحاولة النيل من سمعة الجامعات الخاصة، استنادا إلى ملاحظات غير دقيقة.

3. تضارب سلوك الطرف المستثمر مع الطرف الأكاديمي: إذ يدافع الطرف المستثمر عن رأس ماله، ويحاول التدخل في الكثير من مجريات الامور الأكاديمية ، والحد من صلاحياتها، مع إجبار الجامعة على اتخاذ قرارات ليست سليمة أكاديميا أحيانا وليست في مصلحة الجامعة.

4. نقص الحوافز التي توفرها الجامعات الخاصة لأعضاء هيئة التدريس فيها، مثل الاستقرار الوظيفي، والادخار، وإجازات التفرغ العلمي، وتوفير بيئة مناسبة للبحث العلمي.

أما شرار وياغي واليوسف(2007) فيجملون أهم التحديات التي تواجه الجامعات الأردنية، وهي:

1. زيادة الطلب على التعليم العالي: مما أدى إلى تشكيل عبء على مؤسسات التعليم العالي وخاصة على الجامعات الرسمية، مما أدى إلى توجه الحكومة للسماح بتأسيس جامعات خاصة.

2. غياب التوجه نحو التعليم المهني : يعاني سوق العمل في الأردن من تضخم واضح في عدد خريجي الجامعات ونقص في الفنيين المهرة والأكفاء.

3. عدم الانسجام بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق : ويشمل عدم انسجام الاحتياجات الوطنية مع متطلبات ترخيص البرامج الأكاديمية، وعدم الانسجام مع احتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى عدم الانسجام مع اتجاهات أسواق العمل المستقبلية المحتملة.

4. التحديات المالية: تعتمد الجامعات الرسمية بشكل أساسي على الإعانات المالية الحكومية وعلى دعم الموازنة الحكومي، الذي يتناقص مع الوقت. فقد شكّل في عام 2005، 20% فقط من إجمالي دخل الجامعات.

5. سياسات القبول: ضعف المواءمة بين أداء الطلبة في الثانوية العامة(التوجيهي) واختيارهم لتخصصاتهم. حيث أن أداء الطلاب العام هو العامل الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار للقبول في برنامج أكاديمي معين، مما يؤدي إلى تخلخل الترابط بين الدراسات المدرسية والجامعية.

6. أعداد أعضاء هيئات التدريس : بلغت نسبة الطلبة إلى الهيئات التدريسية في عام 2005 (1:36) في الجامعات الرسمية و(1:34) في الجامعات الخاصة. بينما تشير المعدلات الدولية إلى نسب تبلغ (1:9) في كندا و(1:14) في الولايات المتحدة الأمريكية، وغياب نظام تقييم شفاف وعادل، وظاهرة هجرة العقول، حيث يتم جذب العديد من العقول العاملة في الجامعات الأردنية، للعمل في الدول المجاورة برواتب وحوافز أعلى، وانخفاض نسبة الاستثمار، خاصة في الجامعات الخاصة، في ابتعاث الطلاب إلى الجامعات الدولية الرائدة لتوظيفهم فيما بعد أعضاء هيئات تدريسية جدد.

7. انعدام التعاون والتكامل بين الجامعات : لا يزال التعاون بين الجامعات الأردنية ضئيلاً في كافة مجالات العملية التعليمية ، وغياب سياسات تبادل أعضاء الهيئة التدريسية أو الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي، وغياب مراكز البحث العلمي والمختبرات العلمية المتطورة المشتركة بين الجامعات من ناحية وبين الجامعات ومؤسسات المجتمع من ناحية اخرى.

8. البحث العلمي :انخفاض الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية. ففي عام2005 ، بلغت الميزانية المخصصة للبحوث العامية في كافة الجامعات الأردنية 0.95% فقط من موازناتها الإجمالية، ومحدودية نشاطات البحث العلمي التي يجريها أعضاء الهيئات التدريسية، بسبب ثقل الأعباء التدريسية ونقص مرافق البحث العلمي في بعض المجالات المتطورة، وضعف التعاون بين قطاع الصناعة وبين مؤسسات التعليم العالي، مما يسهم بطرح بحوث غير واقعية لا تتضمن قيمة فعلية لتطوير الاقتصاد الوطني .

9. غياب إدراك أهمية الجودة : تدني أو عدم تخصيص موازنات للاستثمار في ضمان الجودة، وغياب نظام متكامل لضمان الجودة في الجامعات، وغياب التقييم ومن ثم غياب نظام لتصنيف الجامعات، وتوجه هدف مؤسسات التعليم العالي الخاصة نحو الربحية.

وذكر البخيت(2007) في " خلوة مراجعة استراتيجيات التعليم العالي" أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن، وتتمثل في :

1. ازدياد الطلب غير المبرر على التعليم العالي على حساب التعليم التطبيقي والمهني.
2. ضمان جودة التعليم العالي والارتقاء بمستواه.
3. المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل.
4. ضعف البحث العلمي وضعف تمويل الجامعات.
5. تزايد مؤسسات التعليم العالي وتكرار التخصصات.

وللنهوض بالتعليم العالي، اقترح البخيت ما يلي:

1. إنشاء هيئة مستقلة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة لتحل محل مجلس الاعتماد الحالي، وتطبيق المعايير على جميع الجامعات.
2. الارتقاء بمستوى البحث العلمي، لأهميته في التنمية الشاملة، كونه يعمل على إيجاد حلول عملية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
3. إعادة النظر بسياسات القبول ومعاييره في الجامعات.
4. تطوير المقررات الدراسية وتحديثها بما يتوافق مع متطلباتنا اليومية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية للمستوى العالمي.
5. ضرورة أن تبحث الجامعات على توفير التمويل الذاتي لها وخفض نفقاتها.

**سبل مواجهة التحديات وتطوير التعليم العالي في الأردن:**

تحتل عملية تعزيز وتطوير التعليم العالي في مختلف البلدان دوراً أساسياً ومهماً في إعداد مواطنين مسؤولين وملتزمين، يحتاج إليهم المجتمع في جميع قطاعاته، لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب حاضراً ومستقبلاً(الخشاب والعناد،2001).

وللنهوض بالتعليم العالي في الأردن يذكر محافظة(2000) أن التعليم العالي في الأردن بحاجة إلى مراجعة جذرية، تحدد وضعه الراهن وتقارنه مع جامعات الأمم المتقدمة علمياً وتكنولوجيا، وتعمل له خطه جديدة شاملة لتطويره وتحسين مخرجاته بما يتلاءم مع المستجدات في هذا الميدان، كما أن عملية التطوير، لا بد أن يشارك بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة والرسمية، وممثلون عن الطلبة، خاصة طلبة الماجستير والدكتوراه.

وأكد طوقان (2007) في " خلوة مراجعة استراتيجيات التعليم العالي" الحاجة لوضع إستراتيجية شاملة للتعليم العالي في الأردن تكون قادرة على التصدي للتحديات التي تواجه التعليم العالي ومعالجتها، بحيث يتمخض عنها خطة عمل ذات أهداف واضحة، تنفذ ضمن إطار زمني محدد، وتعمل على إحداث نقلة نوعية للتعليم العالي، وتتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية وذلك من خلال:

1. تحديث المناهج وأساليب التدريس في الجامعات، لتطوير جودة مخرجات التعليم العالي.
2. إيجاد مصادر بديلة لتمويل الجامعات.
3. اعتماد فلسفة جديدة للتعليم العالي تكون مبنية على توطين التقنية الحديثة، من خلال إدخال مفاهيم ضبط الجودة والنوعية في مكونات التعليم العالي، وتكافؤ الفرص التعليمية أمام الشباب الأردني.
4. ترسيخ ثقافة البحث العلمي ومأسسته، وتوفير الدعم اللازم له.

5. تشجيع طلبة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية على الإبداع والتميز والتفاعل، وبناء جسور التعاون لخلق شراكة حقيقية مع المؤسسات البحثية والقطاع الخاص.
6. السعي إلى تطبيق الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال استخدام المعرفة لتلبية الحاجات الاقتصادية والمادية والاجتماعية.

## ثانيا:- الدراسات السابقة:

1. **الدراسات العربية**: دراسات تتعلق بمحاور: (أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والمقررات الجامعية، والوضع الاجتماعي داخل الجامعة):

قامت أحمد(1994) بدراسة هدفت إلى التعرف على المشكلات الأكاديمية والإدارية التي يشعر بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة، وشملت عينة الدراسة (359) عضو هيئة تدريس من الجامعات الحكومية والخاصة. وتكونت أداة الدراسة من استبانه مكونة من(45) فقرة. وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجامعة التي يعمل بها عضو هيئة التدريس في جميع فقرات الاستبانة تقريبا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للرتبة الأكاديمية حول مدى الشعور بكل مشكلة من المشكلات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الخبرة التدريسية إلا في عدد قليل من المشكلات.

وقام الطويل والبطش(1998) بدراسة هدفت إلى التعرف على تقييم طلبة الجامعات الأردنية لجوانب إعدادهم الجامعي والعملي والشخصي والاجتماعي. وقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية من خريجي الجامعة الأردنية مؤلفة من(2074) خريجا وخريجة يعملون في 60 مؤسسة متنوعة.وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أجاب ما نسبته 65 % من أفراد العينة بأن الإرشاد الأكاديمي الجامعي كان فعالا، في حين أن نسبة 35 % من أفراد العينة لم يوافقوا على فاعلية الإرشاد الأكاديمي الذي تلقوه، وبخصوص علاقة الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس، أشارت النتائج إلى أن نسبة 35 % من كانوا راضين عن علاقاتهم مع أعضاء هيئة التدريس، في حين أن نسبة 65 % منهم أشاروا إلى عدم رضاهم عن علاقاتهم بأعضاء هيئة التدريس، وفيما يتعلق بتقييمات الخريجين والخريجات لإعدادهم في جوانب الإعداد العملي والشخصي والاجتماعي، أشارت النتائج إلى عدم وجود فوارق في متوسطات التقديرات، أي لم تكن دالة إحصائيا.

و قدم الباحثان مقترحات عدة لتفعيل عملية إعداد طلبة الجامعات أكاديميا، وعمليا، وشخصيا، واجتماعيا منها : أن تعطي الجامعات الجانبين الاجتماعي والعملي من الإعداد الجامعي درجة اكبر من التركيز، من خلال تدعيم الجانب الأكاديمي للعملية التربوية بالجانب العملي التطبيقي وفتح قنوات الاتصال مع ميادين العمل في المجتمع، وكذلك زيادة الأنشطة اللامنهجية التي تتولاها عمادة شؤون الطلبة والجمعيات والأندية الطلابية في الجامعة، بحيث تتيح للطلبة قدرا من التفاعل الاجتماعي بعضهم مع بعض، ومع أعضاء هيئة التدريس، ومع المجتمع المحلي.

وقام محافظة(2002) بدراسة هدفت إلى استقصاء أهم المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، ومعرفة اثر كل من الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة، والكلية، على درجة الشعور بهذه المشكلات. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود عدد من المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك في جميع مجالات الدراسة، وكانت أكثر المشكلات انتشارا،المشكلات المتعلقة

بالطلبة، ثم المشكلات المتعلقة بالإدارة الجامعية، ثم المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي، ثم المشكلات المتعلقة بعضو هيئة التدريس نفسه.

- لا تختلف المشكلات الأكاديمية المتعلقة بالطلبة وبعضو هيئة التدريس نفسه وبالإدارة الجامعية باختلاف كل من الجنس والرتبة الأكاديمية، بينما تختلف في ما يتعلق بالبحث العلمي.
- لا تختلف المشكلات الأكاديمية المتعلقة بالطلبة وبعضو هيئة التدريس نفسه وبالبحث العلمي باختلاف سنوات الخبرة بينما تختلف فيما يتعلق بالإدارة الجامعية.
- لا تختلف المشكلات الأكاديمية المتعلقة بالطلبة وبعضو هيئة التدريس نفسه باختلاف الكلية بينما تختلف في ما يتعلق بالإدارة الجامعية والبحث العلمي.

وفيما يتعلق باستخدام أعضاء هيئة التدريس للتقنيات التربوية، كانت إجابات أعضاء هيئة التدريس أن نسبة 13% منهم يستعملونها بكثرة، والباقي يستعملونها بدرجة قليلة، وفيما يتعلق باستخدام طرق التدريس في كليات الجامعة، كانت إجابات أعضاء هيئة التدريس كالتالي: المحاضرة بنسبة37% ، المناقشة بنسبة18% ، المشاهدات التوضيحية بنسبة 7% ، التجارب المعملية بنسبة23 %، الندوات والمناظرات 7% ، حلقات البحث 6%، طرق أخرى بنسبة 2%، وفيما يخص كفاءة نظم التقويم المتبعة لطلبة الجامعة، كانت الإجابات أن 54% من الأعضاء يرون أن نظم التقويم تحتاج إلى تغيير ، ويرون بضرورة عقد امتحان شفوي في نهاية العام لمعظم التخصصات، وضرورة تقويم الطالب على مستوى العام الجامعي كله في جميع المواد وتخصيص 40% لأعمال ألسنه في كل مادة. أما فيما يتعلق بكفاءة البحث العلمي بين أعضاء هيئة التدريس، فقد أجاب ما يزيد عن نصف أعضاء هيئة التدريس بأنهم غير راضين عن حركة البحث العلمي في الجامعة، ويرجع الأعضاء ذلك إلى مجموعة أسباب منها:

أن غالبية الأبحاث العلمية يقام بها من أجل الترقية وليس وراءها دافع آخر، وفيما يتعلق بأهم المشكلات التي تعترض البحث العلمي، كانت إجابات أعضاء هيئة التدريس كما يلـــي: تعقيـد اللوائح الخاصة بإجراء البحوث العلمية، عجز الإمكانات المادية والفنية، انعدام الـصلة بـين الجامعة وكبرى المؤسسات العلمية والأكاديمية على المستوى المحلي والعالمي، قلة عدد مـنح أعضاء هيئة التدريس وبعثاتهم إلى الخارج، مما يحرمهم من مواكبة الجديد في تخصـصاتهم، عدم تفرغ الأساتذة للبحث العلمي نتيجة الأعباء التدريسية الكثيرة، وقلة المراجع والكتب فـي المكتبات وعدم حداثتها، تخلف نظم الترقية المتبعة في الجامعـة، غيـاب التـشجيع المـادي والمعنوي، وغياب قيمة العمل كفريق.

وقام الأعرجي والمشهداني وحسين (2002) بدراسة ميدانية في الجامعات الأردنية، حول استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع التعليم في العالم العربي. وقـد خلـصت الدراسـة إلـى استنتاجات تفيد بوجود علاقة طردية بين توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات( الانترنت ونظم الحاسبات الالكترونية في الجامعات) من جهة ومستوى التحسن في النشاطات الجامعية( تعليم، تعلم، إجراء بحوث) خلال السنوات الخمس المبحوثة من سنة 1997 إلى سنة 2001 وان هذا التحسن يتصاعد كلما ازداد توظيف التكنولوجيا فيها.

أجرى الزيود (2004) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة الصراع القيمي لدى طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، والكشف عن تصوراتهم لدرجة إسهام البيئة الجامعية في الصراع القيمي لديهم، من خلال استبانتين تـم توزيعهما عليهم. وقد اشتملت عينة الدراسة على(1699) طالب وطالبة مـن الجامعـات الحكومية والخاصة، والتي تمثل ما نسبته(% 5 ) من مجتمع الدراسـة البـالغ( 33981)

طالباً وطالبة ممن هم في مستوى السنة الأخيرة من مرحلة البكالوريوس، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2004/2003 ، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود صراع قيمي بدرجة كبيرة لدى طلبة الجامعات الأردنية في المجالات( الثقافية والفكرية، والاقتصادية، والسياسية).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الصراع القيمي لكل من متغير الكلية ولصالح طلبة الكليات الإنسانية، والجامعة، ولصالح طلبة الجامعات الرسمية.
- وجود علاقة ارتباطيه بين درجة الصراع القيمي لدى طلبة الجامعة، ودرجة إسهام البيئة الجامعية في الصراع القيمي لديهم.

وفي دراسة قام بها طعيمة والبندري(2004) هدفت إلى تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس في جامعة المنصورة، اشتملت عينة الدراسة على( 156) عضو هيئة تدريس، وقد كانت الدراسة على شكل مجموعة من الأسئلة مفتوحة الإجابة، طلب من أعضاء هيئة التدريس الإجابة عنها، وقد كانت نتائج الدراسة على شكل تكرارات للمجالات المدروسة، التقت آراء أعضاء هيئة التدريس حولها، وذلك كما يلي:

- وفيما يتعلق بالأسلوب الأمثل لتعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كانت الإجابات 59% منهم يرى الأسلوب الأمثل بالإعلان، و 33% بالتكليف، و 8% رأي آخر.
- وفيما يخص المعايير التي يشترطها أعضاء هيئة التدريس للتعيين في الجامعة، التقت آراء أعضاء هيئة التدريس حول المعايير الآتية: المستوى الأخلاقي الرفيع، والاتصاف بالولاء لعمله ووطنه وجامعته، والتفوق والتميز العلمي في مجال التخصص، وسعة الأفق، وتوافر قدر كبير من الثقافة العامة، والقدرة على الابتكار والتجديد، والانضباط والالتزام بقواعد العمل وقوانينه، واحترام الأعراف الجامعية، والموضوعية في الحكم،

والامانه العلمية، وقوة الشخصية، والقدرة على الإقناع، والقدوة الحسنة، وان تتوافر قيم دينية عنده، والقدرة على التفكير العلمي، والاستعداد للعمل مع الجماعة، والإيمان بروح الفريق، والمظهر اللائق بأستاذ الجامعة، والقدرة على إجراء البحوث العلمية.

- أما فيما يتعلق بحاجة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى إعداد تربوي، فقد كانت الإجابات كما يلي: 58% يحتاجون إلى حد كبير، 29% يحتاجون في بعض المجالات، و 13% لا يحتاجون إلى ذلك.
- وفيما يتعلق بالنصاب المقرر لأعضاء هيئة التدريس والمحدد من قبل الجامعة على الشكل التالي:( 12 ساعة للمدرسين، 10 ساعات للأساتذة المساعدين والمشاركين، 8ساعات للأساتذة)، فقد كانت إجابات أعضاء هيئة التدريس 79% مناسب بشكل عام، 17% كبير وينبغي اختصاره، 4% قليل وينبغي زيادته.
- وفيما يتعلق بمعايير تقويم أعضاء هيئة التدريس، التقت آراء معظمهم حول المعايير التالية: القدرة على تحقيق أهداف التعليم الجامعي كما حددها القانون، الرقي بالعملية التعليمية، مدى الكفاءة في التدريس، ارتفاع المستوى الأخلاقي للعضو، مدى تعاونه مع الزملاء وتقديره للعمل في فريق، مدى إسهامه في الدراسات العليا، مستوى الأبحاث التي يقوم بها، مدى اشتراكه في الانشطه الصفية واللاصفية، مدى استعداده لأداء ما يكلف به من أعمال من إدارة الكلية دون تمرد، اشتراكه في اللجان العلمية المحلية أو القومية، اشتراكه في المؤتمرات المحلية والقومية والعالمية، القدرة على تحمل المسؤولية، مدى مناسبة المقررات التي يدرسها للتطورات الحديثة في مجال التخصص، القدرة على إجراء تعاقدات بحثية مع المؤسسات الإنتاجية، مدى انتمائه لقسمه ثم جامعته ثم وطنه.

وأجرى الرفوع وسليمان (2005) دراسة هدفت إلى تقويم استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لقاعدة بيانات ابيسكو(EBSCO) للأغراض التعليمية والبحث العلمي، والتي تحتوي على المجلات الالكترونية وبالاتصال المباشر من خلال الانترنت، وتقيس الدراسة مدى معرفة جدوى الاشتراك بهذه القاعدة، وأهميتها، ودرجات استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة العوائق التي تواجه المستخدمين وتحد من استخدامهم. وتوصلت الدراسة إلى أن (58%) من أعضاء هيئة التدريس يستخذمون قاعدة البيانات، إلا أن (80%) منهم يواجهون مشكلة في استخدامها، نظرا لتدني مستواهم في اللغة الانجليزية، كون قاعدة البيانات تصدر باللغة الانجليزية، بالإضافة إلى مهارتهم الحاسوبية، وأوصت الدراسة بالاستمرار في الاشتراك بقاعدة البيانات وضرورة عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس باللغة الانجليزية والحاسوب، وكذلك بضرورة رفع كفاءة الاتصال بالانترنت وتوفير أجهزة حاسوب لجميع أعضاء هيئة التدريس.

وأجرى العمري(2005) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى استخدام شبكة الانترنت لأغراض البحث العلمي ومعوقات استخدامها، لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة اليرموك، وبلغ حجم العينة 60 عضو هيئة تدريس خلال العام الدراسي 2005/2004. واستنتجت الدراسة بأن جميع أعضاء هيئة التدريس يستخدمون شبكة الانترنت، وأنه توجد فروق دالة إحصائيا عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) في الاستفادة من شبكة الانترنت تعزى إلى متغير المعرفة باللغة الانجليزية لصالح أصحاب القدرات الممتازة، ووجود فروق دالة إحصائيا عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) في الاستفادة من شبكة الانترنت على أنها أداة لجمع البيانات لأغراض البحث العلمي، تعزى إلى متغير المعرفة الحاسوبية لصالح أصحاب المعرفة الحاسوبية المتوسطة، وأن أكثر مجالات الاستفادة من الانترنت هو" متابعة الجديد في مجال

التخصص" وأكثر المعوقات المتعلقة بالشبكة هو ندرة النصوص الكاملة لكثير من البحوث والمقالات.

وقام البشايرة والرواضية والسلطاني (2005) بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة إلمام أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، بأساليب التدريس الجامعي ومدى استخدامهم فعليا لتلك الأساليب، كما هدفت إلى معرفة السبل المقترحة لتطويرها. وتكونت عينة الدراسة من (114) عضو هيئة تدريس، وخلصت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس يستخدمون أساليب تدريس تقليدية، كالمحاضرة، والمناقشة، أما بقية الأساليب فقد تراوحت بين المتوسط والضعيف.

أجرى خطايبة(2006) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة، بين تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية ودرجة رضاهم عن العمل البحثي في الجامعات الأردنية، وذلك من خلال استبانتين، إحداهما تقيس درجة الرضا عن العمل، والثانية تقيس تصورات أعضاء هيئة التدريس للحريات الأكاديمية، واشتملت عينة الدراسة على(287) عضو هيئة تدريس من الجامعات الحكومية، و(223) عضو هيئة تدريس من الجامعات الخاصة، وخلصت الدراسة الى ما يلي:

- كانت الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بدرجة متوسطة مرتبة حسب المجالات التالية:( في مجال التدريس، التعبير عن الرأي، البحث العلمي).
- كان مستوى الرضا عن العمل لدى أعضاء هيئة التدريس متدنيا في المجالين( العمل نفسه، والعلاقة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة).

- جاء مستوى الرضا عن العمل لأعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة في مجالات (الإدارة المباشرة، والنمو المهني، والتقدم الوظيفي، والشعور بالأمن، والاستقرار النفسي، والرواتب والمكافئات).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ف
- ي تصورات أعضاء هيئة التدريس للحريات الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية لصالح الكليات الإنسانية. وعدم وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية .

وأجرى محمد (2007) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع جودة الأداء بكليات التربية في أربع جامعات مصرية هي: جامعة أسيوط، وجامعة العريش، وجامعة المنصورة، وجامعة طنطا. وقد استخدم الباحث لتحقيق أهداف دراسته ثلاث استبانات، الاستبانة الأولى موجهة لعينة طلاب مرحلة البكالوريوس وعددهم(1272) طالبا وطالبة، والثانية موجهة لطلاب الدراسات العليا(الماجستير، والدكتوراه) وعددهم (141) طالبا وطالبة والثالثة موجهة لأعضاء هيئة التدريس وعددهم(93) عضو هيئة تدريس. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

كانت استجابات الطلبة حول مستوى رضاهم عن أعضاء هيئة التدريس تشير إلى مستوى منخفض حول المؤشرات التالية: قدرة أعضاء هيئة التدريس على الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية، والتعاون والتوجيه الذي يقدمه أعضاء هيئة التدريس للطلبة، ومراعاة أعضاء هيئة التدريس للفروق الفردية بين الطلبة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس للطلبة على التعلم الذاتي، وارتباط المناهج الدراسية بالمشكلات الحياتية المعاصرة، والتنوع في المقررات الدراسية المقررة للطلبة، وقدرة المناهج على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها، وتنوع الأنشطة الطلابية التي تقدمها الكلية(رحلات، مسابقات،

ندوات)، ومستويات الحرية المعطاة للطلبة في التعبير عن الرأي وحرية التفكير، وقدرة الامتحانات التي يجريها أعضاء هيئة التدريس على قياس ملكات الفهم والإبداع، وقدرة أعضاء هيئة التدريس على توظيف واستخدام الوسائل التعليمية والتكنولوجية. كما أشارت استجابات الطلبة حول مستوى رضاهم عن أعضاء هيئة التدريس إلى مستوى شديد الانخفاض حول المؤشرات التالية: مشاركة أعضاء هيئة التدريس للطلبة في ممارسة الأنشطة المختلفة، وعدالة أعضاء هيئة التدريس في تقدير درجات الطلبة، وقدرة المناهج على توظيف واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، قدرة المناهج على استثارة ملكات التفكير والابتكار، وحداثة المراجع الموجودة في المكتبة. أشارت استجابات الطلبة حول مستوى رضاهم عن أعضاء هيئة التدريس، إلى مستوى مرتفع حول مؤشر إلمام أعضاء هيئة التدريس الذين يشرفون على الطلبة وتمكنهم من تخصصهم، وكذلك بموضوعات البحوث التي يشرفون عليها. وقد كانت استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس بدرجة مقبولة من الرضا حول المؤشرات التالية: امتلاك أعضاء هيئة التدريس الكفاءة التعليمية والبحثية، قدرة الطلبة على التواصل الجيد، والعبء التدريسي الذي يقوم به عضو هيئة التدريس، ومستوى جودة البحوث التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالكلية، والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس والإدارة في الجامعة، ايجابية العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس، وتوافر فرص التعبير عن الرأي وحرية الفكر لأعضاء هيئة التدريس،والعدالة في تقييم الطلبة. كما كانت استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس بدرجة منخفضة من الرضا حول المؤشرات التالية: معاصرة المناهج والمقررات الدراسية للمتغيرات العالمية، وارتباط المقررات الدراسية بالمشكلات الاجتماعية والتعليمية، واليات النمو المهني المقدمة لأعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة، وعدد الطلبة في المحاضرة، وتوافق البحوث التي يجريها

أعضاء هيئة التدريس مع المشكلات التعليمية الملحة، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس للطلبة في الأنشطة الطلابية، ومشاركة الطلبة في الأنشطة التي تقدمها الكلية، والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس، ومستوى توافر فرص متكافئة لأعضاء هيئة التدريس في التعيين، والترقية، وتولي المناصب القيادية. وقد كانت استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس شديدة الانخفاض من الرضا حول المؤشرات التالية: دعم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات العلمية، وتوافر البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس على الطرق والأساليب العملية والبحثية الجديدة.

وأجرى خصاونة دراسة( قيد النشر) هدفت إلى معرفة مرتكزات المنهاج المتكامل، والوضع القائم في الجامعة الأردنية كما يراه الطلبة وأعضاء هيئة التدريس فيها، وذلك من خلال استبانتين، الاستبانة الأولى تم توزيعها على أعضاء هيئة التدريس، والاستبانة الثانية تم توزيعها على الطلبة. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

- يوافق أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية على أن خصائص المنهاج الجامعي المتكامل كما عبرت عنها فقرات الاستبانة الموجهة إليهم ذات أهمية عالمية، لكنها لا تتحقق في الواقع إلا بدرجة متوسطة.

- أعطى أعضاء هيئة التدريس من الكليات الإنسانية أهمية أكبر (ضمن المستوى المرتفع) لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل من أعضاء هيئة التدريس من الكليات العلمية. أما عن مدى التحقق فلا يوجد فرق بين المجموعتين إذ كانت درجة التحقق في الواقع الفعلي في مستوى المتوسط.

- لا توجد فروق في درجة الأهمية المعطاة لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل بين أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، حيث جاءت درجة الأهمية مرتفعة بالنسبة لهم جميعاً. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع فكانت درجة الأهمية في مستوى المتوسط بغض النظر عن الرتبة الأكاديمية.

- لا توجد فروق في درجة الأهمية المعطاة لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث جاءت درجة الأهمية بالنسبة لهم جميعاً في المستوى المرتفع. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع فكانت درجة الأهمية أو درجة الموافقة في مستوى المتوسط بغض النظر عن الفارق في سنوات الخبرة.

- لا توجد فروق، ضمن المستوى المرتفع، في درجة الأهمية لمجال مسؤولية عضو هيئة التدريس تجاه المنهاج الجامعي المتكامل تعزى للكلية، التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس. وفي مجال تحقق هذه الممارسة لا توجد فروق ضمن المستوى المرتفع تعزى للكلية التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس.

- لا توجد فروق في درجة الأهمية (ضمن المستوى المرتفع) لمجال مسؤولية عضو هيئة التدريس، تجاه المنهاج الجامعي المتكامل تعزى للخبرة (5 سنوات وأقل، 6-10، 11 سنة وأكثر). ولا توجد فروق تعزى للخبرة بالنسبة لدرجة تحقق أو ممارسة عضو هيئة التدريس لمسؤوليته تجاه المنهاج.

- يوجد فرق في مدى تأثر الطلبة، ضمن المستوى المتوسط، في البيئة الجامعية يعزى لمتغير الكليات (الإنسانية والعلمية)، إذ بينت النتائج أن البيئة الجامعية أعلى عند طلبة الكليات الإنسانية منه عند طلبة الكليات العلمية.

دراسات تتعلق بمحور البحث العلمي:

أجرى طناش(1995) دراسة هدفت إلى التعرف على أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من 236 عضو هيئة تدريس، ذكورا وإناثا، وقد بينت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية هي: الترقية الأكاديمية، والتمكن من المعرفة في تخصص معين، وتعزيز المعرفة الإنسانية، على التوالي، كما بينت النتائج أن أهم حوافز البحث العلمي هي: توفير الترقية الأكاديمية، والمتعة الشخصية، وتحسين المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية، على التوالي. وأن أعلى درجات الرضا عن البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس كانت عن: نوعية البحوث وقدرات عضو هيئة التدريس البحثية، ومساعدة الزملاء في القسم أو الكلية، وما توفره المكتبة من مراجع ومصادر علمية. وأن أكثر المشكلات البحثية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس هي: أن التدريس يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث، وعدم التشجيع للسفر لأغراض البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث.

وأجرى كنعان(2001) دراسة هدفت إلى التعرف على أهداف البحث العلمي ومعوقاته، وسبل تطويره لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السورية، وعمداء كليات التربية في الجامعات العربية. وتكونت عينة الدراسة من 40 عضو هيئة تدريس من الجامعات السورية، و44 عميد كلية تربية من ثلاث عشرة دولة عربية. وقد بينت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أفراد العينة وعلى التوالي ما يلي: زيادة التعمق في مجال التخصص، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل، وزيادة التحصيل المعرفي والعلمي، والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي في

المجتمع، والاستجابة للأنظمة الجامعية ومتطلبات التدريس فيها، والحصول على الترفيع والترقيات، وتقديم خدمة المجتمع من خلال ربط العلم بالتنمية، كما بينت النتائج أن أهم معوقات البحث العلمي مرتبة على التوالي هي: قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي، ونقص التمويل الكافي لدعم البحث العلمي، وقلة عدد المراجع والمصادر الحديثة، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص المساعدين والاختصاصيين الفنيين، وقلة تعاون الباحثين في إجراء البحوث المشتركة. ونقص الخدمات الحاسوبية التي تسهم في البحث العلمي، وكثرة عدد الساعات المقررة ، ونقص عدد الموفدين إلى الدول المتقدمة في البحث العلمي، وعدم توافر المناخ العلمي المناسب للبحث العلمي، وضيق الوقت الكافي لإجراء البحوث.

وأجرى الخطيب وحداد (2001) دراسة هدفت إلى التعرف على أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اربد الأهلية، وقد تكونت عينة الدراسة من 125 عضو هيئة تدريس ذكورا وإناثا، وقد بينت نتائج الدراسة أن أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اربد الأهلية تتمثل في: الترقية الأكاديمية، والتمكن من المعرفة في تخصص معين، وخدمة المجتمع الجامعي، على التوالي. كما بينت نتائج الدراسة أن أهم الحوافز للبحث العلمي هي: توفير الترقية الأكاديمية، وتحسين المعرفة وتطويرها، والمتعة الشخصية، على التوالي، وان أعلى درجات الرضا عن البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس كانت عن: قدرات عضو هيئة التدريس البحثية، ونوعية البحوث، ومساعدة الزملاء في القسم أو الكلية، وما توفره المكتبة من مراجع ومصادر علمية، وان أكثر المشكلات البحثية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس هي: أن التدريس يأخذ الكثير من

الجهد الضروري للبحث، وعدم توفر الوقت الكافي للقيام بأبحاث علمية، وعدم تـوافر الـدعم المالي الكافي لإجراء البحوث.

وأجرى الصانع(2002) دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات البحث العلمي وأثرها على هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، واستخلصت الدراسة تسعة مـن أهـم المعوقات تم ترتيبها تنازليا وفقا للتكرارات التي حصلت عليها وهي: ندرة المراجع والمجلات المتخصصة، غياب المخصصات المالية، عدم توافر وسائل النشر، وحازت المعوقات التاليـة على نسبة 50% من التكرارات وهي:(غياب الترقيات، وصعوبة المشاركات في المـؤتمرات والملتقيات الإقليمية والدولية، وعدم توافر أدوات ووسائل البحث العلمي التي تعين على انجاز الأبحاث العلمية) ، في حين أتت في مؤخرة تلك المعوقات كثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وغياب مراكز الأبحاث المتخصصة، وهيمنة القيادات الإداريـة على مخصصات البحث العلمي .

وأجرى جرادات (2002) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع البحـث العلمـي فـي الجامعات الرسمية في الأردن، والتوقعات المستقبلية خلال الربع الأول مـن القـرن الحـادي والعشرين، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعـة اليرموك،والجامعـة الأردنية، وجامعة مؤتة، وبلغ عدد أفراد العينة حوالي(438) عضو هيئة تدريس، طبقت عليهم آداه لمعرفة واقع البحث العلمي. في حين تم تطبيق آداه أخرى على(20) خبير فـي التعلـيم الجامعي لتحديد التوقعات المستقبلية. وقد أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بواقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية، إلى أن درجة تطبيق مهام وظيفة البحث العلمي جاءت في معظمها تمثـل درجة تطبيق مقبولة، تفوق الوسط، باعتبار أن البحث العلمي يعد ركنا أساسـيا للتوسـع فـي مجالات المعرفة والثقافة والوصول إلى نتائج تخدم مختلف مجالات العمل الجـامعي، ويـشير

الباحث إلى أن النتائج التي حصل عليها لم تصل إلى المستوى المطلوب والذي يرتبط بدرجة الأهمية لدور البحوث في التطوير والتحديث للنشاطات المجتمعية المختلفة. في حين أظهرت النتائج المتعلقة بتحديد التوقعات المستقبلية المرغوب فيها إلى حصول الاتفاق التام على جميع فقرات الأداة خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وتشير إلى ضرورة رسم السياسات وبناء البرامج والخطط اللازمة للتطوير والرقي بوظيفة البحث العلمي في الجامعات الأردنية، وأن وظيفة البحث العلمي تتطلب الاهتمام فيها والأخذ بدورها المهم في التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع، وذلك بناء على الاتفاق والإجماع التام بين أداة مجموعة الخبراء على فقرات أداة البحث الخاصة بالتوقعات المستقبلية، التي تمثل بدورها إحساسا ملموسا لضرورة رفع مستوى البحث العلمي في الجامعات .

وثمة دراسة قام بها قنوع وإبراهيم والعص (2005) عنوانها" البحث العلمي في الوطن العربي – واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا"، استخدموا فيها المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الواقع الحالي للبحث العلمي ومعوقاته في الوطن العربي. وخلصت الدراسة باستنتاجات أهمها: غياب دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير والتمويل للبحث العلمي، وكذلك انخفاض حجم الإنفاق على البحث العلمي من الدخل القومي الإجمالي، وانه دون الحد المقبول عالميا المقدر (1 %) من الدخل القومي الإجمالي، مما يؤدي ذلك الى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية العلمية في الوطن العربي. كما بينت الدراسة أهم الصعوبات التي تعيق عملية البحث العلمي في الوطن العربي وتحد من إنتاجه وهي: عدم توفر التمويل المالي اللازم، وعدم الاهتمام بالباحث العربي، وطبيعة النظام السياسي، وغياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة.

**دراسات تتعلق بعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(خدمة المجتمع):**

أجرى فهمي(1993) دراسة هدفت إلى معرفة سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية في المجالات التالية:

- مجال التعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.
- في مجال تقديم الخدمات الاستشارية.
- في مجال التدريب.
- في مجال البحوث.
- في مجال استعانة الجامعات بالمختصين والخبراء في المؤسسات الإنتاجية في وضع الخطط والمناهج التدريسية بالجامعات.
- في مجال سبل توثيق التعاون والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.

ففي مجال التعاون بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج أظهرت نتائج الدراسة وجود تعاون ليس بالكبير بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، حيث لم تتجاوز النسبة 58% بالنسبة للجامعات و66% بالنسبة لمؤسسات الإنتاج.

وفي مجال تقديم الخدمات الاستشارية أظهرت نتائج الدراسة إلى أن معظم الخدمات الاستشارية المقدمة من الجامعات إلى المؤسسات الإنتاجية من نوع الخدمات قصيرة المدى، وأن معظمها لحل مشكلات آنية، وأن معظم الخدمات الاستشارية تقدم عن طريق التعاقد ما بين الجامعة والمؤسسة الإنتاجية، وأن معظم الخدمات الاستشارية كانت في مجال صناعة النفط والصناعات المرتبطة به، يليها الصناعات الغذائية والزراعة، وأن المؤسسات الإنتاجية عادة ما تدفع تكلفة الاستشارات، وفي بعض الأحيان تقدم الاستشارات مجانا، وأن العائد الذي حصلت عليه الجامعات من تقديم الاستشارات قليل جدا. وفي مجال التدريب. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة لا بأس بها(42%) من المؤسسات الجامعية قد نظمت برامج تدريبية للعاملين في

مؤسسات الإنتاج، أما فيما يتعلق بأسلوب التدريب، فقد كان أسلوب المحاضـرة فـي مقدمـة الأساليب المستخدمة، يليه التطبيق العملي في مختبرات الكلية ومراكز البحوث التابعة لها، ثـم الندوات، وفي مجال توثيق سبل التعاون والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج. أوضحت استجابات المؤسسات الجامعية أن أهم هذه السبل هي:

1. تمويل البرامج البحثية بالجامعات من قبل مؤسسات الإنتاج.
2. تطوير عملية تبادل المعلومات فيما يختص بمشكلات الإنتاج ونتائج البحوث.
3. تخصيص صندوق تسهم فيه مؤسسات الإنتاج لتمويل بحوث التطوير بالجامعات.
4. استخدام بعض أساتذة الجامعات في برامج البحث والتطوير بمؤسسات الإنتـاج وفـق عقود قصيرة أو طويلة.
5. تكوين مراكز استشارية بالجامعات لخدمة الإنتاج تمولها الجامعات ومؤسسات الإنتاج.

**أما المؤسسات الإنتاجية فترى أن أهم السبل لتطوير التعاون بينها وبين الجامعات هي:**

1. تبادل الزيارات بين المختصين في مؤسسات الإنتاج والجامعات ومراكز البحوث فيها.
2. تنظيم برامج زيارات للطلاب ولمؤسسات الإنتاج وخاصة طلاب الدراسـات العليـا، للاطلاع على وسائل الإنتاج الحديثة والمشكلات التي تعترض تلك المؤسسات.
3. إجراء بعض بحوث طلاب الدراسات العليا فـي المختبـرات أو الحقـول التجريبيـة للمؤسسات الإنتاجية.
4. تطوير عملية تبادل المعلومات فيما يختص بالإنتاج ونتائج البحوث بـين الجامعـات ومؤسسات الإنتاج.
5. استخدام نظام الإشراف المشترك على البحوث بين أساتذة الجامعات والمختصين فـي مؤسسات الإنتاج.

وأجرت الور(1998) دراسة بعنوان تطوير الجامعات الأردنية في ضوء احتياجات التحديث، أظهرت نتائجها ما يلي:

- هناك موافقة متوسطة لدى أفراد العينة على أن الجامعات الأردنية تسهم في دعم التوجه العلمي والتكنولوجي للمجتمع الأردني.
- هناك موافقة متوسطة لدى أفراد العينة على أن الجامعات الأردنية تسهم في حل مشكلات الزراعة وفي تنمية الموارد المائية ومقاومة التصحر.
- هناك موافقة متدنية لدى أفراد العينة على مشاركة الجامعات الأردنية في التخطيط لقطاع الصناعة والتعدين، وفي الكشف عن مصادر تعدينية جديدة في الأراضي الأردنية.
- هناك موافقة متدنية لدى أفراد العينة على إسهام الجامعات الأردنية في تنمية الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد.
- هناك موافقة متوسطة لدى أفراد العينة على إسهام الجامعات الأردنية في حل مشكلات التنمية الثقافية لأفراد المجتمع.
- هناك موافقة متوسطة لدى أفراد العينة على إسهام الجامعات الأردنية في حل مشكلات التنمية السياسية. كما أشارت الدراسة إلى مجموعة مقترحات وتصورات من قبل أفراد العينة لتطوير الجامعات الأردنية منها: استحداث تخصصات وبرامج تدريبية جديدة وحديثة، وتعزيز البحث العلمي في الجامعات، وربط الجامعة بخطط التنمية، وتطوير الإدارة الجامعية وتحديثها، وتحديث الأساليب التعليمية التي تستخدمها الجامعات، وتطوير الأنشطة الطلابية.

أجرت عباسي(2004) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الممارسات الإدارية في الجامعات الخاصة الأردنية، من وجهة نظر الإداريين فيها، واشتملت عينة الدراسة على الجامعات التالية:( إربد الأهلية، جرش الأهلية، والعلوم التطبيقية، وعمان الأهلية، وعمان العربية، والزرقاء الأهلية). ومن استنتاجاتها أن إسهام الجامعات الخاصة في تنفيذ بعض المشروعات التي تخدم المجتمع المحلي كانت بدرجة( متوسطة)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وجود المشكلات التي تواجه إدارة الجامعات الخاصة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

وفي دراسة قام بها عاشور(2004) هدفت إلى الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس، في جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لدورهم في خدمة المجتمع، وقد تكونت عينة الدراسة من (300) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وقد استخدم الباحث استبانه هدفت إلى الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس حول ستة جوانب وهي(الجانب الثقافي، والجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب البيئي، والجانب التربوي) وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لدورهم في خدمة المجتمع كانت بدرجة (متوسطة)، كما توصلت إلى عدم وجود فروق عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$) لتصورات أعضاء هيئة التدريس لدورهم في خدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس، في حين كانت هناك فروق تعزى لمتغير الخبرة لصالح فئة سنوات الخبرة(1-5) سنوات، ولمتغير الرتبة الأكاديمية لصالح رتبة أستاذ.

وأجرى الكساسبة (2004) دراسة هدفت إلى معرفة أثر جامعة مؤتة على تنمية المجتمع المحلي بعد عقدين من إنشائها، من خلال مقارنة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

لمنطقة الدراسة، قبل قيام الجامعة، وبعد عقدين من وجودها. وقد استخدم الباحث استبانه احتوت على (28) فقرة جرى تطبيقها على مجتمع الدراسة من سكان تلك المنطقة، لمعرفة آرائهم حول أثر جامعة مؤتة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. واستنتجت الدراسة وجود أثر لجامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وأن الجامعة تكون قد حققت أهدافها الرئيسة من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمع.

**دراسات تتعلق بمشكلات التعليم الجامعي وسبل التطوير:**

أجرى عبد الهادي(1992) دراسة حول الجوانب الأساسية لمشكلات التعليم الجامعي. يؤكد الباحث فيها أنه نتيجة التطور السريع في التعليم العالي في الأردن، ظهرت مجموعة من المشكلات الموضوعية الناجمة أساسا، عن عدم التلاؤم بين الجوانب النظرية وبين التطبيقات العملية ومقتضيات التنمية السريعة التي يعيشها الأردن، ويشير إلى انه من أبرز المشكلات : عدم التكامل والتنسيق بين التعليم العالي والقطاعات المستخدمة لمخرجاته، وانعدام التوازن الناجم عن التباين الموجود بين مخرجات المدارس الثانوية من الطلبة، وما يقابلها من أعداد تستقبلها الجامعات والمعاهد المتوسطة سنويا، كذلك تطبيق نظام الاستيعاب غير المحدود، وما صاحب ذلك من اضطراب في أداء الطلاب والأساتذة على السواء، و أصبحت القاعات مكتظة بأعداد غفيرة من الطلاب، مما أدى إلى الإخلال بالأسس التربوية، ويوصي الباحث بضرورة المحافظة على الأولوية المعطاة لقطاع التعليم الجامعي، ودعم الإمكانات المادية والبشرية الضرورية لإنجاحه، واتخاذ الإجراءات الجدية للمتابعة والإنجاز، إضافة إلى توفير الإمكانات لبناء المنشآت الجامعية، واتخاذ التدابير الدقيقة والفعالة، للتنسيق بين مختلف القطاعات التعليمية في الأردن بصورة متكاملة في ضوء الخطة الوطنية العامة للتنمية.

قام كمال(1995) بدراسة بعنوان"مستقبل التعليم في الجامعات العربية"، أشار فيها إلى أن التعليم الجامعي في الوطن العربي يعاني من بعض المشكلات، من أهمها: الكفاية الخارجية وبخاصة نوعية الخريجين ومدى تطابق أعدادهم مع احتياجات المجتمع العربي، وعدم وضوح سياسات وأسس القبول في التعليم العالي، وغياب التخطيط البعيد المدى، ببعديه الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك أكد كمال على تواضع ما ينفق على التعليم العالي، الذي يتراوح بين 7-30 % من نسبة ما يصرف على التعليم في معظم الأقطار العربية، وفيما يتعلق بالبحث العلمي أشار إلى عدم تخصيص ميزانية كافية له ، الأمر الذي أدى إلى ضعف الإنتاج العلمي. وبيّن أن التوسع في إنشاء الجامعات الجديدة لأسباب سياسية واجتماعية - دون توفر المقومات الأساسية للعمل الجامعي - أدى إلى زيادة المشكلات المالية نتيجة الحاجة إلى إشباع الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وضرورة الإفادة من التكنولوجيا والمعلومات الحديثة، وأوصى بضرورة استقلال الجامعات ماديا، وتوفير الحرية الأكاديمية، والتعامل مع التعليم كاستثمار، وخدمة المجتمع المحلي والعمل على تطويره.

وقام الحوات(1999) بدراسة هدفت إلى تحديد التوجهات المستقبلية للمؤسسات والمنظمات الأكاديمية العربية في القرن الحادي والعشرين، أوصى فيها إلى ضرورة إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي بما يتفق والواقع العربي، و إثراء الحياة الجامعية، وتوفير رؤية مستقبلية جديدة للمؤسسات والمنظمات الأكاديمية والعلمية في القرن الحادي والعشرين، بحيث تكون قادرة على تشجيع الإبداع والتفكير الحر والبحث العلمي الأصيل، والخلق ومواكبة التغيير ، و قدم مجموعة من الخيارات والتوصيات منها:

1. إعادة هيكلة الجامعات بحيث تكون هناك جامعات متخصصة متقدمة موجهة للبحث العلمي الأساسي والتطبيقي، يوجه لهذه الجامعات الطلاب الموهوبون، تمولها وتصرف عليها الحكومات العربية.

2. إيجاد جامعات توجه لإعداد قوة العمل، ترتبط مباشرة باحتياجات وتطورات سوق العمل، ويدخلها الطلاب من ذوي القدرات المتوسطة أو الطلاب الذين يظهرون قدرات علمية، ويشجع إنشاء جامعات أهلية على شكل مؤسسات تعليمية مساهمة، تطرح للبيع في المجتمع وتتقاضى رسوما من الطلبة، وتدخل في استثمارات مع القطاع العام أو الخاص.وتأسيس برامج التعليم العالي التعاوني،تقوم على المزج بين الدراسة والعمل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج، والربط القوي بين التعليم وسوق العمل، واستخدام إمكانات المؤسسات الإنتاجية في التعليم مثل المصانع والورش الكبرى.

3. اتخاذ كل الإجراءات العلمية والفنية والإدارية لتقييم مناهج الجامعات، بحيث تهتم هذه المناهج بنوعية التعليم وجودته، وإعداد الطالب للعمل والعيش في مجتمع يرتبط ويتفاعل مع العالم بكل تعقيداته وتطوراته الاقتصادية والثقافية والتقنية، وفي الوقت نفسه يكون محافظا على هويته الثقافية معتزا بها أمام معطيات العولمة وسرعة تدفق وتنقل الأفكار والقيم والثقافات وانتقالها عبر وسائل الاتصال الحديثة.

وأجرى حجازي والتميمي(2000) دراسة هدفت إلى تقديم نظرة مستقبلية للتعليم الجامعي في الأردن، في ضوء مقتضيات العصر، واستخدما المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما، التي خلصت إلى ضرورة انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي من خلال التوجيه والتعليم المستمر، وإنشاء البرامج العلمية والعملية التي تسهم في تطوير قدرات الأفراد

وقطاعات الإنتاج والخدمات، واستشهد الباحثان بتجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية في انفتاحها على المجتمع من خلال برامجها المتنوعة، وأكدا فكرة الجامعة المنتجة ودورها في الاستثمار وتسويق التكنولوجيا والتطوير الاقتصادي في الأردن .

2. **الدراسات الأجنبية:** دراسات تتعلق بمحاور: (أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والمقررات الجامعية، والوضع الاجتماعي داخل الجامعة):

وقامت جامعة ولاية أريزونا (1993) بإجراء دراسة هدفت إلى تطوير استراتيجية كلية التجارة لإجراء تحسينات مستمرة فيها، وتضمنت الخطة 40 ممثلا من مجتمع رجال الأعمال في الجامعة، وقامت الخطة على رؤيتين، إحداهما لرئيس الجامعة، والأخرى لعميد الكلية، أظهرت نتائجها-على أداء الكلية - بالالتزام بكل التحسينات المستمرة للجودة، وتنمية قدرات الطلاب على إدارة القوى العاملة، وتأكيد كل من العولمة، وتكنولوجيا المعلومات، والتميز في التدريس والبحث وخدمة المجتمع .

أجرى هيل (Hall, 1996) دراسة عنوانها الأدوار الرئيسة للمحاضر الجامعي، وإدماجها في نظام الجودة في جامعات نيوزلندا، كان هدفها تحليل الأدوار التي يقوم بها المحاضر الجامعي في جامعة فيكتوريا في ويلنغتون، وأظهر التحليل الأدوار الرئيسية المتوقع من المحاضرين القيام بها، وتشمل مجموعة من الأنشطة التعليمية، لتحسين التدريب المهني لأساتذة الجامعات، وهي كما يلي:

1. المحفز لتعلم الطلاب: وذلك بتوفير الشروط التي تحفز الطلبة على التفكير والتعلم وتشجيعهم على تحمل المسؤولية في تعلمهم.

2. المحاضر: بأن يكون قادراً على توصيل المعلومات والمعارف والأفكار المحددة مـن قبله، وتوفير الظروف التي تشجع جميع الطلاب على المشاركة في مسار الأنـشطة، وحفز الطلاب على التفكير، ومساعدتهم على تطوير استراتيجيات التعلم المرن، وعمل تقييم منتظم للتعلم، وتحديد الاحتياجات الفردية للمتعلمين ، وتذليل العقبات التي يعـاني منها الطلاب .

3. المستشار الأكاديمي: من خلال تقديم المشورة والمعلومات الدقيقـة للطـلاب، بـشكل يتناسق مع أهداف الجامعة ولوائحها، وإعلام الطلاب بمصادر المعلومات ومـساعدتهم على عمل الأبحاث الجامعية.

4. المشرف : يقوم بتشجيع الطلاب نحو انجاز مشروع بحثي، وتفسير الأنظمة الإداريـة في الجامعية لطلبة الدراسات العليا، وإنشاء علاقات إيجابية مع الطلاب فـي البحـث وتوجيههم نحو الكتابة الجيدة لأبحاثهم، ومراقبة نوعية برامج الدراسات العليا للطلبة.

وفي مجال بناء المقررات الجامعية، قام بوت (Butt ,1996) بإجراء دراسة في جامعة شرق الينوى، هدفت إلى تطوير مقرر جديد أطلق عليه "التنوع في المدارس والمجتمعات" من اجل الوصول إلى فهم أفضل للأصول النظرية للتعلم متعدد الثقافات، وتدعيم مهـارة التفكيـر الناقد، ومساعدة الطلاب على تحقيق تكامل بين كل مـن التفكيـر الناقـد المحايـد، والعمـل الاجتماعي، وجعلهم أكثر استجابة لمواجهة أشكال التعصب والنمطية والعنصرية، وبناء كفاية إدماج التعددية الثقافية في المنهج، وبناء الوعي بالتنوع الثقافي في الرؤى العالميـة، واشـتمل المنهج على جزأين يتصل أحدهما بالتحليل الثقافي، ويتصل الآخر بتشكيل مهـارات التفكيـر الناقد لدى الطلاب، والتحليل النظري لمفاهيم التعصب والنمطية والتمييز والعنصرية، وقد قدم هذا المقرر لطلاب الكليات بشرق ووسط الينوى من خلال التعليم عن بعد.

وقد قام بوثما وريثا (Bothma & Retha,2001 ) بدراسة حالة لجامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا، هدفت إلى تقدير اثر استخدام الحاسوب في تطوير طرق التدريس، والمكتبة، على تعلم طلاب السنة الرابعة في برنامج علوم المكتبات والمعلومات في الجامعة . وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام نظم إدارة المعلومات الحاسوبية في الجامعة قد حول عملية التعلم من الصفوف التقليدية إلى المنهج الخطي المحوري المدعم بالشبكة الحاسوبية العالمية والبريد الالكتروني، المبني على التفاعل، وقد أدى ذلك إلى قبول واستحسان من قبل الطلاب لهذه التغييرات، وانعكس ايجاباً على عملية التعلم والتحصيل لديهم.

وأجرى برنامج التعليم العالي التابع لمعهد روكفلر للحكم بجامعة نيويورك، والمشار إليه في لوكاس (Lucas,2006) دراسة هدفت إلى تقدير أداء الجامعات في أمريكيا، وربطها بالنفقات، والتحديات التي تواجهها، وقد شارك فيها حكام (35) ولاية،وقد بينت الدراسة ما يلي:

أن نصف الولايات تربط بين بعض نفقاتها على الجامعات بالأداء، كما ينادي حكام الولايات بوجوب محاسبة مؤسسات التعليم العالي عن مدى التزامها بتلبية أولويات الولايات والاحتياجات المحلية والإقليمية، وأن يكون دعم دافعي الضرائب للكليات العامة مقرونا بإجراءات محددة لأداء المؤسسات، وقد أشاروا إلى:" تشجيع التعلم مدى الحياة في التعليم ما بعد الثانوي بنسبة (98%)، السماح للطلبة بتلقي العلم في أي وقت وأي مكان عبر التكنولوجيا بنسبة(83%)، ورأى(86%) من حكام الولايات أن التدريب في العمل وتطوير مهارات التوظيف يعد تحديا بالغ الأهمية، والتعاون بين قطاع الأعمال والصناعة في تطوير المناهج الدراسية الجامعية ذات العلاقة بنسبة(77%)، ودمج الخبرة المكتسبة أثناء العمل بالبرامج الجامعية بنسبة(66%)، كما رأى جميع هؤلاء الحكام تقريبا أن إقران الإنفاق على الكليات بأداء المؤسسات والتأكيد على

إنتاجيتها أمر شديد الأهمية في الولايات، وأعربت الغالبية العظمى من هؤلاء الحكام عن اعتقادها بأن على الولايات أن تحض الكليات على التعاون مع قطاع الأعمال في تطوير مناهجها الدراسية، وتحث الكليات على دمج الخبرات التطبيقية والخبرات المكتسبة أثناء العمل في برامجها التعليمية(ص.260).

**دراسات تتعلق بمحور البحث العلمي:**

قام اتكنسون (Atkinson، 1997 ) بدراسة بعنوان دور البحث العلمي في جامعة المستقبل، أشار فيها بأن هناك علاقة جيدة تربط البحوث الجامعية والصناعة في مجال البحث والتطوير، ويذكر مثال على ذلك بأنه تم إنشاء برنامج جديد في جامعة كاليفورنيا اسمه (البرنامج التعاوني بين الجامعة والصناعة)، يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة للخريجين واكتشاف أفضل المجالات للبحوث وتوجيهها نحوها لاكتشاف منتجات جديدة، ويسهم في هذا البرنامج أساتذة الجامعة المختصين وخبراء من أوساط الصناعة، من أجل اختيار أفضل المشاريع، للاستثمار فيها وتمويلها، يكون نصف التمويل من الصناعة والنصف الآخر من الجامعة، وكانت فوائد هذا البرنامج كبيرة جداً للجامعة ولمؤسسات الصناعة، فقد استفاد طلاب الدراسات العليا في الجامعة، من خلال البحث في تلك الجوانب وتقديمها لرسائلهم الجامعية، وكذلك أدى ذلك إلى ظهور وإلماع العقول الشابة في الصناعة، واستطاع طلاب الدراسات العليا التعرف مباشرة على احتياجات الصناعة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هذا البرنامج يزيد الروابط بين الجامعات والصناعة، وتسهم الجامعات الأمريكية في حل مشاكل المجتمع.

وفي دراسة قام بها مولر(Muller,1998) بحثت في الدور الذي تقوم به الجامعات الأمريكية في البحوث الأساسية، أوضح فيها أن أهم أهداف البحوث التي تقوم بها الجامعات

الأمريكية هو لتوسيع نطاق المعرفة البشرية وجعل فوائد التوسع متاحة للجميع، واستخلص ملاحظاته على شكل أربع نقاط مترابطة وهي:

- أن الجامعات الأمريكية التي تقوم بالأبحاث الرئيسة سجلت قدرات ملحوظة بالاستباق للمعرفة.
- أهمية مساهمة التعليم العالي في مجال البحوث الأساسية .
- أن القدرة المستقبلية على استمرارية مساهمة التعليم العالي بالبحوث الأساسية تعتمد على العلاقة المتجددة مع قطاع الصناعة.
- إعادة الهيكلة الداخلية للبحوث الجامعية وإعطاؤها أولوية كبيرة.

وذكر أن أكثر من نصف البحوث الأساسية في أمريكا تنفذها الجامعات، كما أن النفقات الفيدرالية للبحوث الجامعية الأساسية بلغت في عام 1995 (3ر14) مليار دولار، ويؤكد ان ليس من وظيفة الجامعة أن تقوم بأبحاث من أجل الممارسة الشكلية فقط، بل تدريب الباحثين المبتدئين للقيام بالبحوث الأساسية، ثم يأتي دور الصناعة والحكومة لتطبيق تلك البحوث وتدريب الباحثين عليها، ويضيف أن مهمة الجامعة تتمحور حول القيام بالبحوث الأساسية، وأن عملية نقل التكنولوجيا من الجامعة هو ترجمة لمواهب الخريجين المدربين إلى العمالة الصناعية، وأن خريجي الدكتوراه الجدد يغنون الصناعة بأغنى البحوث، بعد الصناعة اكبر مستخدم ورب عمل.

وقام زكي والفاهام (Zaky&El-Faham,1998 ) بدراسة عنوانها: الفجوة بين الجامعة والصناعة وأثرها على البحث والتطوير في الدول النامية. يشير الباحثان في هذه الدراسة بأن هناك فجوة بين الجامعات والصناعة في كل من البلدان المتقدمة صناعيا والدول النامية، لكن الجامعات في الدول المتقدمة استطاعت التخلي عن أبراجها العاجية وأقامت روابط

قوية مع الصناعة، ولا سيما من خلال البحوث العلمية التي ترعاها، والتعليم المستمر الذي تقدمه، أما الجامعات في البلدان النامية، فما زالت الفجوة واسعة جدا بينها وبين الصناعة، ويتساءل الباحثان: كيف يمكن سد هذه الفجوة؟ ويخرجان باقتراحات واستنتاجات تركز على دور قيام الجامعات بالبحث العلمي والتعاون مع الصناعة، مما يؤدي إلى تطوير الجامعات والدول النامية على السواء.

**محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(خدمة المجتمع):**

قام سيرو (Serow 1990) بدراسة هدفت إلي الكشف عن قيم العمل التطوعي كنشاط من الأنشطة الطلابية في خدمة المجتمع المحلي الامريكي، كما اهتمت بفحص قيم الطلاب في الجامعات الأمريكية في ولاية كارولانيا، وارتباطها بازدهار الخدمة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، كمحصلة لعمل الطلاب من منطلق الإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع، كانت عينة الدراسة مكونة من "965" طالب، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم قياس أداء الطلاب من خلال أداة احتوت على قائمة من ثمانية قيم هي: الخدمة الاجتماعية، والزيارات الثقافية، والرحلات، وقيم الأسرة، والنجاح المادي، والرضا، والاستجمام، ووقت الفراغ، والدين، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة أن خدمة المجتمع مرتبطة بالناحية الأخلاقية داخل الجامعة، وأن المشاركة في الخدمة الاجتماعية غالبا ما تكون نتيجة لخبرة الشخص المتطوع وبيئته التربوية، كما توصلت إلى أن العمل التطوعي يجعل الفرد أكثر مرونة في تحديد دوره في المجتمع وقد أشار 26% من الطلاب أنه شارك في العمل التطوعي في خدمة المجتمع، و40% من الطلاب أنه شارك في العمل التطوعي في بعض الأحيان، 21% شارك مرة واحدة في الشهر، و13% شارك مرتين في الشهر .

أجرى سكدر(Scudder, 1996) دراسة هدفت إلى تقديم وصف لمساق، يتصل بتقديم الخدمة الاجتماعية وتحسين تعليمها لطلبة الكلية بصورة تجعلها أكثر قبولا لـديهم. وأظهـرت نتائجها أن المعلمين المشاركين تزداد معلوماتهم لهذه المادة من أجل تطوير مهاراتهم في عملية خدمة المجتمع، وأن المشاركين يتعلمون العمل الجماعي، والتعليم الفعال لتصميم وبناء البرامج التعليمية الخاصة بخدمة المجتمع، وتوصي الدراسة بتقـديم الخدمـة الاجتماعيـة للطـلاب، وتدريبهم عليها من اجل خدمة الجامعة لمجتمعها.

وقام إبراهيم (Ibrahim, 1997 ) بدراسة هدفت إلى تقدير دور جامعة ماليزيا للعلوم في تعزيز التقدم العلمي للمجتمع، من وجهة أعضاء هيئة التدريس فيهـا. أظهـرت نتائجهـا تواضع دور الجامعة في تطوير المجتمع وتعزيز التقدم العلمي فيه، وأوصت بضرورة تفعيـل هذا الدور.

وقام زلدا وزملاؤه (Zelda, Elizabeth& Peter, 1998 ) بدراسة عنوانها تعامـل الجامعة مع المجتمع.وقد درسوا الأدوار التي تؤديها جامعة ماسشيوستس( Massachusetts ) في ولاية بوسطن في التعامل والتواصل مع المجتمع، بالتركيز على القضايا التالية: الخدمات الطلابية والخدمات التعليمية، والجامعة كوكيل للخدمات العامة، بناء القدرات من أجل خدمـة المجتمع المحلي، تواصل الكلية مع المجتمع، الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي والاستجابة لاحتياجات الطلاب والمؤسسات.وقد قاموا بتحفيز الكليات للمشاركة في الأنـشطة المختلفـة، والتوعية لأهمية الخدمة العامة وتطويرها، وتطوير عمل الكليات في التعامل مع بعضها مـع بعض ومع الناس ومؤسسات المجتمع، وعملوا على توثيق الخدمة المهنية والإرشـاد وتقيـيم الأعمال في الكليات. وخلصت دراستهم إلى إكتشاف عدم وجود تنسيق فـي تقـديم الخـدمات

الطلابية للمجتمع، وكثيرا ما تكون الأنشطة الطلابية غير مرئية، وأن أعضاء هيئة التدريس لا يعدون ما يفعلونه – في مجال الخدمة العامة – جزءاً من وظائفهم.

وفي دراسة قام بها شوماخر وودز(Schumacher & Woods, 2001) هدفت إلى معرفة دور الكلية الجامعية في خدمة المجتمع، في ضوء خبرة كلية جامعة نبرا سكا. وكان من نتائجها تقديم آراء يمكن الافادة منها في ضوء خبرة جامعة نبرا سكا البالغة (30) عاما أمضتها في خدمة المجتمع المحلي وعملت على تزويده بالخدمات في الشؤون العامة، وتطوير المجتمع المحلي، كما أظهرت الدراسة دور الكلية في المساهمة بتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع، لكي تصبح جزءا من المجتمع وتلتزم بهذا الدور.

وأجرى شريس (Chrys, 2004 ) دراسة حالة لثلاث جامعات استرالية في ثلاثة أقاليم مختلفة، وهي( جامعة سيدني، وجامعة وولونغنغ، وجامعة تشارلز ستيوارت)، هدفت إلى إكتشاف طبيعة إسهام الجامعات في تكوين رأس المال البشري، وكانت على شكل إجراء مقابلات مع رؤساء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وممثلي السلطات المحلية، والشركات وبعض المؤسسات الاقتصادية، بما مجموعه(102) مقابلة، بني عليها البحث، وكذلك شمل البحث استعراضاً موسعاً للوثائق مثل: الخطط الإستراتيجية للجامعات، والتقارير السنوية، والتقارير الحكومية المتعلقة بتكوين رأس المال البشري. وقد أظهرت نتائج الدراسة أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة الأدوار التي تؤديها الجامعات الثلاث في تكوين رأس المال البشري وذلك كما يلي:

**جامعة سيدني**: كان إسهامها المميز في تكوين رأس المال البشري بالمشاركة في تطويع عدد من البرامج التعليمية لتتلاءم مع الاحتياجات الإقليمية، وتمويل برامج تعليمية إقليمية موجهة

بالخصوص لحاجات الصناعة الإقليمية، لاسيما في المنشآت الصناعية والمتوسطة، كما أثارت الدراسة قضية أساسية وهي: الحاجة إلى معالجة ثغرات محددة في البيئة المحلية.

**جامعة وولونغنغ** : بينت الدراسة الدور الذي قامت به هذه الجامعة في تكوين رأس المال البشري، من خلال دمج التعليم بالبحث، بالتركيز على العمل مع مجموعة من الشركات في المشاريع بالمنطقة مثل: مركز الابتكار والإبداع داخل الجامعة. وكان للجامعة دور فاعل في تشكيل قاعدة المعرفة في المنطقة، من خلال البرامج التعليمية التي ترتبط باحتياجات التعدين والصلب والصناعات التحويلية، وعمل أبحاث لها ارتباط قوي مع الصناعة.

**جامعة تشارلز ستيوارت** : كان دورها المميز في تكوين رأس المال البشري، في دعم منطقتها ومحيطها من خلال طرق عدة ، وهي:

أولا: من خلال تطوير المهارات الدراسية التي تعالج الثغرات في الخدمات والمراكز الإقليمية، مثل: برامج حقوق الطفل.

ثانياً: من خلال صناعة البرامج التعليمية المصممة لتلبية الاحتياجات الإقليمية.

ثالثاً: إدخال منظور إقليمي في برامج التعليم. ومن برامج الجامعة الملحوظة في منطقتها ومحيطها: وضع دورات مساعدة للمهن الصحية مثل: العمل الاجتماعي، والصيدلة والعلاج الطبيعي والتمريض والتصوير الطبي، والعلوم الطبية الحيوية، ودعم مشاريع الطلاب بعد التخرج مثل : نشر نتائج البحوث التعاونية التي تجرى في مراكز التأهيل المجتمعي، وتلبية احتياجات الشركات في المنطقة، مثل شركات الأعمال المصرفية.

وقد خلص الباحث من خلال تحليل الأدوار، التي تقوم بها الجامعات الثلاث، إلى أنها جميعها تؤدي الدور التنموي بما يتفق مع طبيعة الجامعة وتاريخها، وطبيعة المنطقة الموجودة فيها ، فما هو مناسب وأفضل في منطقة ما، قد لا يكون كذلك في منطقة أخرى، وما هو

الأفضل لجامعة ما في منطقة ما، قد لا يكون مناسبا لجامعة أخرى في منطقة أخرى، وكذلك وجد الباحث مزايا تعمل على تفعيل الدور الذي تقوم به الجامعة من حيث استدامتها، مثل مصداقيتها، والثقة كعنصر إقليمي فاعل، واقترحت - الدراسة لزيادة إسهام الجامعات في تعزيز تكوين رأس المال البشري في مناطقها - ضرورة إنسجام برامجها مع تطلعات المجتمع في المناطق المختلفة، وتطوير دورها بما ينسجم مع هذه التطلعات باستمرار.

## ملخص الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي جرى تصنيفها إلى دراسات عربية، ودراسات أجنبية، يلاحظ أنها حاولت البحث في إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية للجامعات العربية والأردنية من جهة، والأجنبية من جهة أخرى، وهي:( محور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، والبحث العلمي، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(خدمة المجتمع) ، والواقع الاجتماعي داخل الجامعة ). وقد قام الباحث بتناول الدراسات التي تتعلق بمحاور( الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والوضع الاجتماعي داخل الجامعة، والمقررات الدراسية ) وحدة واحدة بعضها مع بعض، نظرا لطبيعة العلاقة التفاعلية، والمتداخلة بين هذه المحاور بشكل يصعب الفصل فيما بينها، وقد تناولت الدراسات العربية هذه المحاور كما يلي:

**الدراسات العربية :**

**أولا: محور (الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والوضع الاجتماعي داخل الجامعة، والمقررات الدراسية ):**

النشر)، تناولت مرتكزات وخصائص المنهاج المتكامل والوضع القائم في الجامعة الأردنية.

7. دراسات تناولت تقييم طلبة الجامعات الأردنية لجوانب إعدادهم الجامعي والعملي والشخصي والاجتماعي، وتشتمل على (العلاقة ما بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والإرشاد الأكاديمي للطلبة، ومقترحات لتفعيل هذه العلاقة)، مثل دراسة الطويل والبطش(1989).

8. دراسات تناولت درجة إسهام البيئة الجامعية في الصراع القيمي لدى طلبة الجامعات الأردنية في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، مثل دراسة الزيود(2004).

**ثانيا: محور البحث العلمي:**

1. دراسات تناولت معرفة أهداف البحث العلمي ومعوقاته، وسبل تطويره لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، مثل دراسة كنعان(2001)، ودراسة قنوع وإبراهيم والعص(2005)، ودراسة الصانع(2002).

2. دراسات تناولت واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية(أهدافه، وحوافزه، ومشكلاته)، مثل دراسة طناش(1995)، ودراسة جرادات(2002)، ودراسة الخطيب وحداد(2001).

**ثالثا: محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(خدمة المجتمع):**

1. دراسات عربية تناولت سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية، وإسهام الجامعات في خدمة وتنمية المجتمع المحلي، مثل دراسة فهمي(1993).

2. دراسات تناولت أدوار الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع المحلي وتنميته، مثل دراسة عاشور(2004)، دراسة الور(1998)، ودراسة الكساسبة(2004)، ودراسة عباسي(2004).

**رابعا: دراسات تتعلق بمشكلات التعليم الجامعي وسبل تطويره:**

1. دراسات تناولت مشكلات التعليم الجامعي وسبل تطويره في البلاد العربية، مثل دراسة كمال(1995)، ودراسة الحوات(1999).
2. دراسات تناولت الجوانب الأساسية لمشكلات التعليم الجامعي في الأردن، مثل دراسة عبد الهادي(1992)، ودراسة حجازي والتميمي(2000)، هدفت إلى تقديم نظرة مستقبلية للتعليم الجامعي في الأردن، في ضوء مقتضيات العصر.

## الدراسات الأجنبية:

**أولا: محور (الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والوضع الاجتماعي داخل الجامعة، والمقررات الدراسية ):**

1. دراسة هيل (Hall, 1996)، تناولت الأدوار الرئيسة للمحاضر الجامعي في جامعات نيوزلندا، وقد ركزت على الأنشطة التعليمية لتحسين التدريب المهني لأساتذة الجامعات.
2. دراسة بوت (Butt ,1996)، ركزت على تطوير المقررات الدراسية في جامعة شرق "الينوى" في أمريكيا، من خلال تدعيم مهارة التفكير الناقد، والعمل الاجتماعي، وجعل الطلبة أكثر استجابة لمواجهة التعصب والعنصرية.
3. دراسة بوثما وريثا (Bothma & Retha,2001 )، تناولت أثر استخدام الحاسوب في تطوير طرق التدريس في جامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا على تعلم الطلبة.

4. دراسة جامعة ولاية أريزونا سنة(1993) تناولت تنمية قدرات الطلبة، في ظل العولمة، وتأكيد استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتميز في التدريس وخدمة المجتمع.
5. دراسة لوكاس (Lucas,2006). تناولت أداء الجامعات في أمريكيا، وربط الإنفاق على الكليات الجامعية بأدائها، والتعاون مع قطاع الأعمال في تطوير المناهج الدراسية، ودمج الخبرات التطبيقية والخبرات المكتسبة في البرامج التعليمية.

**ثانيا: محور البحث العلمي:**

1. دراسة أنكستون (1997 ، Atkinson )، تناولت أهمية البحث العلمي في جامعة كاليفورنيا، وإسهامها في تطوير الصناعة، وفي خدمة المجتمع المحلي وتنميته.
2. دراسة مولر(Muller,1998) بحثت في أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات الأمريكية في البحوث الرئيسية، وبينت أن الهدف منه بالدرجة الأولى هو توسيع نطاق المعرفة البشرية وجعل فوائد التوسع متاحة للجميع.
3. دراسة زكي والفاهم (Zaky&El-Faham, 1998 )، تناولت العلاقة بين الجامعة والصناعة، وأثرها على البحث والتطوير في الدول النامية.

**ثالثا: محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(خدمة المجتمع):**

1. دراسة شوماخر وودز(Schumacher & Woods, 2001)، تناولت الأدوار المهمة لجامعة" نبرا سكا في الولايات المتحدة" في خدمة المجتمع المحلي.
2. دراسة سيرو( Serow 1990)، تناولت طبيعة الأعمال التطوعية التي يقوم بها طلبة الجامعات الأمريكية في خدمة مجتمعاتهم المحلية.

3. دراسة شريس (Chrys, 2004 )، تناولت طبيعة الأدوار التي تؤديها الجامعات الاسترالية في تكوين رأس المال البشري، وخدمة المجتمع المحلي وتنميته.

4. دراسة سكدر(Scudder, 1996)، تناولت دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، وتدريب طلبة الجامعة على كيفية القيام بهذا الدور.

5. دراسة إبراهيم(Ibrahim, 1997 ) تناولت دور جامعة ماليزيا في تطوير المجتمع المحلي.

6. دراسة زلدا وزملاؤه (Zelda, Elizabeth& Peter, 1998 )، تناولت الأدوار التي تؤديها جامعة(ماسشيوستس) في ولاية بوسطن في خدمة المجتمع.

يتبين من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية أن هناك فجوة هائلة في مجال العلوم والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة من ناحية، والدول الأخرى التي تعد جامعاتنا من ضمنها من ناحية أخرى، والسبب في هذه الفجوة يرجع إلى دراسات الجامعات الأجنبية، التي تركز على الجوانب التطبيقية العملية لأدوار الجامعات الأكاديمية والاجتماعية فيها، وكما بينته الدراسات السابقة، من خلال العلاقة المباشرة بين الجامعات والصناعة والمجتمعات المحلية، بينما يلاحظ أن الدراسات التي تقوم بها الجامعات العربية في أغلبها دراسات نظرية، بعيدة عن الجانب التطبيقي، وربما ذلك ناتج عن طبيعة تلك المجتمعات، باعتبار أنها في دول صناعية، تختلف عن طبيعة المجتمعات العربية التي ما زالت في طور النمو.

وفي ضوء ذلك فإن الدراسات العربية والأجنبية السابقة لم تتناول موضوع الدراسة الحالية بمحاورها الستة (محور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، والبحث العلمي، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(خدمة المجتمع)، والواقع الاجتماعي داخل

الجامعة) في الجامعات الأردنية( الحكومية والخاصة)، مما يظهر الحاجة إلى قيام دراسة علمية تتناول جوانب هذه المحاور مجتمعة، في الجامعات الأردنية، الرسمية والخاصة، واقتراح السبل لتطويرها من قبل أعضاء هيئة التدريس، مما يعطي لهذه الدراسة تميزا واضحا في موضوعها ومنهجيتها والتوقعات المأمولة من نتائجها عن الدراسات الأخرى.





الصفحة 124 مفقودة من المصدر

جدول (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة

| نوع الجامعة | الرقم | اسم الجامعة | عدد أعضاء هيئة التدريس |
|---|---|---|---|
| حكومية | 1 | الأردنية | 1129 |
| | 2 | اليرموك | 770 |
| | 3 | مؤتة | 538 |
| | 4 | العلوم والتكنولوجيا | 688 |
| | 5 | الهاشمية | 545 |
| | 6 | آل البيت | 229 |
| | 7 | البلقاء التطبيقية | 302 |
| | 8 | الحسين بن طلال | 118 |
| | 9 | الطفيلة التقنية | 118 |
| | 10 | الألمانية الأردنية | 18 |
| | المجموع | | 4455 |
| خاصة | 11 | عمان الأهلية | 296 |
| | 12 | العلوم التطبيقية الخاصة | 304 |
| | 13 | فيلادلفيا | 368 |
| | 14 | الإسراء الخاصة | 256 |
| | 15 | البتراء الخاصة | 186 |
| | 16 | الزيتونة الأردنية | 267 |
| | 17 | الزرقاء الأهلية | 149 |
| | 18 | اربد الأهلية | 121 |
| | 19 | جرش الأهلية | 162 |
| | 20 | الأميرة سمية للتكنولوجيا | 41 |
| | 21 | الأكاديمية الأردنية للموسيقى | 13 |
| | 22 | كلية العلوم التربوية الجامعية | 24 |
| | 23 | عمان العربية للدراسات العليا | 80 |
| | المجموع | | 2267 |
| | المجموع الكلي | | 6722 |

وزارة التعليم العالي(2006)



عينة الدراسة :

قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة حسب الجامعة، تكونت من (376) عضو هيئة تدريس من ثمان جامعات، حيث شكلت هذه العينة ما نسبته (5.6%) من مجتمع الدراسة، منهم (293) عضو هيئة تدريس من أربع جامعات حكومية، ويشكلون ما نسبته (77.9%) من عينة الدراسة، و(83) عضو هيئة تدريس من أربع جامعات خاصة،

ويشكلون ما نسبته (22.1%) من عينة الدراسة، والجدول (5 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول (5)

توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة

| الرقم | المتغيرات | المستويات | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 1 | الرتبة الأكاديمية | أستاذ | 59 | %20.14 | 12 | %14.46 |
| | | أستاذ مشارك | 65 | %22.18 | 23 | %27.71 |
| | | أستاذ مساعد | 143 | %48.81 | 36 | %43.37 |
| | | مدرس | 26 | %8.87 | 12 | %14.46 |
| 2 | المسمى الوظيفي | عضو هيئة تدريس إداري | 76 | %25.94 | 19 | %22.89 |
| | | عضو هيئة تدريس غير إداري | 217 | %74.06 | 64 | %77.11 |
| 3 | نوع الكلية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 79 | %26.96 | 28 | %33.73 |
| | | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 214 | %73.04 | 55 | %66.27 |
| 4 | عدد سنوات الخبرة | أقل من 7 سنوات | 130 | %44.37 | 14 | %16.87 |
| | | من 7-14 سنة | 71 | %24.23 | 43 | %51.81 |
| | | أكثر من 14 سنة | 92 | %31.40 | 26 | %31.33 |

أداة الدراسة :

استخدم الباحث في دراسته أداة بحث رئيسة، وهي استبانة تتكون من جزأين وقام بإعدادها وتصميمها اعتماداً على دراسة الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، أمثال دراسة طعيمة والبندري(2004)، ودراسة طناش(1995)، ودراسة عاشور(2004)، والخطيب وحداد(2001)، والاستفادة من آراء المحكمين والمختصين الأكاديميين. وقد اشتمل الجزء الأول من الاستبانة على (71) فقرة، توزعت على ثلاثة مجالات تتضمن ستة محاور. المجال الأول : محور التدريس وتضمن ثلاثة محاور، المحور الأول: محور الهيئة الأكاديمية ، تضمن (13) فقرة، والمحور الثاني : محور الطالب الجامعي، تضمن(12) فقرة، والمحور الثالث : محور المقررات الدراسية، تضمن( 9) فقرات، أما المجال الثاني: مجال البحث العلمي، فقد

تضمن(15) فقرة، والمجال الأخير : مجال الواقع الاجتماعي، تضمن محورين، المحور الأول: محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، تضمن(14) فقرة، والمحور الثاني: محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة، تضمن(8) فقرات، وأعطي لكل فقرة من فقرات الاستبانة وزناً مدرجاً وفق سلم ( ليكرت ) الخماسي لتقدير درجة أهمية الفقرة لكل مستجيب (بدرجة عالية جداً ، بدرجة عالية ، بدرجة متوسطة، بدرجة متدنية، بدرجة متدنية جداً ) وتمثل رقمياً على الترتيب (5، 4، 3، 2، 1 )، انظر الملحق رقم (1) ، والجدول رقم (5) يوضح توزيع فقرات الاستبانة على أقسام الاستبانة. أما الجزء الثاني فهو على شكل ستة أسئلة مفتوحة الإجابة تتعلق بمجالات الاستبانة السابقة، انظر للملحق رقم (1) التي توضحها الاستبانة.

**جدول (6)**

**توزيع فقرات الاستبانة على مجالات الدراسة ومحاورها**

| الرقم | المجالات | المحاور | الفقرات | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مجال التدريس | الهيئة الأكاديمية | 13-1 | %18.30 |
| | | الطالب الجامعي | 25-14 | %16.90 |
| | | المقررات الدراسية | 34-26 | %12.67 |
| 2 | مجال البحث العلمي | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 49-35 | %21.12 |
| 3 | مجال الواقع الاجتماعي | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 63-50 | %19.71 |
| | | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 71-64 | %11.26 |
| الأداة الكلية | | | 71 | %100.00 |

## صدق الأداة :

تم التحقق من صدق الأداة بعرض أقسامها وفقراتها على لجنة من المحكمين، وقد تكونت من جزأين، الجزء الأول تضمن(71) فقرة، والجزء الثاني تضمن ستة أسئلة مفتوحة

الإجابة، ، تألفت هذه اللجنة من (20) محكماً من المختصين وذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك والجامعة الأردنية، وجامعة إربد الأهلية، وجامعة جدارا للدراسات العليا، وبناءً على ملاحظاتهم تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة.

## ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة، قام الباحث بحساب معاملات الثبات لهذه الاستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (24) عضو هيئة تدريس، من خارج عينة الدراسة مرتين وبفارق زمني لمدة أسبوعين بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني، بهدف حساب معامل الارتباط في تقديراتهم بين نتائج التطبيقين، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين ( 0.79 – 0.88) للمحاور، كما تم حساب معاملات الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات للمحاور بين (0.82 – 0.91 )، وجدول رقم (6 ) يوضح قيم معاملات الثبات للمحاور بطريقة معامل ارتباط بيرسون، وطريقة كرونباخ ألفا.

**جدول رقم (7)**

**قيم معاملات الثبات للمحاور بطريقة معامل ارتباط بيرسون ومعمل الاتساق الداخلي**

| الرقم | المحاور | عدد الفقرات | معامل ارتباط بيرسون | معامل الاتساق الداخلي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الهيئة الأكاديمية | 13 | 0.79 | 0.82 |
| 2 | الطالب الجامعي | 12 | 0.84 | 0.87 |
| 3 | المقررات الدراسية | 9 | 0.88 | 0.91 |
| 4 | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 15 | 0.84 | 0.86 |
| 5 | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 14 | 0.81 | 0.86 |
| 6 | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 8 | 0.83 | 0.85 |

## تصحيح الأداة:

تم استخدام التدريج التالي لتقدير تصورات أفراد العينة للواقع الأكاديمي والاجتماعي للجامعات الأردنية الحكومية والخاصة:

1 – 1.49 درجة تقدير قليلة جدا.

1.50 – 2.49 درجة تقدير قليلة.

2.50 – 3.49 درجة تقدير متوسطة.

3.50–4.49 درجة تقدير كبيرة.

4.50–5.00 درجة تقدير كبيرة جدا.

**إجراءات الدراسة :**

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها ، وتحديد عينة الدراسة، قام الباحث بتوزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال زيارته للجامعات ومقابلته لأفراد عينة الدراسة، وتوضيح التعليمات شفوياً إضافة للتعليمات المكتوبة على الاستبانة، وطلب منهم إبداء رأيهم في كل فقرة من فقرات الاستبانة بغرض تحديد تصوراتهم للواقع الأكاديمي والاجتماعي وسبل تطويره من وجهة نظرهم وذلك بوضع إشارة (√) في المكان المناسب حسب السلّم الخماسي لكل فقرة . حيث تم توزيع (425) استبانه وصل الباحث منها (378) استبانه وقد تم إسقاط استباناتين حيث لاحظ الباحث أنّهما لا تحملان الموضوعية والجدية في تعبئتهما، وبقي (376) استبانه، وهي تمثل جميع أفراد عينة الدراسة.

**متغيرات الدراسة :**

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية :

- **المتغيرات المستقلة:**

1. **الجامعات، وهي فئتان :**(جامعات حكومية، وجامعات خاصة).
2. **الرتبة الأكاديمية ولها أربع فئات:** (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس).
3. **المسمى الوظيفي ويشمل فئتين:** (عضو هيئة تدريس إداري، عضو هيئة تدريس غير إداري ).
4. **نوع الكلية وله فئتان :** ( كليات العلوم الطبيعية والفيزيائية، كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية ).
5. **عدد سنوات الخبرة الأكاديمية، وله ثلاث فئات:**( أقل من (7) سنوات، من(7-14) سنة، أكثر من (14) سنة ).

- **المتغيرات التابعة:**

1. **درجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الرسمية والخاصة.**
2. **سبل تطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية في الجامعات الرسمية والخاصة.**

## التحليلات الإحصائية :

قام الباحث باستخدام التحليلات الإحصائية التالية :

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (للإجابة على السؤال الأول).
2. اختبار( ت) للفروق بين العينات المستقلة(للإجابة على السؤال الثاني).
3. تحليل التباين المتعدد(للإجابة على السؤال الثالث والرابع).
4. اختبار شيفيه للمقارنات البعدية(للإجابة على السؤال الثالث والرابع).
5. التكرارات والنسب المئوية( للإجابة على السؤال الخامس).

# الفصل الرابع

# عرض النتائج

تضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها، بعد أن قام الباحث بجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة "استبانة تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، وسبل تطويرها" وقام بعرضها وفقاً لأسئلة الدراسة.

**أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:**

نص السؤال الأول على: " ما تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها؟".

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة على محاور الدراسة حسب الجامعة، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (8).

جدول (٨)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها حسب الجامعة**

| المحاور | | المحاور | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| محور التدريس | ١ | الهيئة الأكاديمية | ٣,٥٩ | ٠,٥٥ | ٣,٦٠ | ٠,٥١ |
| | ٢ | الطالب الجامعي | ٣,٠٥ | ٠,٦١ | ٣,٢٢ | ٠,٦١ |
| | ٣ | المقررات الدراسية | ٣,٤٣ | ٠,٦٦ | ٣,٦١ | ٠,٦٢ |
| محور البحث العلمي | ٤ | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ٣,٠٩ | ٠,٦٨ | ٣,٣٣ | ٠,٦٨ |
| محور الواقع الاجتماعي | ٥ | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ٣,١٢ | ٠,٦٨ | ٣,٠٦ | ٠,٧٢ |
| | ٦ | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ٣,٢٧ | ٠,٥٠ | ٣,٣٧ | ٠,٤٨ |
| | | الأداة ككل | ٣,٢٤ | ٠,٥٤ | ٣,٣٥ | ٠,٥٣ |

* الدرجة العظمى من (٥)

يبين الجدول (٨) أن المحور الأول "محور الهيئة الأكاديمية" قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥٩) وانحراف معياري (٠,٥٥)، وجاء المحور الثالث "محور المقررات الدراسية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٤٣) وانحراف معياري (٠,٦٦)، أما المحور الثاني "محور الطالب الجامعي" فقد احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٠٥) وانحراف معياري (٠,٦١)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على الأداة الكلية (٣,٢٤) بانحراف معياري (٠,٥٤) وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة، حسب تقديرات أفراد الجامعات الحكومية. أما بالنسبة لتقديرات أفراد الجامعات الخاصة فقد احتل المحور الثالث" محور المقررات الدراسية " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٦١) وانحراف معياري (٠,٦٢)، وجاء المحور الأول "محور الهيئة الأكاديمية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦٠) وانحراف معياري (٠,٥١)، أما المحور الخامس "محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي" فقد احتل المرتبة

الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٠٦) وانحراف معياري (٠,٧٢)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على الأداة الكلية (٣,٣٥) بانحراف معياري (٠,٥٣) وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة على فقرات محاور الدراسة، حيث كانت على النحو التالي:

**أ- المحور الأول: محور الهيئة الأكاديمية:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة على فقرات محور الهيئة الأكاديمية على هذا المحور، كما هي موضحة في جدول (٩).

## جدول ( ٩ )

## المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة على فقرات محور الهيئة الأكاديمية

| الرقم | نص الفقرة | الجامعات الرسمية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| ١ | تعتمد الجامعة معيار الكفاءة والخبرة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس. | ٣,٨٢ | ٠,٨٤ | ٣,٧١ | ٠,٨٧ |
| ٢ | تلحق الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالدورات اللازمة لتأهيلهم للعمل الأكاديمي. | ٣,٥٤ | ١,٠٢ | ٣,٠٠ | ١,٠٥ |
| ٣ | تتحقق العدالة في توزيع نصاب التدريس بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة(أستاذ،أستاذ مشارك،أستاذ مساعد،مدرس). | ٤,٠٩ | ٠,٨٥ | ٤,٢٢ | ٠,٨٧ |
| ٤ | تعتمد الجامعة معايير واضحة ومحددة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس . | ٣,٤٨ | ٠,٩٠ | ٣,٥٤ | ١,٠١ |
| ٥ | يمتلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المهارات العلمية والخبرات اللازمة لتخصصاتهم. | ٣,٦٢ | ٠,٩١ | ٣,٨٣ | ٠,٨٠ |
| ٦ | يلبي نظام الترقيات المتبع في الجامعة طموحات أعضاء هيئة التدريس. | ٣,١٤ | ١,٠٣ | ٣,٣١ | ٠,٨٦ |
| ٧ | يستعين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة والانترنت. | ٣,٦٨ | ٠,٩٩ | ٣,٧٥ | ٠,٨٩ |
| ٨ | يواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مشكلات فنية في استخدام التقنيات الحديثة. | ٢,٨٩ | ١,٠٧ | ٢,٧٨ | ٠,٨٥ |
| ٩ | يواكب أعضاء هيئة التدريس كل ما هو جديد في تخصصاتهم. | ٣,٣١ | ٠,٩٦ | ٣,٥٤ | ٠,٨١ |
| ١٠ | يحرص أعضاء هيئة التدريس على التخطيط لمحاضراتهم. | ٣,٦٩ | ٠,٩١ | ٣,٨٤ | ٠,٧٤ |
| ١١ | يحرص أعضاء هيئة التدريس على النمو الذاتي،وتطوير مستواهم الأكاديمي والفني والمهني بالبحث والاطلاع والابتكار. | ٣,٧١ | ٠,٩١ | ٣,٧٧ | ٠,٨٣ |
| ١٢ | يركز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على أسلوب المحاضرة. | ٤,٠٣ | ٠,٨٢ | ٣,٨٨ | ٠,٧٨ |
| ١٣ | يمتلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مهارات البحث العلمي . | ٣,٧٢ | ٠,٧٧ | ٣,٦٣ | ٠,٨٦ |
| | المحور ككل | ٣,٥٩ | ٠,٥٥ | ٣,٦٠ | ٠,٥١ |

- الدرجة العظمى من (٥)

يبين الجدول ( ٩ ) أن الفقرة رقم (٣) والتي نصت على " تتحقق العدالة في توزيع نصاب التدريس بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٩) وانحراف معياري (٠,٨٥)، وجاءت الفقرة رقم (١٢) والتي كان نصها " يركز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على أسلوب المحاضرة " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٠٣) وانحراف معياري (٠,٨٢)، بينما احتلت الفقرة رقم (٨) والتي نصت على " يواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مشكلات فنية في استخدام التقنيات الحديثة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٨٩) وانحراف معياري (١,٠٧)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٥٩) وانحراف معياري (٠,٥٥ )، وهو يقابل التقدير بدرجة كبيرة حسب تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية.

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة فقد احتلت الفقرة رقم (٣) والتي نصت على " تتحقق العدالة في توزيع نصاب التدريس بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٢٢) وانحراف معياري (٠,٨٧)، وجاءت الفقرة رقم (١٢) والتي كان نصها " يركز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على أسلوب المحاضرة " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٨٨) وانحراف معياري (٠,٧٨)، بينما احتلت الفقرة رقم (٨) والتي نصت على " يواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مشكلات فنية في استخدام التقنيات الحديثة" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٧٨) وانحراف معياري (٠,٨٥)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٦٠) وانحراف معياري (٠,٥١ )، وهو يقابل التقدير بدرجة كبيرة.

**ب- المحور الثاني: محور الطالب الجامعي:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في جدول (١٠).

**جدول (١٠)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محور الطالب الجامعي**

| الرقم | نص الفقرة | الجامعات الرسمية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| ١٤ | يسهم أعضاء هيئة التدريس في حل المشكلات الطلابية. | ٣,٤٠ | ٠,٨٤ | ٣,٦٠ | ٠,٧٨ |
| ١٥ | يستخدم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أسلوب الثواب والعقاب لإثارة دافعية الطلبة. | ٣,٤٨ | ٠,٧٨ | ٣,٤٢ | ٠,٧٩ |
| ١٦ | يحقق نظام قبول الطلبة المتبع في الجامعة حاجاتهم وميولهم. | ٣,٠٥ | ٠,٧٧ | ٣,٢٢ | ٠,٩٢ |
| ١٧ | تحقق أسس قبول الطلبة المتبعة في الجامعة تكافؤ الفرص التعليمية. | ٣,٢٧ | ٠,٩٥ | ٣,٢٧ | ٠,٩٥ |
| ١٨ | يحقق نظام التقويم للطلبة المعتمد من قبل الجامعة الأهداف المحددة له بكفاءة. | ٣,٤٤ | ٠,٨٨ | ٣,٤٩ | ٠,٧٥ |
| ١٩ | يتصف الطالب الجامعي بقدر كبير من الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية. | ٢,٨٧ | ٠,٨٨ | ٢,٧٥ | ٠,٨٥ |
| ٢٠ | تتبنى الجامعة الطلبة المتميزين الأكفياء المبدعين وتعمل على تشجيعهم من خلال تقديم المكافآت المادية والمعنوية لهم . | ٣,٠٠ | ٠,٩٦ | ٣,١٨ | ٠,٩٩ |
| ٢١ | يبذل الطالب جهداً ذاتياً في التعلم عن طريق البحث والاستقصاء عن المعرفة . | ٢,٧٣ | ٠,٩١ | ٢,٥٥ | ٠,٨٨ |
| ٢٢ | تشرك الجامعة طلابها في المؤتمرات والندوات والفعاليات العلمية الأخرى . | ٢,٨٨ | ٠,٩٤ | ٣,٢٣ | ٠,٩٩ |
| ٢٣ | تحرص الجامعة عند انتقاء الطلبة اختيار أصحاب الاستعدادات المناسبة للتخصصات المختلفة . | ٢,٨٦ | ١,٠٦ | ٢,٨٢ | ٠,٩٩ |
| ٢٤ | تحدد الجامعة عدد الطلبة في الشعب لضمان فاعلية العملية التربوية. | ٢,٤٢ | ١,١٤ | ٣,٤١ | ١,٠٦ |
| ٢٥ | تتيح الجامعة للطلبة فرص التعبير عن وجهة نظرهم بحرية وتحترم آرائهم في الأمور المختلفة بالجامعة. | ٣,٢٥ | ٠,٩٨ | ٣,٧٨ | ٠,٨١ |
| | **المحور ككل** | ٣,٠٥ | ٠,٦١ | ٣,٢٢ | ٠,٦١ |

- الدرجة العظمى من (٥)

يبين الجدول (١٠) أن الفقرة رقم (١٥) والتي نصت على " يستخدم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أسلوب الثواب والعقاب لإثارة دافعية الطلبة" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٤٨) وانحراف معياري (٠,٧٨)، وجاءت الفقرة رقم (١٨) والتي كان نصها "يحقق نظام التقويم للطلبة المعتمد من قبل الجامعة الأهداف المحددة له بكفاءة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٤٤) وانحراف معياري (٠,٨٨)، بينما احتلت الفقرة رقم (٢٤) والتي نصت على "تحدد الجامعة عدد الطلبة في الشعب لضمان فاعلية العملية التربوية " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٢) وانحراف معياري (١,١٤)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٠٥) وانحراف معياري (٠,٦١ )، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة حسب تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية.

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة فقد احتلت الفقرة رقم (٢٥) والتي نصت على "تتيح الجامعة للطلبة فرص التعبير عن وجهة نظرهم بحرية وتحترم آرائهم في الأمور المختلفة بالجامعة " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧٨) وانحراف معياري (٠,٨١)، وجاءت الفقرة رقم (١٤) والتي كان نصها " يسهم أعضاء هيئة التدريس في حل المشكلات الطلابية " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦٠) وانحراف معياري (٠,٧٨)، بينما احتلت الفقرة رقم (٢١) والتي نصت على "يبذل الطالب جهداً ذاتياً في التعلم عن طريق البحث والاستقصاء عن المعرفة " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٥٥) وانحراف معياري (٠,٨٨)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٢٢) وانحراف معياري (٠,٦١ )، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

**ج- المحور الثالث: محور المقررات الدراسية:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في جدول (١١).

**جدول (١١)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محور المقررات الدراسية**

| الرقم | نص الفقرة | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| ٢٦ | تراعي المقررات الدراسية في الجامعة الفروق الفردية بين الطلبة . | ٣,٢٤ | ٠,٩٨ | ٣,٣١ | ٠,٧٩ |
| ٢٧ | تحرص الجامعة على تضمين المقررات الدراسية الجوانب والمواقف التطبيقية . | ٣,٣٣ | ٠,٩٦ | ٣,٦٠ | ٠,٧٦ |
| ٢٨ | تواكب المقررات الدراسية التي تدرس في الجامعه المستجدات التكنولوجية العالمية بشكل مستمر . | ٣,٣٣ | ٠,٩٠ | ٣,٤٨ | ٠,٨٤ |
| ٢٩ | توفر الجامعة في مكتبتها المراجع والمقررات اللازمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس . | ٣,٤١ | ١,٠٥ | ٤,٠٤ | ٠,٨٠ |
| ٣٠ | توفر الجامعة لطلبتها خدمة الانترنت وبصورة مستمرة . | ٣,٨٩ | ٠,٨٠ | ٤,٠٠ | ٠,٩٢ |
| ٣١ | يعد التدريس الجامعي الطلبة في جميع المحاور المعرفية والمهارية والقيمية . | ٣,٤٧ | ٠,٨٠ | ٣,٦٩ | ٠,٧٨ |
| ٣٢ | تحرص الجامعة على استخدام برامج تعليمية متنوعة مثل(التعليم الفردي،التعليم التعاوني،التعليم المبرمج) لضمان تنوع طرق الحصول على المعرفة. | ٣,١١ | ٠,٨٦ | ٣,٢٥ | ٠,٨٩ |
| ٣٣ | تحرص الجامعة على أن تتضمن المقررات الدراسية القيم الثقافية والاجتماعية والدينية للأمة. | ٣,٥٦ | ٠,٩٥ | ٣,٤٩ | ٠,٨٣ |
| ٣٤ | تتصف المقررات الجامعية بالجودة في محتوياتها. | ٣,٦٠ | ٠,٨٢ | ٣,٦٦ | ٠,٧٨ |
| | **المحور ككل** | 3.43 | 0.66 | ٣,٦١ | ٠,٦٢ |

- الدرجة العظمى من (٥)

يبين الجدول (١١) أن الفقرة رقم (٣٠) التي نصت على " توفر الجامعة لطلبتها خدمة الانترنت وبصورة مستمرة " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٨٩) وانحراف معياري (٠,٨٠)، وجاءت الفقرة رقم (٣٤) التي كان نصها " تتصف المقررات الجامعية بالجودة في محتوياتها " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦٠) وانحراف معياري (٠,٨٢)، بينما احتلت الفقرة رقم (٣٢) التي نصت على " تحرص الجامعة على استخدام برامج تعليمية متنوعة مثل(التعليم الفردي،التعليم التعاوني،التعليم المبرمج) لضمان تنوع طرق الحصول على المعرفة " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,١١) وانحراف معياري (٠,٨٦)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المحور ككل (٣,٤٣) وانحراف معياري (٠,٦٦)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة فقد احتلت الفقرة رقم (٢٩) التي نصت على " توفر الجامعة في مكتبتها المراجع والمقررات اللازمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٤) وانحراف معياري (٠,٨٠)، وجاءت الفقرة رقم (٣٠) التي كان نصها " توفر الجامعة لطلبتها خدمة الانترنت وبصورة مستمرة " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٠٠) وانحراف معياري (٠,٩٢)، بينما احتلت الفقرة رقم (٢٦) التي نصت على " تراعي المقررات الدراسية في الجامعة الفروق الفردية بين الطلبة " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٣١) وانحراف معياري (٠,٧٩)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٦١) وانحراف معياري (٠,٦٢ )، وهو يقابل التقدير بدرجة كبيرة.

د- المحور الرابع: محور واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في جدول (١٢ ).

جدول (١٢ )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محور واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية

| الرقم | نص الفقرة | الجامعات الرسمية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| ٣٥ | يقتصر هدف أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي للترقية أو نيل الدرجات الاكاديمية . | ٤,٠٤ | ٠,٩٣ | ٤,٠٤ | ٠,٧٠ |
| ٣٦ | يوجد في الجامعة خطة للبحث العلمي على مستوى القسم والكلية والجامعة . | ٢,٩٧ | ١,١١٠ | ٣,٤٣ | ١,٠٧ |
| ٣٧ | توفر الجامعة في مكتبتها قاعدة معلوماتية شاملة لمساعدة الباحثين بالحصول على مصادر معرفية حديثة . | ٣,٤٥ | ١,٠٣ | ٣,٧١ | ٠,٩٠ |
| ٣٨ | تتبنى الجامعة نتائج البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع المحلي وخطط التنمية . | ٢,٥٦ | ١,٠٦ | ٣,٠٤ | ٠,٩٨ |
| ٣٩ | تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحوافز والمكافئات المالية لإجراء البحوث العلمية . | ٢,٦٣ | ١,٠٨٠ | ٣,١٢ | ١,١٧ |
| ٤٠ | يهدف البحث العلمي في الجامعة إلى الابتكار والإبداع وخدمة المعرفة والتطور . | ٢,٨٤ | ٠,٩٤ | ٣,٣٠ | ٠,٩٧ |
| ٤١ | توفر الجامعة المناخ الملائم لعمل البحوث العلمية لمواكبة التطورات العلمية. | ٢,٨٦ | ١,٠١ | ٣,١٣ | ٠,٩٦ |
| ٤٢ | تحرص الجامعة على رفد المكتبة المركزية فيها بنتائج البحوث التي تجريها الجامعات والمؤسسات الأخرى . | ٣,١٣ | ١,٠١ | ٣,٣٦ | ٠,٩٤ |
| ٤٣ | تقوم إدارة الجامعة بإجراء أبحاث تهدف إلى الوقوف على آراء أعضاء هيئة التدريس في سياستها الأكاديمية . | ٢,٦٦ | ١,١٧ | ٢,٩٤ | ٠,٩٩ |
| ٤٤ | يراعي أعضاء هيئة التدريس الجامعي طبيعة الموضوع المبحوث ويختارون الأدوات المناسبة له من (استبيانات،ملاحظات،مقابلات،دراسة الحالة). | ٣,٦٥ | ٠,٧٧ | ٣,٧٠ | ٠,٧١ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٥ | تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس ذوي الاختصاص في تصميم وإعداد البحوث التي تجريها. | ٣,١٨ | ٠,٩١ | ٣,١٨ | ٠,٩١ |
| ٤٦ | .تشجع الجامعة الطلبة على القيام بالبحوث العلمية وتوفر لهم المصادر والإمكانات المادية والمالية اللازمة لإنجاحها. | ٣,٠١ | ٠,٩٨ | ٣,١٧ | ٠,٩٦ |
| ٤٧ | تمتاز البحوث التي تجريها الجامعة بالشمولية والعمق . | ٣,١٧ | ٠,٩٣ | ٣,٢٤ | ٠,٨٧ |
| ٤٨ | توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المجلات العلمية والدوريات المتخصصة لتحكيم أبحاثهم ونشرها. | ٣,٢٠ | ٠,٩٥ | ٣,٥٨ | ٠,٨٩ |
| ٤٩ | توجه الجامعة الباحثين نحو البحوث المتعلقة بخطط التنمية الوطنية . | ٣,٠٣ | ١,٠٠ | ٣,١٢ | ٠,٩٨ |
| | **المحور ككل** | 3.09 | 0.68 | ٣,٣٣ | ٠,٦٨ |

- الدرجة العظمى من (٥)

يبين الجدول ( ١٢) أن الفقرة رقم (٣٥) التي نصت على " يقتصر هدف أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي للترقية أو نيل الدرجات الأكاديمية " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٤) وانحراف معياري (٠,٩٣)، وجاءت الفقرة رقم (٤٤) التي كان نصها " يراعي أعضاء هيئة التدريس الجامعي طبيعة الموضوع المبحوث ويختارون الأدوات المناسبة له من (استبيانات،ملاحظات،مقابلات،دراسة الحالة)." بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦٥) وانحراف معياري (٠,٧٧)، بينما احتلت الفقرة رقم (٣٨) التي نصت على " تتبنى الجامعة نتائج البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع المحلي وخطط التنمية " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٥٦) وانحراف معياري (١,٠٦)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المحور ككل (٣,٠٩) وانحراف معياري (٠,٦٨)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة فقد احتلت الفقرة رقم (٣٥) التي نصت على " يقتصر هدف أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي للترقية أو نيل الدرجات الأكاديمية " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٤) وانحراف معياري (٠,٧٠)، وجاءت الفقرة رقم (٣٧) التي كان نصها " توفر الجامعة في مكتبتها قاعدة معلوماتية شاملة لمساعدة الباحثين بالحصول على مصادر معرفية حديثة " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٧١) وانحراف معياري (٠,٩٠)، بينما احتلت الفقرة رقم (٤٣) التي نصت على " تقوم إدارة الجامعة بإجراء أبحاث تهدف إلى الوقوف على آراء أعضاء هيئة التدريس في سياستها الأكاديمية " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٩٤) وانحراف معياري (٠,٩٩)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٣٣) وانحراف معياري (٠,٦٨ )، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

**هـ- المحور الخامس: محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في جدول ( ١٣).

**جدول ( ١٣)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي**

| الرقم | نص الفقرة | الجامعات الرسمية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| 50 | تقوم إدارة الجامعة بعقد ندوات وبرامج متنوعة(دينية،ثقافية،اجتماعية،صحية،زراعية)لأفراد المجتمع المحلي لتثقيفهم وتوعيتهم . | ٣,٥١ | ٠,٨٧ | ٣,٤٧ | ٠,٩٥ |
| 51 | تجرى الجامعة أبحاث مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد وقطاعات المجتمع لدراسة حاجات | ٣,٠٣ | ٠,٨١ | ٢,٩٠ | ٠,٩٧ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المجتمع المحلي وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهه . | | | | |
| 52 | تعمل الجامعة على تقديم الاستشارات المهنية والفنية لأفراد ومؤسسات المجتمع. | ٣,٢٢ | ٠,٩٢ | ٣,١٠ | ٠,٨٦ |
| 53 | تقوم الجامعة بإجراء أبحاث ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لصالح أفراد ومؤسسات القطاع الخاص . | ٢,٩٧ | ٠,٩٣ | ٢,٩٥ | ٠,٨٩ |
| 54 | تحرص الجامعة على الاتصال المستمر بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي لبحث المستجدات الطارئة التي تواجه المجتمع وتقديم الحلول المناسبة لها. | ٣,٠٥ | ٠,٩٧ | ٢,٩٢ | ٠,٩٥ |
| 55 | يحرص مركز الدراسات والتعليم المستمر بالجامعة على تقديم برامج ودورات تدريبية تتلاءم مع المستجدات التكنولوجية والمعرفية وتلبي حاجة المجتمع منها. | ٣,٥٢ | ٠,٨٦ | ٣,٤١ | ٠,٩٣ |
| 56 | تحرص الجامعة على إشراك طلبتها بالقيام بأعمال تطوعية تخدم المجتمع والبيئة المحلية. | ٣,٢٦ | ١,٣٩ | ٣,٢٢ | ٠,٩٢ |
| 57 | توفر الجامعة برامج ومساقات تقوم على خدمة البيئة المحلية | ٢,٩٩ | ٠,٩٤ | ٣,٠٨ | ٠,٩١ |
| 58 | توفر الجامعة المعلومات والبيانات المختلفة لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي عندما يطلب منها ذلك . | ٣,٢٥ | ٠,٨٨ | ٣,٢٥ | ٠,٩٠ |
| 59 | تحرص الجامعة على إشراك خبراء وأفراد من مؤسسات القطاع الخاص في تطوير ووضع خطط للبرامج التدريبية والتخصصات التي تطرحها . | ٣,٠٤ | ٠,٩٥ | ٣,٠٠ | ٠,٩٦ |
| 60 | تلبي التخصصات التي تطرحها الجامعة حاجات المجتمع وخطط التنمية الوطنية. | ٣,١٩ | ٠,٩١ | ٣,٣٧ | ٠,٨٣ |
| 61 | تدخل الجامعة في شراكة مع القطاع الخاص في بعض المشاريع الإنتاجية تدر عليها بعض الدخل. | ٢,٧٧ | ١,٠٩ | ٢,٧٣ | ٠,٨٩ |
| 62 | تتيح الجامعة مرافقها من(قاعات،مختبرات،ملاعب)لأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته مقابل مردود مادي . | ٢,٧٩ | ١,٠٩ | ٢,٥٧ | ١,٠٩ |
| 63 | توفر الجامعة برامج دراسات مسائية لأفراد المجتمع الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة في سن مبكرة من أعمارهم أو بسبب طبيعة عملهم . | ٣,١٤ | ١,٢٢ | ٢,٩٤ | ١,٣٩ |
| | **المحور ككل** | 3.12 | 0.68 | ٣,٠٦ | ٠,٧٢ |

يبين الجدول (١٣) أن الفقرة رقم (٥٥) التي نصت على " يحرص مركز الدراسات والتعليم المستمر بالجامعة على تقديم برامج ودورات تدريبية تتلاءم مع المستجدات التكنولوجية والمعرفية وتلبي حاجة المجتمع منها " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥٢) وانحراف معياري (٠,٨٦)، وجاءت الفقرة رقم (٥٠) والتي كان نصها " تقوم إدارة الجامعة بعقد ندوات وبرامج متنوعة (دينية، ثقافية، اجتماعية، صحية، زراعية) لأفراد المجتمع المحلي لتثقيفهم وتوعيتهم " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٥١) وانحراف معياري (٠,٨٧)، بينما احتلت الفقرة رقم (٦١) والتي نصت على " تدخل الجامعة في شراكة مع القطاع الخاص في بعض المشاريع الإنتاجية تدر عليها بعض الدخل" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٧٧) وانحراف معياري (١,٠٩)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المحور ككل (٣,١٢) وانحراف معياري (٠,٦٨)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة فقد احتلت الفقرة رقم (٥٠) والتي نصت على " تقوم إدارة الجامعة بعقد ندوات وبرامج متنوعة (دينية، ثقافية، اجتماعية، صحية، زراعية) لأفراد المجتمع المحلي لتثقيفهم وتوعيتهم " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٤٧) وانحراف معياري (٠,٩٥)، وجاءت الفقرة رقم (٥٥) والتي كان نصها " يحرص مركز الدراسات والتعليم المستمر بالجامعة على تقديم برامج ودورات تدريبية تتلاءم مع المستجدات التكنولوجية والمعرفية وتلبي حاجة المجتمع منها " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٤١) وانحراف معياري (٠,٩٣)، بينما احتلت الفقرة رقم (٦٢) والتي نصت على " تتيح الجامعة مرافقها من(قاعات،مختبرات،ملاعب)لأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته مقابل مردود مادي " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٥٧) وانحراف معياري (١,٠٩)، وقد بلغ

المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٠٦) وانحراف معياري (٠,٧٢ )، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

**و- المحور السادس: محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات هذا المحور، كما هي موضحة في جدول ( ١٤).

**جدول ( ١٤)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة**

| الرقم | نص الفقرة | الجامعات الرسمية | | الجامعات الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي* | الانحراف المعياري |
| ٦٤ | يعامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطلبة بدون تفرقة أو تمييز، على أساس عشائري أو ديني أو فئوي . | ٣,٧١ | ٠,٩٨ | ٣,٩٢ | ٠,٩٢ |
| 65 | يحرص أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مظاهر الحياة الاجتماعية في الجامعة . | ٣,٤٥ | ٠,٩١ | ٣,٨٦ | ٠,٧٦ |
| 66 | يبدي طلبة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مشاعر التقدير والاحترام ويعتبرونهم قدوه لهم. | ٣,٥٨ | ٠,٩٣ | ٣,٨١ | ٠,٨٩ |
| 67 | يواجه طلبة الجامعة بعض الصعوبات في الاتصال مع أعضاء هيئة التدريس. | ٢,٧١ | ٠,٩٧ | ٢,٤٦ | ١,٠٠ |
| 68 | تتعامل إدارة الجامعة مع أعضاء هيئة التدريس بشفافية وبموضوعية . | ٣,٣٤ | ٠,٨٩ | ٣,٤٥ | ٠,٩٩ |
| 69 | تتصف العلاقة ما بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالأخوة والاحترام والبعد عن الشللية. | ٣,٤١ | ٠,٨٩ | ٣,٨٨ | ٠,٩٢ |
| 70 | يتعامل طلبة الجامعة مع بعضهم البعض بحساسية تعزى لأسباب عشائرية. | ٣,٤١ | ١,١٠ | ٣,١٧ | ١,٠٥ |
| 71 | يتعامل طلبة الجامعة مع بعضهم البعض بحساسية ، تعزى لأسباب فكرية . | ٢,٥٨ | ٠,٩٩ | ٢,٤٩ | ٠,٩١ |
| | **المحور ككل** | 3.27 | 0.50 | 3.37 | 0.48 |

* الدرجة العظمى من (٥)

يبين الجدول (١٤) أن الفقرة رقم (٦٤) التي نصت على " يعامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطلبة بدون تفرقة أو تمييز، على أساس عشائري أو ديني أو فئوي " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧١) وانحراف معياري (٠,٩٨)، وجاءت الفقرة رقم (٦٦) التي كان نصها " يبدي طلبة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مشاعر التقدير والاحترام ويعتبرونهم قدوه لهم " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٥٨) وانحراف معياري (٠,٩٣)، بينما احتلت الفقرة رقم (٧١) التي نصت على " يتعامل طلبة الجامعة مع بعضهم البعض بحساسية ، تعزى لأسباب فكرية " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٥٨) وانحراف معياري (٠,٩٩)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على هذا المحور ككل (٣,٢٧) وانحراف معياري (٠,٥٠)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة فقد احتلت الفقرة رقم (٦٤) التي نصت على " يعامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطلبة بدون تفرقة أو تمييز، على أساس عشائري أو ديني أو فئوي " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٩٢) وانحراف معياري (٠,٩٢)، وجاءت الفقرة رقم (٦٩) والتي كان نصها "تتصف العلاقة ما بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالأخوة والاحترام والبعد عن الشللية " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٨٨) وانحراف معياري (٠,٩٢)، بينما احتلت الفقرة رقم (٦٧) التي نصت على " يواجه طلبة الجامعة بعض الصعوبات في الاتصال مع أعضاء هيئة التدريس " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٦) وانحراف معياري (١,٠٠)، وقد بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور ككل (٣,٣٧) وانحراف معياري (٠,٤٨ )، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

**ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:**

نص السؤال الثاني على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعزى لمتغير نوع الجامعة (رسمية، خاصة)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية حسب نوع الجامعة، على محاور الدراسة، والأداة الكلية، كما هي موضحة في جدول (١٥).

## جدول رقم (١٥)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير نوع الجامعة**

| المحاور | نوع الجامعة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | حكومية | ٢٩٣ | ٣,٥٩٤٤ | ٠,٥٥٢٦٩ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٦٠٠٦ | ٠,٥١٤٦٨ |
| المقررات الدراسية | حكومية | ٢٩٣ | ٣,٠٥٤٦ | ٠,٦١١٠٩ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٢٢٦٩ | ٠,٦١٥٠٤ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | حكومية | ٢٩٣ | ٣,٤٣٨٨ | ٠,٦٦٢٩٩ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٦١٤٥ | ٠,٦٢٣٠٩ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | حكومية | ٢٩٣ | ٣,٠٩١٩ | ٠,٦٨٥٣٧ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٣٣٧٣ | ٠,٦٨٣١٦ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | حكومية | ٢٩٣ | ٣,١٢٤٣ | ٠,٦٨٨٥١ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٠٦٥٤ | ٠,٧٢٤٠٨ |
| الطالب الجامعي | حكومية | ٢٩٣ | ٣,٢٧٣٥ | ٠,٥٠٤٩٣ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٣٧٨٠ | ٠,٤٨١٧٥ |
| الاداة الكلية | حكومية | ٢٩٣ | ٣,٢٤٨٤ | ٠,٥٤٤٠٨ |
| | خاصة | ٨٣ | ٣,٣٥٣٠ | ٠,٥٣٤٧٠ |

يبين الجدول (١٥) أن هناك فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس حسب متغير نوع الجامعة، ولمعرفة مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة، كما يبين ذلك جدول (١٦).

### جدول رقم (١٦)

### نتائج اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير نوع الجامعة

| المحور | نوع الجامعة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة ت | مستوى الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | حكومية | ٣,٥٩٤٤ | ٠,٥٥٢٦٩ | ٣٧٤ | ٠,٠٩١ | ٠,٩٢٧ |
| | خاصة | ٣,٦٠٠٦ | ٠,٥١٤٦٨ | | | |
| المقررات الدراسية | حكومية | ٣,٠٥٤٦ | ٠,٦١١٠٩ | ٣٧٤ | ٢,٢٦٤ | ٠,٠٢٤* |
| | خاصة | ٣,٢٢٦٩ | ٠,٦١٥٠٤ | | | |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | حكومية | ٣,٤٣٨٨ | ٠,٦٦٢٩٩ | ٣٧٤ | ٢,١٥٩ | ٠,٠٣١* |
| | خاصة | ٣,٦١٤٥ | ٠,٦٢٣٠٩ | | | |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | حكومية | ٣,٠٩١٩ | ٠,٦٨٥٣٧ | ٣٧٤ | ٢,٨٨٢ | ٠,٠٠٤* |
| | خاصة | ٣,٣٣٧٣ | ٠,٦٨٣١٦ | | | |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | حكومية | ٣,١٢٤٣ | ٠,٦٨٨٥١ | ٣٧٤ | ٠,٦٨٠ | ٠,٤٩٧ |
| | خاصة | ٣,٠٦٥٤ | ٠,٧٢٤٠٨ | | | |
| الطالب الجامعي | حكومية | ٣,٢٧٣٥ | ٠,٥٠٤٩٣ | ٣٧٤ | ١,٦٨٢ | ٠,٠٩٣ |
| | خاصة | ٣,٣٧٨٠ | ٠,٤٨١٧٥ | | | |
| الاداة الكلية | حكومية | ٣,٢٤٨٤ | ٠,٥٤٤٠٨ | ٣٧٤ | ١,٥٥١ | ٠,١٢٢ |
| | خاصة | ٣,٣٥٣٠ | ٠,٥٣٤٧٠ | | | |

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≥ ٠,٠٥)

يبين الجدول (١٦) أنه توجد فروقات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالـــة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة تعزى لمتغيـــر نوع الجامعة ، على محاور الدراسة ، ما عدا محاور الهيئة الأكاديمية، وعلاقة الجامعـــة مـــع المجتمع المحلي، والطالب الجامعي، والأداة الكلية وذلك لصالح تقديرات الجامعات الخاصة.

**ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:**

نص السؤال الثالث على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\geq$ $\alpha$ ٠,٠٥) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية لدرجة ممارســـة إجـــراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعزى للمتغيرات: الرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونـــوع الكلية، والخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوســـطات الحـــسابية والانحرافـــات المعياريـــة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، على المحـــاور والأداة الكليـــة، علـــى النحو التالي:

**أ) حسب متغير الرتبة الأكاديمية:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الرسمية، حسب متغير الرتبة الأكاديمية، كما هـــي موضحة في جدول (١٧).

## جدول رقم (١٧)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية على محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير الرتبة الأكاديمية**

| المحاور | الرتبة الاكاديمية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | أستاذ | ٥٩ | ٣,٦٥١٩ | ٠,٦٠٢٢١ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,٥٦٨٠ | ٠,٥٣٦١٧ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٣,٥٤٤٤ | ٠,٥٤٠٩٤ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٨٠٤٧ | ٠,٥٠٨٥٠ |
| المقررات الدراسية | أستاذ | ٥٩ | ٣,٠١٤١ | ٠,٦٩٥٣٥ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,٠٦٥٤ | ٠,٦٢٦٤٧ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٢,٩٩٣٠ | ٠,٥٧١٠٠ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٤٥٨٣ | ٠,٤٣٣٤٩ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | أستاذ | ٥٩ | ٣,٤٨٩٦ | ٠,٦٧٨١٠ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,٤٧٠١ | ٠,٧٣٨٢٧ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٣,٣٤١١ | ٠,٦٠٨٨٢ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٧٨٢١ | ٠,٦١٧٠٣ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | أستاذ | ٥٩ | ٣,١٠٢٨ | ٠,٧٤١٧٨ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,٠٩٣٣ | ٠,٧٣٦٢٤ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٣,٠٢٧٠ | ٠,٦٤١٤٦ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٤٢٠٥ | ٠,٥٩٠٢٢ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | أستاذ | ٥٩ | ٣,١٧١٩ | ٠,٨٣٨٩٠ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,١٠٢٢ | ٠,٦٩١١٤ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٣,٠٣٩٥ | ٠,٦١٩٤٤ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٥٣٨٥ | ٠,٥٢٤٩٨ |
| الطالب الجامعي | أستاذ | ٥٩ | ٣,٢٦٤٨ | ٠,٦٧٣٥٨ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,٢٤٢٣ | ٠,٤٢٥٥٥ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٣,٢٥٤٤ | ٠,٤٦٨٢٧ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٤٧٦٠ | ٠,٤١٠٨٢ |
| الاداة الكلية | أستاذ | ٥٩ | ٣,٢٦٩٣ | ٠,٦٤٦٢٦ |
| | أستاذ مشارك | ٦٥ | ٣,٢٤١٨ | ٠,٥٤٥١٥ |
| | أستاذ مساعد | ١٤٣ | ٣,١٨٣٩ | ٠,٤٩٤١٠ |
| | مدرس | ٢٦ | ٣,٥٧٢٦ | ٠,٤٥٤٨٢ |

ب) حسب متغير المسمى الوظيفي:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الحكومية، حسب متغير المسمى الوظيفي، كما هي موضحة في جدول (١٨).

جدول رقم (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير المسمى الوظيفي

| المحاور | المسمى الوظيفي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٣,٥٦٨٨ | ٠,٤٩٤٨٨ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,٦٠٣٣ | ٠,٥٧٢٣٦ |
| المقررات الدراسية | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٢,٩٧٤٨ | ٠,٥٧٨٣١ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,٠٨٢٦ | ٠,٦٢١٠٣ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٣,٤٤١٥ | ٠,٥٩٢١٢ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,٤٣٧٨ | ٠,٦٨٧٣٦ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٣,٠٧٩٨ | ٠,٦٨٧٤١ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,٠٩٦٢ | ٠,٦٨٦١٩ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٣,١٣٤٤ | ٠,٦٨٠٩٣ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,١٢٠٨ | ٠,٦٩٢٦٧ |
| الطالب الجامعي | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٣,٢٩٧٧ | ٠,٤٢٩٦٢ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,٢٦٥٠ | ٠,٥٢٩٤٣ |
| الأداة الكلية | عضو هيئة تدريس إداري | ٧٦ | ٣,٢٣٢٨ | ٠,٥١٧٠٢ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٢١٧ | ٣,٢٥٣٩ | ٠,٥٥٤٣٠ |

### ج) حسب متغير نوع الكلية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الحكومية ، حسب متغير نوع الكلية، كما هي موضحة في جدول (١٩).

**جدول رقم (١٩)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير نوع الكلية**

| المحاور | نوع الكلية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٣,٤٨٢٠ | ٠,٥٤٢٣٥ |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | ٢١٤ | ٣,٦٣٥٩ | ٠,٥٥١٩٣ |
| المقررات الدراسية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٢,٨٧١٣ | ٠,٥٤٨٣٧ |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | ٢١٤ | ٣,١٢٢٣ | ٠,٦٢٠٢٩ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٣,٢٧٨٥ | ٠,٦٢٤٧٢ |
| | كلية علوم إنسانئة واجتماعية | ٢١٤ | ٣,٤٩٧٩ | ٠,٦٦٨٢٩ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٢,٩٩٤١ | ٠,٦٥٤٠٩ |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | ٢١٤ | ٣,١٢٨٠ | ٠,٦٩٤٥٦ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٣,٠٥٧٩ | ٠,٦٦٣٧٩ |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | ٢١٤ | ٣,١٤٨٩ | ٠,٦٩٧٣٣ |
| الطالب الجامعي | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٣,١٢٣٤ | ٠,٤٤١٤٩ |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | ٢١٤ | ٣,٣٢٨٩ | ٠,٥١٦٤٤ |
| الاداة الكلية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | ٧٩ | ٣,١٢٥٩ | ٠,٥٠٠٣٢ |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | ٢١٤ | ٣,٢٩٣٧ | ٠,٥٥٣٦٤ |

### د) حسب متغير عدد سنوات الخبرة الاكاديمية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الحكومية ، حسب متغير عدد سنوات الخبرة الأكاديمية، كما هي موضحة في جدول (٢٠).

## جدول رقم (٢٠)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير عدد سنوات الخبرة الأكاديمية**

| المحاور | عدد سنوات الخبرة الأكاديمية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,٦٢٥٤ | ٠,٥٤٤٣٨ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,٦٠٥٦ | ٠,٥١٠٠٧ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٣,٥٤١٨ | ٠,٥٩٦٣٨ |
| المقررات الدراسية | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,١٣٥٩ | ٠,٥٨٥٨٨ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,١١٥٠ | ٠,٥٩٦٨٤ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٢,٨٩٣١ | ٠,٦٣١٦٧ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,٤٥٦٤ | ٠,٦٧٤٢٧ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,٥٠٥٥ | ٠,٦٠٣٨٦ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٣,٣٦٢٣ | ٠,٦٨٩٦٥ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,٠٩٣٣ | ٠,٦٨٤٢٩ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,١٦٧١ | ٠,٦٥١٤٣ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٣,٠٣١٩ | ٠,٧١٣٤١ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,١٣٠٨ | ٠,٦٤٨٥٣ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,٢٠٤٢ | ٠,٦٥٤٨٠ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٣,٠٥٣٦ | ٠,٧٦٤٨٢ |
| الطالب الجامعي | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,٣١٠٦ | ٠,٤٣١٦٨ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,٢٩٢٣ | ٠,٣٩٤١٢ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٣,٢٠٦٥ | ٠,٦٥٣٩٨ |
| الاداة الكلية | أقل من ٧ سنوات | ١٣٠ | ٣,٢٧٥٨ | ٠,٥٢٤١٠ |
| | من ٧-١٤ سنة | ٧١ | ٣,٣٠٢٩ | ٠,٤٩٦٢٣ |
| | أكثر من ١٤ سنة | ٩٢ | ٣,١٦٧٦ | ٠,٦٠٠٩١ |

تبين الجداول (١٩،١٨،١٧،٢٠) أن هناك فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية حسب متغيرات الدراسة، ولمعرفة مستويات

الدلالة الاحصائية لتلك الفروق، تم استخدام تحليل التباين المتعدد، كما يبين ذلك جـــدول رقـــم (٢١).

**جدول رقم (٢١)**

**نتائج تحليل التباين المتعدد للفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغيرات الدراسة**

| المتغيرات | المحاور | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرتبة الأكاديمية قيمة كروكسال= ٢,٥٠٤ ح=٠,٠٢٤* | الهيئة الأكاديمية | ٢,٣٠٩ | ٣ | ٠,٧٧٠ | ٢,٥٨٠ | ٠,٠٥٤ |
| | الطالب الجامعي | ٥,٠٣٧ | ٣ | ١,٦٧٩ | ٤,٩٧٣ | *٠,٠٠٢ |
| | المقررات الدراسية | ٥,٣٩٨ | ٣ | ١,٧٩٩ | ٤,٣٢٠ | *٠,٠٠٥ |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ٣,٣٢٣ | ٣ | ١,١٠٨ | ٢,٣٩٤ | ٠,٠٦٩ |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ٦,٠٨٥ | ٣ | ٢,٠٢٨ | ٤,٤٢٥ | *٠,٠٠٥ |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ١,١٨١ | ٣ | ٠,٣٩٤ | ١,٦١٢ | ٠,١٨٠ |
| | الأداة الكلية | ٣,٦٨٩ | ٣ | ١,٢٣٠ | ٤,٣٨٥ | *٠,٠٠٥ |
| المسمى الوظيفي قيمة ولكس= ٠,٢٠٨ ح=٠,٠١٤ | الهيئة الأكاديمية | ٠,٠١١ | ١ | 0.011 | ٠,٠٣٦ | ٠,٨٥٠ |
| | الطالب الجامعي | ٠,٠٠١ | ١ | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٤ | ٠,٩٥٠ |
| | المقررات الدراسية | ٠,٤٠٩ | ١ | ٠,٤٠٩ | ٠,٩٨١ | ٠,٣٢٣ |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ٠,١١٠ | ١ | ٠,١١٠ | ٠,٢٣٨ | ٠,٦٢٦ |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ٠,٣١٣ | ١ | ٣١٣. | ٠,٦٨٢ | ٠,٤١٠ |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ٠,٥٠٠ | ١ | ٠,٥٠٠ | ٢,٠٤٩ | ٠,١٥٠ |
| | الأداة الكلية | ٠,١٢٥ | ١ | ٠,١٢٥ | ٠,٤٤٦ | ٠,٥٠٥ |
| نوع الكلية | الهيئة الأكاديمية | ١,٣٥٣ | ١ | ١,٣٥٣ | ٤,٥٣٥ | *٠,٠٣٤ |
| | الطالب الجامعي | ٣,٦٠٩ | ١ | ٣,٦٠٩ | ١٠,٦٨٩ | *٠,٠٠١ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المقررات الدراسية | ٣,٠٨٥ | ١ | ٣,٠٨٥ | ٧,٤٠٦ | *٠,٠٠٧ |
| قيمة ولكس= ٢,٦٢٧ ح=٠,٠١٨* | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ١,٠٥٤ | ١ | ١,٠٥٤ | ٢,٢٧٩ | ٠,١٣٢ |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ٠,٥٢٠ | ١ | ٠,٥٢٠ | ١,١٣٤ | ٠,٢٨٨ |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ٢,٧٠٤ | ١ | ٢,٧٠٤ | ١١,٠٧١ | *٠,٠٠٠ |
| | الأداة الكلية | ١,٦٩٣ | ١ | ١,٦٩٣ | ٦,٠٣٦ | *٠,٠١٥ |
| عدد سنوات الخبرة قيمة كروكسال= ٠,٣٩٢ ح=٠,٤٠٦ | الهيئة الأكاديمية | ١,٢٦٥ | ٢ | ٠,٦٣٣ | ٢,١٢١ | ٠,١٢٢ |
| | الطالب الجامعي | ٠,٧٦٤ | ٢ | ٠,٣٨٢ | ١,١٣٠ | ٠,١٥٩ |
| | المقررات الدراسية | ٢,٤٢٨ | ٢ | ١,٢١٤ | ٢,٩١٤ | ٠,٠٥٦ |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ١,٠٧٠ | ٢ | ٠,٥٣٥ | ١,١٥٦ | ٠,٣١٦ |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ١,٧١٧ | ٢ | ٠,٨٥٩ | ١,٨٧٣ | ٠,١٥٦ |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ١,١٦٢ | ٢ | ٠,٥٨١ | ٢,٣٨٠ | ٠,٠٩٢ |
| | الأداة الكلية | ٠,٨١٢ | ٢ | ٠,٤٠٦ | ١,٤٥٠ | ٠,٢٩٥ |
| الخطأ | الهيئة الأكاديمية | ٨٥,٠١٧ | ٢٨٥ | ٠,٢٩٨ | | |
| | الطالب الجامعي | ٩٦,٢١٦ | ٢٨٥ | ٠,٣٣٨ | | |
| | المقررات الدراسية | ١١٨,٧٢٦ | ٢٨٥ | ٠,٤١٧ | | |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ١٣١,٨٥٦ | ٢٨٥ | ٠,٤٦٣ | | |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ١٣٠,٦٤٧ | ٢٨٥ | ٠,٤٥٨ | | |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ٦٩,٦٠٢ | ٢٨٥ | ٠,٢٤٠ | | |
| | الأداة الكلية | ٧٩,٩٣٢ | ٢٨٥ | ٠,٢٨٠ | | |
| الكلي | الهيئة الأكاديمية | ٣٨٧٤,٦٣٣ | ٢٩٣ | | | |
| | الطالب الجامعي | ٢٨٤٢,٩١٧ | ٢٩٣ | | | |

| | | |
|---|---|---|
| المقررات الدراسية | ٣٥٩٣,٠٨٦ | ٢٩٣ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | ٢٩٣٨,٢٣٦ | ٢٩٣ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | ٢٩٩٨,٥٢٠ | ٢٩٣ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | ٣٢١٤,١٠٩ | ٢٩٣ |
| الأداة الكلية | ٣١٧٨,٢٥٣ | ٢٩٣ |

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( α = ٠,٠٥)

يتضح من الجدول (٢١):

١. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعزى للمسمى الوظيفي عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية.

٢. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة عند جميع محاورالدراسة والأداة الكلية .

٣. توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعزى لمتغير نوع الكلية، عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية ما عدا عند محوري واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، حيث كانت الفروق لصالح كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٤. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية ما عدا عند محاور الطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه ( Scheffe) كما هو موضح في جدول رقم (٢٢).

### جدول رقم (٢٢)

### نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للفروق بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية على فقرات محاور الطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي والأداة الكلية حسب متغير الرتبة الأكاديمية

| المحور | الرتبة الأكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحور | | المتوسط الحسابي | ٣,٢٦٤٨ | ٣,٢٤٢٣ | ٣,٢٥٤٤ | ٣,٤٧٦٠ |
| الطالب الجامعي | أستاذ | ٣,٢٦٤٨ | | ٠,٠٢٢٥ | ٠,٠١٠٤ | *٠,٢١١٢ |
| | أستاذ مشارك | ٣,٢٤٢٣ | | | ٠,٠٦٩٨٣ | *٠,١٥١٧ |
| | أستاذ مساعد | ٣,٢٥٤٤ | | | | *٠,٢٢١٦ |
| | مدرس | ٣,٤٧٦٠ | | | | |
| المحور | الرتبة الأكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
| | | المتوسط الحسابي | ٣,٠١٤١ | ٣,٠٦٥٤ | ٢,٩٩٣٠ | ٣,٤٥٨٣ |
| المقررات الدراسية | أستاذ | ٣,٠١٤١ | | ٠,٠٥١٣ | ٠,٠٢١١ | *٠,٤٤٤٢ |
| | أستاذ مشارك | ٣,٠٦٥٤ | | | ٠,٠٧٢٤ | *٠,٣٩٢٩ |
| | أستاذ مساعد | ٢,٩٩٣٠ | | | | *٠,٤٦٥٣ |
| | مدرس | ٣,٤٥٨٣ | | | | |
| المحور | الرتبة الأكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
| | | المتوسط الحسابي | ٣,١٧١٩ | ٣,١٠٢٢ | ٣,٠٣٩٥ | ٣,٥٣٨٥ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | أستاذ | ٣,١٧١٩ | | ٠,٠٦٩٧ | ٠,١٣٢٤ | *٠,٣٦٦٦ |
| | أستاذ مشارك | ٣,١٠٢٢ | | | ٠,١٣٢٤ | *٠,٣٦٦٦ |
| | أستاذ مساعد | ٣,٠٣٩٥ | | | | *٠,٤٩٩٠ |
| | مدرس | ٣,٥٣٨٥ | | | | |
| المحور | الرتبة الأكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
| | | المتوسط الحسابي | ٣,٢٦٩٣ | ٣,٢٤١٨ | ٣,١٨٣٩ | ٣,٥٧٢٦ |
| الأداة الكلية | أستاذ | ٣,٢٦٩٣ | | ٠,٠٢٧٥ | ٠,٠٨٥٤ | *٠,٣٠٣٣ |
| | أستاذ مشارك | ٣,٢٤١٨ | | | ٠,٠٥٧٩ | *٠,٣٣٠٨ |
| | أستاذ مساعد | ٣,١٨٣٩ | | | | *٠,٣٨٨٧ |
| | مدرس | ٣,٥٧٢٦ | | | | |

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (∝ = ٠,٠٥)

يبين الجدول رقم (٢٢) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي بقية الرتب الأكاديمية من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس)عند جميع محاور المقارنة، والأداة الكلية.

**رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:**

نص السؤال الرابع على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعزى للمتغيرات: الرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونوع الكلية، والخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، على محاور الأداة، والأداة الكلية، على النحو التالي:

**أ) حسب متغير الرتبة الأكاديمية:**

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة، والأداة الكلية في الجامعات الخاصة، حسب متغير الرتبة الأكاديمية، كما هي موضحة في جدول (٢٣).

## جدول (٢٣)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير الرتبة الأكاديمية**

| المحاور | الرتبة الأكاديمية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | أستاذ | ١٢ | ٣,٦٧٩٥ | ٠,٤٤٥٩٣ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٨٦٢٩ | ٠,٤٦٣٢٦ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,٤٦٣٧ | ٠,٥١٩٢٨ |
| | مدرس | ١٢ | ٣,٤٢٩٥ | ٠,٤٩٤٦٨ |
| المقررات الدراسية | أستاذ | ١٢ | ٣,٣٩١٧ | ٠,٤٩٠٤٤ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٥٣٦٢ | ٠,٥٤٨٠٨ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,٠٧١٨ | ٠,٦٦١٠٣ |
| | مدرس | ١٢ | ٣,٠٣٤٧ | ٠,٥١٤٢٦ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | أستاذ | ١٢ | ٣,٦٢٩٦ | ٠,٥٥١١٦ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٨٥٩٩ | ٠,٥٩١٩٦ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,٥٣٧٠ | ٠,٦٤٢١٤ |
| | مدرس | ١٢ | ٣,٣٦١١ | ٠,٦٠١٣٩ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | أستاذ | ١٢ | ٣,٥٨٣٣ | ٠,٦١١٧٥ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٥٩٤٢ | ٠,٦٣٦٥٧ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,١٦٤٨ | ٠,٦٩٦٢٠ |
| | مدرس | ١٢ | ٣,١١٦٧ | ٠,٦٣٠٦٢ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | أستاذ | ١٢ | ٢,٩٩٤٠ | ٠,٦٦٨٩٩ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٢٢٩٨ | ٠,٧٠٣٨١ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,٠٤٧٦ | ٠,٧٧٠٢٦ |
| | مدرس | ١٢ | ٢,٨٧٥٠ | ٠,٦٩٢٦١ |
| الطالب الجامعي | أستاذ | ١٢ | ٣,٥٢٠٨ | ٠,٣٨٠٠٢ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٥٧٦١ | ٠,٥٥٨٦٩ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,٢٣٨٣ | ٠,٤٢٩٩١ |
| | مدرس | ١٢ | ٣,٣٦٤٦ | ٠,٤١٧٨٥ |
| الأداة الكلية | أستاذ | ١٢ | ٣,٤٣٤٣ | ٠,٤٨٠٣٠ |
| | أستاذ مشارك | ٢٣ | ٣,٥٩٣٤ | ٠,٥١٠٨٠ |
| | أستاذ مساعد | ٣٦ | ٣,٢٣٢٨ | ٠,٥٤١٤٠ |
| | مدرس | ١٢ | ٣,١٧١٤ | ٠,٤٨٤٥٦ |

ت) حسب متغير المسمى الوظيفي:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الخاصة، حسب متغير المسمى الوظيفي، كما هي موضحة في جدول (٢٤).

جدول رقم (٢٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير المسمى الوظيفي

| المحاور | المسمى الوظيفي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٥٦٦٨ | ٠,٤٩٨٠٠ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٦١٠٦ | ٠,٥٢٢٩٥ |
| المقررات الدراسية | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٢١٩٣ | ٠,٤٨٤٤٩ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٢٢٩٢ | ٠,٦٥٢١٢ |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٤٩١٢ | ٠,٥٧٨٩١ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٦٥١٠ | ٠,٦٣٥٣٢ |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٣٣٣٣ | ٠,٦٣٧٩٠ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٣٣٨٥ | ٠,٧٠٠٨٥ |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٠٠٧٥ | ٠,٧٦١٨٧ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٠٨٢٦ | ٠,٧١٧٨٢ |
| الطالب الجامعي | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٤٠٧٩ | ٠,٤٤٨٤٦ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٣٦٩١ | ٠,٤٩٤٢٣ |
| الاداة الكلية | عضو هيئة تدريس إداري | ١٩ | ٣,٣٢١٠ | ٠,٥٠٣٤٨ |
| | عضو هيئة تدريس غير إداري | ٦٤ | ٣,٣٦٢٥ | ٠,٥٤٧٠٨ |

) حسب متغير نوع الكلية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الخاصة، حسب متغير نوع الكلية، كما هي موضحة في جدول (25).

جدول رقم (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير نوع الكلية

| المحاور | نوع الكلية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.5769 | 0.56040 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.6126 | 0.49476 |
| المقررات الدراسية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.1935 | 0.72082 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.2439 | 0.56013 |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.5556 | 0.74750 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.6444 | 0.55448 |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.1452 | 0.73816 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.4352 | 0.63827 |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.0434 | 0.82921 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.0766 | 0.67229 |
| الطالب الجامعي | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.2723 | 0.39536 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.4318 | 0.51529 |
| الاداة الكلية | كلية علوم طبيعية وفيزيائية | 28 | 3.2787 | 0.60389 |
| | كلية علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 3.3908 | 0.49748 |

د) حسب متغير عدد سنوات الخبرة الأكاديمية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على محاور الدراسة والأداة الكلية في الجامعات الخاصة، حسب متغير عدد سنوات الخبرة الأكاديمية، كما هي موضحة في جدول (26).

## جدول رقم (26)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغير عدد سنوات الخبرة الأكاديمية**

| المحاور | عدد سنوات الخبرة الأكاديمية | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة الأكاديمية | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.6154 | 0.51025 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 3.4490 | 0.44788 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.8432 | 0.54370 |
| المقررات الدراسية | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.0452 | 0.38516 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 3.1368 | 0.59604 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.4776 | 0.65683 |
| الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.0452 | 0.41057 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 3.1368 | 0.62450 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.4776 | 0.65785 |
| واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.4619 | 0.35322 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 3.1442 | 0.66951 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.5897 | 0.75747 |
| علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.1480 | 0.54070 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 2.9419 | 0.69833 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.2253 | 0.83169 |
| الطالب الجامعي | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.2232 | 0.42511 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 3.3110 | 0.47510 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.5721 | 0.47720 |
| الاداة الكلية | أقل من 7 سنوات | 14 | 3.4145 | 0.35208 |
| | من 7-14 سنة | 43 | 3.1998 | 0.49483 |
| | أكثر من 14 سنة | 26 | 3.5731 | 0.60751 |

تبين الجداول (23،25،24 ،26) أن هناك فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة حسب متغيرات الدراسة، ولمعرفة مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام تحليل التباين المتعدد، كما يبين ذلك جدول رقم (27).

## جدول (27)

## نتائج تحليل التباين المتعدد لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الدراسة والأداة الكلية حسب متغيرات الدراسة

| المتغيرات | المحاور | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف المحسوبة | مستوى الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرتبة الأكاديمية | الهيئة الأكاديمية | 2.820 | 3 | 0.940 | 4.324 | *0.007 |
| | الطالب الجامعي | 3.932 | 3 | 1.311 | 4.154 | *0.009 |
| قيمة | المقررات الدراسية | 3.584 | 3 | 1.195 | 3.501 | *0.019 |
| كروكسال= 2.127 | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 2.937 | 3 | 0.979 | 2.394 | 0.075 |
| ح=0.039* | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 2.436 | 3 | 0.812 | 1.557 | 0.207 |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 1.162 | 3 | 0.387 | 1.828 | 0.143 |
| | الاداة الكلية | 2.469 | 3 | 0.823 | 3.331 | *0.024 |
| المسمى الوظيفي | الهيئة الأكاديمية | 0.212 | 1 | 0.212 | 0.977 | 0.326 |
| | الطالب الجامعي | 0.001 | 1 | 0.001 | 0.002 | 0.966 |
| قيمة | المقررات الدراسية | 0.437 | 1 | 0.437 | 1.281 | 0.261 |
| ولكس= 0.291 | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 0.145 | 1 | 0.145 | 355. | 0.553 |
| ح=0.558 | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 0.004 | 1 | 0.004 | 0.008 | 0.929 |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 0.002 | 1 | 0.002 | 0.007 | 0.933 |
| | الأداة الكلية | 0.073 | 1 | 0.073 | 0.295 | 0.589 |
| نوع الكلية | الهيئة الأكاديمية | 0.001 | 1 | 0.001 | 0.024 | 0.876 |
| قيمة | الطالب الجامعي | 0.001 | 1 | 0.001 | 0.002 | 0.966 |
| ولكس= 0.273 | المقررات الدراسية | 0.028 | 1 | 0.028 | 0.241 | 0.625 |
| ح=0.0.593 | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 0.923 | 1 | 0.923 | 2.256 | 0.137 |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 0.002 | 1 | 0.002 | 0.004 | 0.948 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 0.468 | 1 | 0.468 | 2.210 | 0.141 |
| | الأداة الكلية | 0.112 | 1 | 0.112 | 0.454 | 0.502 |
| عدد سنوات الخبرة قيمة كروكسال= 2.408 ح= 0.031* | الهيئة الأكاديمية | 2.543 | 2 | 1.271 | 5.848 | 0.004* |
| | الطالب الجامعي | 3.774 | 2 | 1.887 | 5.979 | 0.004* |
| | المقررات الدراسية | 3.387 | 2 | 1.693 | 4.963 | 0.009* |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 2.410 | 2 | 1.205 | 2.947 | 0.059 |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 2.741 | 2 | 1.371 | 2.629 | 0.079 |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 0.538 | 2 | 0.269 | 1.270 | 0.282 |
| | الأداة الكلية | 2.377 | 2 | 1.188 | 4.809 | 0.011* |
| الخطأ | الهيئة الأكاديمية | 16.305 | 75 | 0.217 | | |
| | الطالب الجامعي | 23.668 | 75 | 0.316 | | |
| | المقررات الدراسية | 25.592 | 75 | 0.341 | | |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 30.674 | 75 | 0.409 | | |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 39.110 | 75 | 0.521 | | |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 15.895 | 75 | 0.212 | | |
| | الأداة الكلية | 18.532 | 75 | 0.247 | | |
| الكلي | الهيئة الأكاديمية | 1097.734 | 83 | | | |
| | الطالب الجامعي | 895.292 | 83 | | | |
| | المقررات الدراسية | 1116.173 | 83 | | | |
| | واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية | 962.716 | 83 | | | |
| | علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي | 822.918 | 83 | | | |
| | الواقع الاجتماعي داخل الجامعة | 966.141 | 83 | | | |
| | الأداة الكلية | 956.559 | 83 | | | |

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( α = 0.05)

يتضح من الجدول (27):

1. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ومتغير نوع الكلية.

2. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، عند جميع المحاور، ما عدا عند المحاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، والأداة الكلية، ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول رقم (28).

**جدول رقم (28)**

**نتائج اختبار شيفيه (Scheffe ) للفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية والأداة الكلية حسب متغير الرتبة الأكاديمية**

| المحور | الرتبة الاكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي | 3.6795 | 3.8629 | 3.4637 | 3.4295 |
| الهيئة الأكاديمية | أستاذ | 3.6795 | | 0.1834 | *0.2158 | *0.2500 |
| | أستاذ مشارك | 3.8629 | | | *0.3992 | *0.4334 |
| | أستاذ مساعد | 3.4637 | | | | 0.0342 |
| | مدرس | 3.4295 | | | | |
| المحور | الرتبة الاكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
| | | المتوسط الحسابي | 3.5208 | 3.5761 | 3.2383 | 3.3646 |
| الطالب الجامعي | أستاذ | 3.5208 | | 0.0553 | *0.2825 | *0.1562 |
| | أستاذ مشارك | 3.5761 | | | *0.3378 | *0.2115 |
| | أستاذ مساعد | 3.2383 | | | | 0.1263 |
| | مدرس | 3.3646 | | | | |
| المحور | الرتبة الأكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي | 3.3917 | 3.5362 | 3.0718 | 3.0347 |
| المقررات الدراسية | أستاذ | 3.3917 | | 0.1445 | 0.3199* | 0.3570* |
| | أستاذ مشارك | 3.5362 | | | 0.4644* | 0.5015* |
| | أستاذ مساعد | 3.0718 | | | | 0.0371 |
| | مدرس | 3.0347 | | | | |
| المحور | الرتبة الأكاديمية | | أستاذ | أستاذ مشارك | أستاذ مساعد | مدرس |
| | | المتوسط الحسابي | 3.4343 | 3.5934 | 3.2328 | 3.1714 |
| المقررات الدراسية | أستاذ | 3.4343 | | 0.1591 | 0.2015* | 0.2629* |
| | أستاذ مشارك | 3.5934 | | | 0.3606* | 0.4220* |
| | أستاذ مساعد | 3.2328 | | | | 0.0614 |
| | مدرس | 3.1714 | | | | |

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (∝ = 0.05)

يبين الجدول رقم (28) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، مدرس) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ). كما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، مدرس) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) عند جميع محاور المقارنة، والأداة الكلية.

3. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة ، عند جميع المحاور، ما عدا عند محاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، والأداة الكلية ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول رقم (29).

## جدول (29)

**نتائج اختبار شيفيه (Scheffe ) للفروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على فقرات محاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية والأداة الكلية حسب متغير عدد سنوات الخبرة الأكاديمية**

| المحور | الخبرة الأكاديمية | | أقل من 7 سنوات | من 7-14 سنة | أكثر من 14 سنة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابي | 3.6154 | 3.4490 | 3.8432 |
| الهيئة الأكاديمية | أقل من 7 سنوات | 3.6154 | | 0.1664 | 0.2278* |
| | من 7-14 سنة | 3.4490 | | | 0.3942* |
| | أكثر من 14 سنة | 3.8432 | | | |
| المحور | الخبرة الأكاديمية | | أقل من 7 سنوات | من 7-14 سنة | أكثر من 14 سنة |
| | | المتوسط الحسابي | 3.2232 | 3.3110 | 3.5721 |
| الطالب الجامعي | أقل من 7 سنوات | 3.2232 | | 0.0878 | 0.3489* |
| | من 7-14 سنة | 3.3110 | | | 0.2611* |
| | أكثر من 14 سنة | 3.5721 | | | |
| المحور | الخبرة الأكاديمية | | أقل من 7 سنوات | من 7-14 سنة | أكثر من 14 سنة |
| | | المتوسط الحسابي | 3.0452 | 3.1368 | 3.4776 |
| المقررات الدراسية | أقل من 7 سنوات | 3.0452 | | 0.0916 | 0.4324* |
| | من 7-14 سنة | 3.1368 | | | 0.3408* |
| | أكثر من 14 سنة | 3.4776 | | | |
| المحور | الخبرة الأكاديمية | | أقل من 7 سنوات | من 7-14 سنة | أكثر من 14 سنة |
| | | المتوسط الحسابي | 3.4145 | 3.1998 | 3.5731 |
| الأداة الكلية | أقل من 7 سنوات | 3.4145 | | 0.2147 | 0.1586 |
| | من 7-14 سنة | 3.1998 | | | 0.3733* |
| | أكثر من 14 سنة | 3.5731 | | | |

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (∝ = 0.05)

يبين الجدول رقم (29) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أكثر من 14 سنة) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية

(أقل من 7 سنوات، من 7-14 سنة ) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أكثر من 14 سنة)، عند جميع محاور المقارنة، والأداة الكلية.

**خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:**

نص السؤال الخامس على: ما سبل تطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية للجامعات الرسمية والخاصة، المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمقترحات أعضاء هيئة التدريس لتطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية في لجامعات الرسمية والخاصة، حيث كانت على النحو التالي:



**جدول (30)**

**التكرارات والنسب المئوية المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس لتطوير محور الهيئة الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة**

| الرقم | المقترحات | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 1 | أن تعمل الجامعة على إلحاق أعضاء هيئة التدريس فيها بالورش والمؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية. | 162 | 5.77% | 73 | 6.19 % | 235 | .89% |
| 2 | أن تعتمد الجامعات عند تعيين أعضاء هيئة التدريس فيها معايير ثابتة تقوم على الكفاءة والخبرة وبعيدة عن المحسوبية. | 154 | 5.49% | 63 | 5.34 % | 217 | .44% |
| 3 | أن تعمل الجامعات على اعادة النظر في نظام الترقيات لاعضاء هيئة التدريس المتبع لديها، وأن لا يعتمد فقط على الابحاث التي يقدمها اعضاء هيئة التدريس وأن يعتمد على جوانب ابداعية اخر . | 155 | 5.52% | 62 | 5.26 % | 217 | .44% |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | أن تعمل الجامعة على تحسين الاوضاع المادية لاعضاء هيئة التدريس. | 150 | 5.34% | 62 | 5.26 % | 212 | 5.32% |
| 5 | أن تستخدم اعضاء هيئة التدريس اساليب حديثة في التعلم والبعد عن اسلوب التلقين. | 154 | 5.49% | 56 | 4.75 % | 210 | 5.27% |
| 6 | أن توفر الجامعات مجلات محكمة تكون موضوعية في تقييم ونشر ابحاث اعضاء هيئة التدريس فيها. | 149 | 5.31% | 60 | 5.09 % | 209 | 5.24% |
| 7 | أن تلحق الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالدورات اللازمة لتنميتهم وتأهيلهم للعمل الاكاديمي | 142 | 4.06% | 65 | 5.51 % | 207 | 5.19% |
| 8 | أن يواكب اعضاء هيئة التدريس التطورات والتجديدات المستمرة في تخصصاتهم. | 146 | 4.20% | 59 | 5.00 % | 205 | 5.14% |
| 9 | أن يتاح لاعضاء هيئة التدريس التبادل الثقافي والاكاديمي بين الجامعات الحكومية والخاصة والجامعات العالمية المرموقة. | 147 | 5.24% | 53 | 4.50 % | 200 | 5.02% |
| 10 | أن تعمل الجامعات على تقليل العبء التدريسي لاعضاء هيئة التدريس ليتسنى لهم القيام بالبحث العلمي. | 140 | 4.99% | 52 | 4.41 % | 192 | 4.81% |
| 11 | أن تعمل الجامعة على تكريم اعضاء هيئة التدريس المتميزين فيها ماديا ومعنويا. | 132 | 4.70% | 58 | 4.92 % | 190 | 4.76% |
| 12 | أن تعمل الجامعات على اعتماد معايير موضوعية ثابتة في تقويم اداء اعضاء هيئة التدريس. | 138 | 4.91% | 51 | 4.33 % | 189 | 4.74% |
| 13 | أن توفر الجامعة الامن الوظيفي لاعضاء هيئة التدريس فيها | 127 | 4.52% | 60 | 5.09 % | 187 | 4.69% |
| 14 | أن تسهل الجامعات لاعضاء هيئة التدريس فرص الحصول على اجازة التفرغ العلمي. | 131 | 4.67% | 54 | 4.58 % | 185 | 4.64% |
| 15 | أن توفر الجامعات الحرية الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس. | 132 | 4.70% | 51 | 4.33 % | 183 | 4.59% |
| 16 | أن ينوع اعضاء هيئة التدريس في اساليب التقويم للطلبة. | 130 | 4.63% | 51 | 4.33 % | 181 | 4.54% |
| 17 | أن تشرك الجامعة اعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الادارية المتعلقة في رسم سياساتها المختلفة. | 132 | 4.70% | 48 | 4.07 % | 180 | 4.52% |
| 18 | أن تطبق الجامعات معايير ضبط الجودة الشاملة وتتقيد بها. | 127 | 4.52% | 52 | 4.41 % | 179 | 4.49% |
| 19 | أن يتم تعيين العمداء ورؤساء الاقسام في الكليات الجامعية بالانتخاب. | 130 | 4.63% | 48 | 4.07 % | 178 | 4.46% |
| 20 | أن تعمل وزارة التعليم العالي على تقليل سلطة المستثمرين المتنفذين في الجامعات الخاصة على | 127 | 4.52% | 50 | 4.24 % | 177 | 4.44% |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المواقع الادارية المهمة. | | | | | | |
| 21 | أن تتساو معايير اعتماد الجامعات الحكومية والخاصة. | 0 | 0 | 51 | 4.33 % | 51 | .28% |
| **المجموع** | | 2805 | 100% | 1179 | 100% | 2984 | 100% |

**جدول (31)**

**التكرارات والنسب المئوية المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس لتطوير محور الطالب الجامعي في الجامعات الرسمية والخاصة**

| الرقم | المقترحات | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 1 | أن تعيد الجامعات النظر في اسس القبول الجامعي للطلبة الملتحقين بها من مرحلة التوجيهي، والغاء الاستثناءات في قبولهم . | 152 | 12.00% | 71 | 13.92% | 223 | 12.55% |
| 2 | أن تعمل الجامعة على تشجيع الطلبة للقيام بالبحث العلمي في المواضيع التي تتعلق بواقع المجتمع ودعمهم ماديا ومعنويا. | 145 | 11.44% | 65 | 12.75% | 210 | 11.82% |
| 3 | أن تعمل الجامعة على زيادة الحريات المعطاة للطلبة( حرية النقد والتعبير عن ارائهم، وتقبل اراء الاخرين، وحرية اختيار المساق الاكاديمي). | 151 | 11.92% | 54 | 10.59% | 205 | 11.54% |
| 4 | أن تتبنى الجامعة الطلبة المبدعين والمتميزين منهم بابتعاثهم لتكملة تحصيلهم العلمي واشراكهم في الندوات والمؤتمرات العلمية الهادفة. | 149 | 11.76% | 55 | 10.78% | 204 | 11.48% |
| 5 | أن تشجع الجامعة الطلبة بالاعتماد على انفسهم بالحصول على المعرفة من خلال التعلم الذاتي. | 140 | 11.05% | 62 | 12.16% | 202 | 11.37% |
| 6 | أن تلتزم الجامعة بتحديد حد اعلى | 137 | 10.81% | 54 | 10.59% | 191 | 10.75% |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لعدد الطلبة في الشعب التدريسية. | | | | | | |
| 7 | أن يشجع اعضاء هيئة التدريس عملية التنافس الشريف بين الطلبة، من خلال اجراء مسابقات اكاديمية لهم وتخصيص جوائز للفائزين منهم. | 133 | 10.50% | 48 | 9.41% | 181 | 10.19% |
| 8 | أن تشرك الجامعة الطلبة في اعداد الخطة الدراسية للمقررات الجامعية. | 133 | 10.50% | 48 | 9.41% | 181 | 10.19% |
| 9 | أن توفر الجامعة البيئة المناسبة لتعلم الطلبة. | 127 | 10.02% | 53 | 10.39% | 180 | 10.13% |
| | **المجموع** | 1267 | 100.00% | 510 | 100.00% | 1777 | 100.00% |

جدول رقم (32)

**التكرارات والنسب المئوية المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس لتطوير محور المقررات الدراسية في الجامعات الرسمية والخاصة**

| الرقم | المقترحات | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 1 | أن تعمل الجامعة على اعادة تقييم للمقررات الجامعية بين حين وآخر، لتبين مد فاعليتها، والعمل على تطويرها لتواكب المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية. | 188 | 13.19% | 92 | 16.14% | 280 | 14.04% |
| 2 | أن توفر الجامعة في مكتبتها المركزية المراجع العربية والاجنبية والمجلات والدوريات المختلفة، وقواعد البيانات الاليكترونية | 157 | 11.02% | 60 | 10.53% | 217 | 10.88% |
| 3 | أن تعمل الجامعة على ربط المقررات الجامعية بواقع الحياة العملية( ربط الجانب النظري بالجانب العملي) وأن تكون ذات صلة بالواقع، وتتماشى مع خطط تنمية المجتمع. | 144 | 10.11% | 63 | 11.05% | 207 | 10.38% |
| 4 | أن تركز المقررات الجامعية على تنمية القيم الدينية والوطنية والحضارية لد طلبتها، وأن | 137 | 9.61% | 59 | 10.35% | 196 | 9.82% |

| الرقم | المقترحات | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكون نابعة من فلسفة المجتمع. | | | | | | |
| 5 | أن تعمل الجامعة على حوسبة المقررات الجامعية. | 137 | 9.61% | 54 | 9.47% | 191 | 9.57% |
| 6 | أن لا يعتمد اعضاء هيئة التدريس علـــى مراجــع محددة في تدريس مساقاتهم وأن يعتمدوا مراجـــع متعددة. | 142 | 9.96% | 48 | 8.42% | 190 | 9.52% |
| 7 | أن تعمل الجامعة على بيان الاهداف المنشودة للمقررات الدراسية. | 133 | 9.33% | 48 | 8.42% | 181 | 9.07% |
| 8 | أن تركز المقررات الجامعية على جميع الجوانب المعرفية والانفعالية والمهارية لد الطلبة. | 132 | 9.26% | 48 | 8.42% | 180 | 9.02% |
| 9 | أن تعمل الجامعة على زيادة استخدام اللغة الانجليزية في المقررات الجامعية | 127 | 8.91% | 50 | 8.77% | 177 | 8.87% |
| 10 | أن تعمل الجامعة على تطوير الخطط الدراسية في ضوء اقتصاد المعرفة. | 128 | 8.98% | 48 | 8.42% | 176 | 8.82% |
| | | 1425 | 100% | 570 | 100% | 1995 | 100.00% |

**جدول رقم(33)**

**التكرارات والنسب المئوية المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس لتطوير محور البحث العلمي في الجامعات الرسمية والخاصة**

| الرقم | المقترحات | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 01 | أن تعمل الجامعة على دعم البحث العلمي وتمويله، وتوفير الادوات اللازمة له. | 205 | 19.45% | 81 | 19.15% | 286 | 19.36% |
| 02 | أن تعمل الجامعة على تشجيع اعضاء هيئة التدريس فيها للقيام بالبحث العلمي، وأن تقدم لهم مكافئات مادية ومعنوية. | 162 | 15.37% | 78 | 18.44% | 240 | 16.25% |
| 03 | أن توظف الجامعة البحوث العلمية لتناول المشكلات التي يواجهها المجتمع، وفي الميدان الاكاديمي. | 149 | 14.14% | 56 | 13.24% | 205 | 13.88% |
| 04 | أن تشجع الجامعة البحث العلمي المشترك(الجماعي) الذي يجريه اعضاء هيئة التدريس في الجامعة ومع الشركات. | 135 | 12.81% | 55 | 13.00% | 190 | 12.86% |
| 05 | أن تقوم الجامعات بانشاء مراكز بحثية متخصصة( بنك للمعلومات). | 136 | 12.90% | 52 | 12.29% | 188 | 12.73% |





الصفحة 174 مفقودة من المصدر

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العشائرية والفئوية. | | | | | | |
| 07 | أن يتم تعيين ادارات الجامعات حسب معايير واسس ثابتة تعتمد على الكفاءة والخبرة، وعدم حكرها على منطقتها الجغرافية. | 143 | 13.59% | 52 | 12.41% | 195 | 13.26% |
| | **المجموع** | 1052 | 100.00% | 419 | 100.00% | 1471 | 00.00% |

**جدول (35)**

**التكرارات والنسب المئوية المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس لتطوير محورعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي في الجامعات الرسمية والخاصة**

| الرقم | المقترحات | الجامعات الحكومية | | الجامعات الخاصة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 01 | أن تعمل الجامعة على انشاء لجان مشتركة مع افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للتعرف على مشكلاته وحاجاته ودراستها ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها. | 172 | 14.54% | 76 | 16.38% | 248 | 15.06% |
| 02 | أن تقوم الجامعة بتنظيم زيارات دورية لطلبتها واعضاء هيئة التدريس فيها لأفراد ومؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة لتثقيفهم في كافة المجالات( الصحية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية) . | 168 | 14.20% | 73 | 15.73% | 241 | 14.63% |
| 03 | أن تشرك الجامعة مختصين وخبراء من افراد المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة في المساهمة في القرارات الادارية والاكاديمية المتعلقة في رسم سياسات الجامعة المستقبلية وتنفيذها. | 152 | 12.85% | 57 | 12.28% | 209 | 12.69% |
| 04 | أن تعمل الجامعة من خلال مركز التدريب المستمر فيها على عقد دورات وبرامج تدريبية تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة وتلبي حاجة المجتمع منها. | 139 | 11.75% | 56 | 12.07% | 195 | 11.84% |
| 05 | أن تقدم شركات ومؤسسات القطاع الخاص الدعم المادي لمساعدتها أداء الادوار المطلوبة منها تجاه المجتمع. | 142 | 12.00% | 48 | 10.34% | 190 | 11.54% |
| 06 | أن تدخل الجامعات في خططها التعليمية مساقات خدمة المجتمع، والتي تساهم في تنمية مفهوم خدمة المجتمع لد طلبتها. | 137 | 11.58% | 52 | 11.21% | 189 | 11.48% |
| 07 | أن تعمل الجامعات على اقامة مشاريع انتاجية | 137 | 11.58% | 51 | 10.99% | 188 | 11.41% |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مشتركة مع افراد ومؤسسات القطاع الخاص تدر عليها بعض الربح. | | | | | | |
| 08 | أن تعمل الجامعات على انشاء مراكز استشارات فيها تقدم الخدمة لافراد ومؤسسات المجتمع المحلي بأجور رمزية. | 136 | 11.50% | 51 | 10.99% | 187 | 11.35% |
| | المجموع | 1183 | 100.00% | 464 | 100.00% | 1647 | 00.00% |

تبين الجداول (30، 31، 32، 33، 34، 35 ) اقتراحات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لتطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، حيث بلغ مجموع الاقتراحات (62) اقتراح، توزعت على محاور الدراسة كما يلي:

- محور الهيئة الأكاديمية(21) اقتراح، إذ حصل اقتراح "أن تعمل الجامعة على إلحاق أعضاء هيئة التدريس فيها بالورش والمؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية"، على أعلى نسبة تكرار بين المقترحات.
- محور الطالب الجامعي(9) اقتراحات، إذ حصل اقتراح " أن تعيد الجامعات النظر في أسس القبول الجامعي للطلبة الملتحقين بها من مرحلة التوجيهي، وإلغاء الاستثناءات في قبولهم" على أعلى نسبة تكرار بين المقترحات.
- محور المقررات الدراسية(10) اقتراحات، إذ حصل اقتراح " أن تعمل الجامعة على إعادة تقييم للمقررات الجامعية بين حين وآخر، لتبين مدى فاعليتها، والعمل على تطويرها لتواكب المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية " على أعلى نسبة تكرار بين المقترحات.
- محور البحث العلمي(7) اقتراحات، إذ حصل اقتراح " أن تعمل الجامعة على دعم البحث العلمي وتمويله، وتوفير الأدوات اللازمة له" على أعلى نسبة تكرار بين المقترحات.
- محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة(7) اقتراحات، إذ حصل اقتراح " أن تعمل إدارة الجامعة على زيادة التواصل مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال عقد اللقاءات المستمرة معهم، وتنظيم رحلات تثقيفية علمية جماعية لهم" على أعلى نسبة تكرار بين المقترحات.
- محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي(8) اقتراحات، إذ حصل اقتراح "أن تعمل الجامعة على إنشاء لجان مشتركة مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي للتعرف على مشكلاته وحاجاته ودراستها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها"، على أعلى نسبة تكرار بين المقترحات.

# الفصل الخامس

# مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضا لمناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، إضافة إلى التوصيات التي خلص إليها الباحث في ضوء هذه النتائج.

**أولا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:**

نص السؤال على: ما تقدير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها؟

للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الرسمية والخاصة، لدرجة ممارسة إجراءات المحاور الأكاديمية والاجتماعية فيها، وذلك من خلال ستة محاور، وكما هو مبين في الجدول رقم (8). ويتضح من الجدول رقم(8) أن المتوسط الحسابي للمحاور الستة للجامعات الحكومية مقداره (3.24) وهو بدرجة (متوسطة)، وكان المتوسط الحسابي للمحاور الستة للجامعات الخاصة مقداره(3.35) وهو بدرجة متوسطة.

وقد كانت المتوسطات الحسابية للمحاور الستة للجامعات الحكومية تتراوح ما بين (3.59) حدا أعلى لمحور الهيئة الأكاديمية و(3.05) حدا أدنى لمحور الطالب الجامعي، وقد جاء ترتيب المحاور كما يلي:

محور الهيئة الأكاديمية بالدرجة الأولى، يليه محور المقررات الدراسية، ثم محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة، ثم محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، ثم محور واقع البحث العلمي، ثم المحور الأخير محور الطالب الجامعي.

أما الجامعات الخاصة، فقد كانت المتوسطات الحسابية لها تتراوح ما بين(3.61) حدا أعلى لمحور المقررات الدراسية و(3.06) حدا أدنى لمحور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، وقد جاء ترتيب المحاور كما يلي:

محور المقررات الدراسية بالدرجة الأولى، ثم يليه محور الهيئة الأكاديمية، ثم محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة، ثم محور واقع البحث العلمي، ثم محور الطالب الجامعي، ثم المحور الأخير علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي.

وقد كانت متوسطات المحاور للجامعات الحكومية والخاصة كما يلي:

**المحور الأول: محور الهيئة الأكاديمية:**

يتضح من الجدول رقم (8) أن محور الهيئة الأكاديمية للجامعات الحكومية احتل المرتبة الأولى بين محاور الدراسة للجامعات الحكومية، والمرتبة الثانية للجامعات الخاصة، وكلاهما بدرجة( كبيرة). وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة راضون ومقتنعون بالأدوار التي يقومون بها، وبالأدوار الموكلة إليهم من قبل إدارة الجامعة، وان هناك تقارباً في وجهات نظرهم.

ويتضح من الجدول رقم(9) أن متوسطات فقراته تراوحت ما بين: (2.89-4.09) للجامعات الحكومية، و (4.22- 2.78)، للجامعات الخاصة. وقد جاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الأولى للجامعات الحكومية، وتنص على " تتحقق العدالة في توزيع نصاب التدريس بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة( أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد،مدرس)" بمتوسط

حسابي وقدره (4.09) وهو بدرجة (كبيرة)، كما احتلت نفس الفقرة المرتبة الأولى في لجامعات الخاصة بمتوسط حسابي وقدره(4.22) وهو بدرجة كبيرة.

وقد يعز ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة راضون بالعبء التدريسي المخصص لهم من قبل إدارة الجامعة، ومدر كون ومقتنعون بأن إدارة الجامعة تعمل على توخي الدقة والحذر، وتحمل المسؤولية والعدل في توزيع نصاب التدريس بينهم، مما يؤدي إلى ارتياحهم وارتفاع الروح المعنوية لديهم .

وهذا يتفق مع دراسة طعيمة والبندري(2004)، ومحمد (2007).

وجاءت الفقرة رقم(12) بالمرتبة الثانية في الجامعات الحكومية، وكان نصها" يركز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على أسلوب المحاضرة "، بمتوسط حسابي مقداره(4.03) وهو بدرجة كبيرة، كما احتلت نفس الفقرة المرتبة الثانية في الجامعات الخاصة بمتوسط حسابي مقداره (3.88) وهو بدرجة( كبيرة).

وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ما زالوا لغاية ألآن يركزون على الطريقة التقليدية في التدريس الجامعي، والمتمثلة بالاعتماد على أسلوب "المحاضرة" مع ان هناك طرقاً أخر يمكن أن يلجأ إليها أعضاء هيئة التدريس، قد تكون فائدتها أكثر انعكاسا على الطلبة، كما يفسر الباحث ذلك إلى قلة إلمام أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات الأردنية بطرق التدريس الأخر ، وأن استخدامهم لطريقة المحاضرة أسهل وأيسر لـ ديهم من الطرق الأخر ، بالنسبة للوقت والجهد المبذول.

وهذا يتفق مع دراسة البشايرة والرواضية والسلطاني(2005)، ومحافظة(2002).

أما الفقرات ( 1، 13، 11، 10، 7، 5، 12)، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.82 – 3.54) على التوالي ضمن درجة تقدير( كبيرة)، كما يراه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية.

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى امتلاك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية المهارات والكفاءات العلمية، وتمكنهم من تخصصاتهم، وقدرتهم على النمو والتطور الذاتي المستمر، وقدرتهم على التعامل مع التقنيات التكنولوجية واستيعابها والإفادة منها في عملية التدريس الجامعي، وإجراء البحوث العلمية، كما يفسر ذلك رضا أعضاء هيئة التدريس عن تلك الأدوار التي يقومون بها، وأنهم يقومون بتحقيق أهداف تلك الأدوار بدرجة عالية من الإتقان.

وهذا يتفق مع دراسة طعيمة والبندري(2004)، ودراسة العمري(2005) التي تبين أن جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك يستعينون بالانترنت في عملهم، ودراسة محمد(2007) التي تبين تمكن أعضاء هيئة التدريس من تخصصاتهم في الجامعات المصرية، ودراسة بوثما وريتا (Botma & Rta ,2001 ).

أما الفقرات ذوات الأرقام (4 ، 9 ، 6، 8)، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين( 3.48– 2.89) على التوالي وضمن درجة تقدير( متوسطة) كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها.

وهذا يتفق مع دراسة الرفوع وسليمان (2005)، ودراسة محافظة(2002)اللتين تبينان مواجهة أعضاء هيئة التدريس بعض المشكلات الفنية في استخدام التقنيات الحديثة.

وقد يعزو الباحث ذلك إلى ما يلي:

ما زالت المعايير التي تعتمدها الجامعات الحكومية في تقويم أداء هيئة التدريس، بحاجة إلى إعادة صياغة وهي في شكلها الحالي لا تلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس.

نظام الترقيات المتبع في الجامعات الحكومية بحاجة إلى إعادة نظر، ولا يلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس، وينبغي على إدارات الجامعات الحكومية اعتماد معايير جديدة في نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس فيها بشكل يلبي طموحاتهم، حيث إن المعايير الحالية التي تعتمدها الجامعات في نظام الترقيات تركز على نشر أبحاث لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية محكمة، كما ينبغي الأخذ بالنشاطات الأكاديمية الأخر لترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

يمتلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخبرات والكفاءات التكنولوجية الحديثة، وهم قادرون على التعامل معها في عملهم بكفاءة، الا أنهم يواجهون بعض المشكلات الفنية في استخدام التكنولوجيا والتعامل معها مثل:(قلة إلمامهم باللغة الانجليزية واستخدام الكمبيوتر).

أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة على محور الهيئة الأكاديمية:

فقد حصلت فقراتها( 10، 5، 11، 7، 1، 13، 4، 9) على متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.84- 3.54)، على التوالي ضمن درجة تقدير (كبيرة)، كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها.

هذا يتفق مع دراسة طعيمة والبندري(2004)، ودراسة العمري(2005) التي تبين أن جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك يستعينون بالانترنت في عملهم، ودراسة محمد(2007) التي تبين تمكن أعضاء هيئة التدريس من تخصصاتهم في الجامعات المصرية.

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى:

قناعة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة ورضاهم عن الأدوار التي يقومون بها، وتتمثل في حرصهم الدقيق على التخطيط المسبق لمحاضراتهم بشكل مستمر ومسؤول،

كما يفسر ذلك امتلاكهم للمهارات والكفايات العلمية في تخصصاتهم، بمتوسط أعلى من الجامعات الحكومية، ويفسر الباحث ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة ربما يحاولون أن يعطوا انطباعاً ممتازاً عن أنفسهم وعن جامعاتهم بشكل اكبر من الجامعات الحكومية، حتى ينالوا رضا إدارات جامعاتهم.

كما يفسر ذلك بأن الجامعات الخاصة تختار أعضاء هيئة التدريس لديها ممن يملكون الخبرات الواسعة والمهارات العلمية المتميزة، حتى تحصل على سمعة جيدة، وتقدر على المنافسة بعضها مع بعض من ناحية، ومع الجامعا ت الحكومية من ناحية أخر .

كما يتضح من النتائج أن المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي تتعلق بتعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة اقل منه في الجامعات الحكومية، وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن إجراءات التعيين التي تعتمدها الجامعات الحكومية أدق منها في الجامعات الخاصة، وأنها تخضع لإجراءات وقيود شديدة.

أما الفقرات( 6 ، 2 ، 8) فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين( 3.31- 2.78) على التوالي ضمن درجة تقدير ( متوسطة)، كما يراه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات فيها، كما يتضح من النتائج أن الفقرة رقم(8) حصلت على المرتبة الأخيرة في الجامعات الحكومية والخاصة.

وهذا يتفق مع دراسة الرفوع وسليمان (2005)، ودراسة محافظة(2002)اللتين تبينان مواجهة أعضاء هيئة التدريس لبعض المشكلات الفنية في استخدام التقنيات الحديثة.

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى:

إلمام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وقدرتهم على التعامل معها ومواكبتها، إلا أنهم يواجهون بعض العقبات مثل : قلة إلمامهم باللغة الانجليزية واستخدام الحاسب الآلي، أما بخصوص نظام الترقيات المتبع في الجامعات الأردنية، فلا يلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة، كما يتضح للباحث من هذه النتائج بأن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة غير راضين عن سياسة جامعاتهم بخصوص إلحاقهم بدورات تؤهلهم للعمل الأكاديمي، وقد جاءت تقديراتهم بدرجة (متوسطة)، بينما جاءت تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لهذا المحور بدرجة (كبيرة)، ويدل ذلك على أن الجامعات الحكومية تعطي اهتماماً أكبر بتأهيل أعضاء هيئة التدريس لديها، وقد يعزو الباحث ذلك بأن هذه الدورات تكلف مبالغ كبيرة، وأن الجامعات الخاصة من سياساتها التقليل من الإنفاق لديها بقدر الإمكان، بوصفها جامعات استثمارية، كذلك يوجد في الجامعات الحكومية قسم خاص يعمل على تأهيل أعضاء هيئة التدريس فيها.

**المحور الثاني: محور الطالب الجامعي:**

يتضح من الجدول رقم(10) أن متوسطات فقراته تراوحت ما بين (2.42-3.48) للجامعات الحكومية، و(2.55-3.78) للجامعات الخاصة، وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات المحور ككل(3.05)، في الجامعات الحكومية، و(3.22) في الجامعات الخاصة وكلاهما تقديره بدرجة (متوسطة).

وقد جاءت الفقرة رقم(15) بالمرتبة الأولى للجامعات الحكومية، وهي تنص على " يستخدم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أسلوب الثواب والعقاب لإثارة دافعية الطلبة"، بمتوسط

حسابي قدره(3.48)، وهو بدرجة (متوسطة). وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن الطالب الجامعي في تصور أعضاء هيئة التدريس بحاجة إلى الاهتمام والتركيز عليه، وذلك من خلال العمل على تحفيزه على التعلم والتطور والنمو الذاتي والبحث، وكذلك مكافأة الطالب المجد بتمييزه في العلامة عن غيره من بقية الطلبة، أو تحفيزه معنويا من خلال المدح والثناء، كما يفسر ذلك أن أعضاء هيئة التدريس يلجأون إلى استخدام أسلوب الثواب والعقاب مع الطلبة المقصرين في واجباتهم تجاه أنفسهم وتجاه الجامعة، بعدم اكتراثهم لعملية التعليم في الجامعة وعدم التزامهم بتعليمات وأنظمة الجامعة، من خلال حرمانهم من العلامة ولفت نظرهم وتنبيههم لتقصيرهم وتخلفهم عن بقية زملائهم من الطلبة.

وهذا يتفق مع دراسة محافظة(2002).

كما جاءت الفقرة رقم(18) بالمرتبة الثانية للجامعات الحكومية، ونصت على"يحقق نظام التقويم للطلبة المعتمد من قبل الجامعة الأهداف المحددة له بكفاءة" ، بمتوسط حسابي(3.44) وهو بدرجة (متوسطة).

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نظام التقويم المتبع في الجامعات الحكومية لا يحقق الأهداف المتوخاة منه بكفاءة، وما زال بحاجة إلى إعادة نظر، وأنه ينبغي استعمال طرق تقويم إضافية أخر لتقدير أداء الطلبة، تكون قادرة على تقييم أدائهم بدقة.

وهذا يتفق مع دراسة محمد (2007)، ودراسة الطويل والبطش(1998)، ودراسة محافظة(2002).

كما احتلت الفقرة رقم(4) المرتبة الأخيرة، ونصت على"تحدد الجامعة عدد الطلبة في الشعب لضمان فاعلية العملية التربوية"، بمتوسط حسابي(2.42)، وهو بدرجة قليلة.

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات الحكومية تقوم بذلك للحصول على إيرادات إضافية تغطي العجز الذي تعاني منه سنويا، فتعمل على زيادة عدد الطلبة في الشعب بحيث يصبح العدد فوق طاقتها الاستيعابية، لكي توفر الجامعة على نفسها مبالغ إضافية في إضافة شعب جديدة وتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد. وهذا يتفق مع دراسة محمد (2007).

أما الفقرات( 14، 17 ، 25 ، 16 ، 20 ، 22 ، 19 ، 23 ، 21)، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.40-2.72) على التوالي ضمن درجة تقدير (متوسطة).

وقد يعز ذلك بأن تلك الفقرات المتعلقة بالطالب الجامعي، ما زالت بحاجة إلى إعادة نظر وإعادة صياغة من قبل إدارة الجامعة، وأن درجة تحقيقها في الجامعة ما زالت متواضعة، وذلك يحتاج إلى قيام إدارة الجامعة بالاشتراك مع أعضاء هيئة التدريس فيها، بالعمل على تفعيل دور الطالب الجامعي من خلال اعتماد معايير ثابتة لقبولهم في الجامعة تكون بعيدة عن الاستثناءات، وكذلك السماح لهم بالتعبير عن آرائهم بحرية، وتبني الطلبة المتميزين منهم وتشجيعهم وإشراكهم في المؤتمرات واللقاءات العلمية، ومنحهم الثقة بالنفس، وجعلهم يعتمدون على أنفسهم في البحث العلمي، والاستقصاء عن المعرفة، ونقلهم من نمط الروتين التقليدي الذي تعودوا عليه، إلى إبداع البحث والتجديد والتطوير.

**أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لمحور الطالب الجامعي:**

فقد احتلت الفقرة رقم(25) المرتبة الأولى، ونصت على : " تتيح الجامعة للطلبة فرص التعبير عن وجهة نظرهم بحرية وتحترم آراءهم في الأمور المختلفة بالجامعة"، بمتوسط حسابي(3.78)، وهو بدرجة(كبيرة)، كما احتلت الفقرة (14) المرتبة الثانية ونصت على" يسهم

أعضاء هيئة التدريس في حل المشكلات الطلابية" بمتوسط حسابي (3.60)، وهو بدرجة (كبيرة) .

وهذا يتفق مع دراسة الطويل والبطش(1998)، التي بينت أهمية دور عضو هيئة التدريس في تذليل العقبات التي يواجهها الطلبة في الجامعات الأردنية.

وقد يعزو الباحث ذلك بأن نظام الجامعات الخاصة يشبه نظام المدارس الخاصة من حيث المعاملة، فكلاهما يحاول كسب رضا الطلبة وأولياء أمورهم، وكذلك كسب ود أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته ، من خلال معاملتهم بدلال أكثر من الجامعات الحكومية، ولإعطاء انطباع جيد عن الجامعة من خلال محاولة الجامعات الخاصة زيادة الحرية المعطاة لطلبتها والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم بحرية، وكذلك سعي أعضاء هيئة التدريس فيها بالمحافظة على علاقات جيدة مع الطلبة من خلال زيادة التواصل الايجابي فيما بينهم، حتى يضمن أعضاء هيئة التدريس الاستمرار في العمل مع الجامعة ويضمن توقيع وتمديد العقد السنوي مع الجامعة، لأن الجامعات الخاصة ربما تأخذ بـ راء الطلبة عند تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس فيها، وإذا كانت آراءهمم سلبية فإنها تنعكس على تقييم عضو هيئة التدريس وتؤثر على إستمراريته في الجامعة.

أما الفقرات( 18 ، 15 ، 24 ، 17 ، 22 ، 16 ، 20 ، 23 ، 19 ، 21 )، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.49-2.55) على التوالي ضمن درجة تقدير (متوسطة)، كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها، كما يتضح من ذلك أن الفقرة (21)، والتي نصت على: " يبذل الطالب جهداً ذاتياً في التعلم عن طريق البحث والاستقصاء عن المعرفة " حصلت على المرتبة الأخيرة بين الفقرات للجامعات الخاصة، وبمتوسط أقل من الجامعات الحكومية.

وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن طلبة الجامعات الخاصة يبذلون جهداً أقـل فـي الـتعلم الذاتي والبحث والاستقصاء عن المعرفة، وأن مقرراتهم الدراسية في الجامعة ربما تكون محددة من قبل أعضاء هيئة التدريس وجاهزة وميسرة، وما على الطلبة سو التفرغ للدراسة والنجاح.

كما يفسر الباحث تلك النتائج بأن الجامعات الخاصة في تعاملها مع الطالب الجامعي ما زالت دون المستو المطلوب منها، ولا تلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس فيها.

**المحور الثالث: محور المقررات الدراسية:**

يتضح من الجدول رقم (11) أن متوسطات فقراته تراوحت مـا بـين(3.89-3.11) للجامعات الحكومية، و(4.04-3.31) للجامعات الخاصة، وبلغ المتوسـط الحـسابي لفقـرات المحور ككل(3.43)، للجامعات الحكومية، وهو بدرجـه (متوسـطه)، و(3.61) للجامعـات الخاصة، وهو بدرجة(كبيرة). وكما هو موضح في الجدول رقم(8) احتل محـور المقـررات الدراسية في الجامعات الحكومية المرتبة الثانية بعد محور الهيئة الأكاديمية، بينما احتل المحور نفسه في الجامعات الخاصة المرتبة الأولى بين محاور الدراسة الستة.

وقد جاءت الفقرة رقم(30) بالمرتبة الأولى للجامعات الحكومية، والتي نـصت علـى" توفر الجامعة لطلبتها خدمة الانترنت وبصورة مستمرة "، بمتوسـط حـسابي(3.89)، وهـو بدرجة(كبيرة). وقد يعز ذلك بأن الجامعات الحكومية مهتمة بدرجة كبيرة بمواكبة احدث مـا توصل إليه العلم والتكنولوجيا، من خلال ربطها بخدمة الانترنت وتوفير هذه الخدمة لأعـضاء هيئة التدريس والطلبة.

وهذا يتفق مع دراسة الاعرجي والمشهداني وحسين (2002)، والرفـوع وسـليمان (2005)، والعمري(2005).

وجاءت الفقرة رقم(34) بالمرتبة الثانية، ونصت على" تتصف المقررات الجامعية بالجودة في محتوياتها"، بمتوسط حسابي(3.60)، وهو بدرجة (كبيرة). وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعات الحكومية تولي اهتماماً كبيراً بمقرراتها الجامعية، وتحاول أن تجعلها تواكب التطورات المعرفية والعلمية الحديثة، حتى أصبحت تضاهي في جودتها أعرق الجامعات العالمية.

وهذا يتفق مع دراسة محمد (2007)، ودراسة لوكاس (Lu as ,2006)، ودراسة جامعة ولاية أريزونا سنة(1993)، ويتعارض مع دراسة خصاونة(قيد النشر)، التي بينت أن خصائص المنهاج الجامعي المتكامل في الجامعة الأردنية تتحقق بدرجة متوسطة، من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وقد يعزو ذلك إلى ضعف إمكانات الجامعة الأردنية ، المالية والمادية مقارنة مع تلك الدول، وكذلك مسايرة المقررات الجامعية فيها للتقدم التكنولوجي الذي تشهده.

كما جاءت الفقرة رقم(33) بالمرتبة الثالثة، والتي نصت على" تحرص الجامعة على أن تتضمن المقررات الدراسية القيم الثقافية والاجتماعية والدينية للأمة"، بمتوسط حسابي (3.56)، بدرجة (كبيرة).

قد يعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعات الحكومية تحاول ترسيخ القيم الثقافية والاجتماعية والدينية لدى طلبتها حتى يتمكنوا من التحصن بها، لمواجهة الغزو الثقافي العالمي المتمثل في تيارات العولمة التي تجتاح العالم من خلال ثورة الاتصالات العالمية، وتكتلات أسواق التجارة العالمية، والخصخصة.

أما الفقرات( 31، 29 ، 28 ، 27 ، 26، 32)، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.47- 3.11) على التوالي ضمن درجة تقدير (متوسطة).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة خصاونة(قيد النشر)، ودراسة محافظة(2001)، ودراسة البشايرة والرواضية والسلطاني (2005).

وقد يعزو الباحث ذلك إلى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لأهمية تضمين المقررات الجامعية جميع المجالات المعرفية والمهارية والقيمية، بشكل يلبي حاجسات الطلبة المتنوعة منها، وكذلك إدراك أعضاء هيئة التدريس بضرورة مواكبة المقررات الجامعية المستجدات التكنولوجية العالمية بشكل مستمر، وتضمينها للمواقف التطبيقيــة، وأن لا يكــون تركيزها على الجانب النظري فقط، كما يفسر الباحث هذه النتائج بأن المقررات الجامعية مــا زالت بحاجة إلى دراسة وإعادة تقييم من قبل المختصين في وضع المناهج الجامعيــة، حتــى تراعي الفروق الفردية بين الطلبة وتستخدم طرقاً وبرامج تعليمية متنوعة وحديثة.

**أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لمحور المقررات الدراسية:**

فقد جاءت الفقرات ( 29 : " توفر الجامعة في مكتبتها المراجع والمقــررات اللازمــة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس "، 30 : " توفر الجامعة لطلبتها خدمــة الانترنــت وبــصورة مستمرة "، 34 : " تتصف المقررات الجامعية بالجودة في محتوياتها"، 31 : " يعد التــدريس الجامعي الطلبة في جميع المجالات المعرفية والمهارية والقيمية "، 27 : " تحرص الجامعــة على تضمين المقررات الدراسية الجوانب والمواقف التطبيقية " )، فقد رصد عليها متوســطات حسابية تراوحت ما بين (4.04- 3.60) على التوالي بدرجة تقدير(كبيرة) من وجهــة نظــر أعضاء هيئة التدريس فيها.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعات الخاصة حديثة العهد، لذلك فهي تهــتم بدرجــة كبيرة بتوفير احدث المراجع والمعارف في مكتباتها، وكذلك خدمــة الانترنــت بــشكل يلبــي

طموحات أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وذلك يدل على أن الجامعات الخاصة تطبق معايير الاعتماد التي يحددها لها مجلس التعليم العالي في هذا المجال.

وهذا يتفق مع دراسة الاعرجي والمشهداني وحسين (2002)، ودراسة الرفوع وسليمان (2005)، ودراسة العمري(2005)، ودراسة بوت (Butt ,1996) التي هدفت الى تطوير مقرر جامعي جديد، يدعم مهارة التفكير الناقد لدى الطلبة، والعمل الاجتماعي، ودراسة جامعة ولاية أريزونا (1993) التي ركزت على تميز المقررات الجامعية في جميع الجوانب العلمية والتكنولوجية والبحث وخدمة المجتمع.ويتعارض مع دراسة محمد (2007) التي بينت أداء منخفضاً لتلك الجوانب في الجامعات المصرية، وقد يعز ذلك إلى الظروف الخاصة التي تتصف بها تلك الجامعات، والمتمثلة في التضخم الهائل في عدد السكان، وقلة الإمكانات المتاحة لتلك الجامعات .

أما الفقرات ( 33، 26 ، 28 ، 32)، فقد رصد عليها متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.49-3.25) على التوالي بدرجة تقدير (متوسطة)، حيث جاءت الفقرة (32) التي تنص على : " تحرص الجامعة على استخدام برامج تعليمية متنوعة مثل(التعليم الفردي،التعليم التعاوني،التعليم المبرمج) لضمان تنوع طرق الحصول على المعرفة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.25) في الجامعات الخاصة، كما أنها جاءت في المرتبة الأخيرة في الجامعات الحكومية، بمتوسط حسابي(3.11) ، ويعز ذلك إلى أن هناك توافقاً ما بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، الحكومية والخاصة، وأن الجامعات بحاجة إلى إعادة تقييم لمقرراتها، وأن يراعى في ذلك استخدام أساليب تعليمية متنوعة وحديثة، حتى تكون المقررات الدراسية قادرة على تلبية حاجات الطلبة المعرفية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بشكل فعال.

وذلك يتفق مع دراسة البشايرة والرواضية والسلطاني (2005)، ودراسة خصاونة ( قيد النشر).

**المحور الرابع: محور واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية:**

يتضح من الجدول (12) أن متوسطات فقراته تراوحت ما بين(2.56-4.04)، للجامعات الحكومية، و (2.94-4.04)، للجامعات الخاصة، وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات المحور ككل(3.33) للجامعات الخاصة، وهو بدرجة( متوسطة).

وكما هو موضح في الجدول رقم(8) فقد احتل محور واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية المرتبة الخامسة بين محاور الدراسة الستة، بينما احتل محور واقع البحث العلمي في الجامعات الخاصة المرتبة الرابعة بين محاور الدراسة.

وقد جاءت الفقرة (35) بالمرتبة الأولى للجامعات الحكومية والخاصة، والتي نصت على" يقتصر هدف أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي للترقية أو نيل الدرجات الأكاديمية "، بمتوسط حسابي (4.04)، وهو بدرجة( كبيرة).

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نظام الترقيات المتبع في الجامعات الأردنية، الحكومية والخاصة، يأخذ بدرجة ( كبيرة) بالبحث العلمي معياراً أساسياً لترقية أعضاء هيئة التدريس فيها، حيث يشترط أن يتقدم عضو هيئة التدريس بعدد من الأبحاث المنفردة أو المشتركة والمنشورة في مجلات علمية محكمة، حتى يكون مؤهلا للتقدم للترقية الأكاديمية، مع شرط انقضاء الفترة الزمنية المحددة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة طناش(1995)، ودراسة الخطيب وحداد (2001)، ودراسة محافظة(2002)، وتختلف مع دراسة(كنعان(2001)، ودراسة مولر(Mull r ,1998)،

واللتين بينتا أن أهم أهداف البحث العلمي زيادة التعمق في مجال التخصص، ولتوسيع نطاق المعرفة البشرية.

وجاءت الفقرة (44) بالمرتبة الثانية في الجامعات الحكومية، والتي كان نصها" يراعي أعضاء هيئة التدريس الجامعي طبيعة الموضوع المبحوث ويختارون الأدوات المناسبة له من (استبيانات، ملاحظات، مقابلات، دراسة الحالة)" بمتوسط حسابي (3.65) وهو بدرجة(كبيرة).

وهذه النتيجة منطقية، إذ أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية حريصون وواعون في اختيارهم لأبحاثهم العلمية المناسبة لهم، وأنهم عندما يختارونها يحددون الأدوات المناسبة لها بدقة، وذلك نابع من خبراتهم العلمية، وتمكنهم من تخصصاتهم.

أما الفقرات ( 37 ، 48 ، 45 ، 47 ، 42 ، 49 ، 46 ، 36 ، 41 ، 40 ، 39 ، 38)، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.56-3.45) على التوالي ضمن درجة تقدير( متوسطة).

تتفق هذه النتائج مع دراسة (كنعان(2001)، ودراسة زكي والفاهام ( 1998)، التي بينت وجود فجوة بين الابحاث التي تجريها الجامعات في الدول النامية وبين الصناعة والتطوير، وتختلف مع ودراسة اتكنسون (Atkinson ، 1997 )، دراسة مولر(Mull r ,1998)، اللتين تبينان أن نتائج البحوث التي تجريها الجامعات الأمريكية تطبق على الواقع لخدمة المجتمع المحلي وخطط التنمية، وأن الهدف منها خدمة المعرفة والتطور .

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى ما يلي:

- أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية يرون في تصوراتهم أنه لا زالت وظيفة البحث العلمي في جامعاتهم لم تصل إلى الحد المطلوب، بعد هذه الوظيفة ركنا أساسيا

للتوسع في مجالات المعرفة والثقافة، والإسهام في تطوير مجالات الحياة المختلفة في القطاعات الاقتصادية المتعددة.

- أن عملية تحكيم ونشر الأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس ما زالت تواجه عقبات، ربما ترجع إلى عملية تقييم هذه الأبحاث من الجهات المختصة، وربما ترجع إلى عدم توافر مجلات علمية محكمة بعدد كاف حتى يتمكنوا من نشر أبحاثهم فيها، وقد يكون ذلك ناتجا عن بطء في عملية التحكيم لأبحاثهم.
- إن عملية توافر المراجع وقواعد المعلومات اللازمة لإجراء بحوث أعضاء هيئة التدريس في المكتبات يبدو أنها لا زالت متواضعة ولا تلبي طموحاتهم.
- كما بينت النتائج أن تشجيع الجامعات الحكومية لأعضاء هيئة التدريس ولطلبتها، بالقيام بالأبحاث العلمية وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم وتوفير الأدوات اللازمة لتطبيق أبحاثهم ما زال تحقيقه بدرجة متواضعة، وقد يعز ذلك إلى العجز المالي الذي تعيشه الجامعات الأردنية، بما ينعكس على كمية المبالغ التي تقدمها تلك الجامعات لدعم البحث العلمي فيها.

**أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لمحور واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية:**

فقد جاءت الفقرات( 35 :" يقتصر هدف أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي للترقية أو نيل الدرجات الأكاديمية "،37 : " توفر الجامعة في مكتبتها قاعدة معلوماتية شاملة لمساعدة الباحثين بالحصول على مصادر معرفية حديثة "، 44 : " يراعي أعضاء هيئة التدريس الجامعي طبيعة الموضوع المبحوث ويختارون الأدوات المناسبة له من

(استبيانات،ملاحظات،مقابلات،دراسة الحالة)"، 48 : " توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المجلات العلمية والدوريات المتخصصة لتحكيم أبحاثهم ونشرها" )، على التوالي بدرجة تقدير(كبيرة)، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين( 4.04-3.58).

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة يجدون اهتماماً كبيراً من قبل إدارة جامعاتهم، من خلال توفير المراجع وقواعد البيانات اللازمة لهم لإجراء بحوثهم العلمية، ومن خلال إعطائهم الحرية المطلقة في اختيار المواضيع المناسبة لأبحاثهم، وكذلك من خلال توفير المجلات العلمية المحكمة لهم لنشر أبحاثهم فيها، فتعمل على تلبية طموحاتهم العلمية بشكل اكبر من رضا أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية.

أما الفقرات ( 36 ، 42 ، 40 ، 47 ، 45 ، 46 ، 41 ، 39 ، 49 ، 38 ، 43)، فقد رصد عليها متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.43-2.94) على التوالي، بدرجة تقدير(متوسطة).

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى:

- أن إدارة الجامعات الخاصة لا تشرك أعضاء هيئة التدريس فيها في رسم سياستها الأكاديمية، بوصفها جامعات استثمارية ربحية وسياساتها توضع من قبل المستثمرين فيها من خلال إدارة الجامعة، ووظيفة أعضاء هيئة التدريس تقتصر على عملية التدريس فقط.
- تركيز بالدرجة الأولى على التدريس دون ذكر للبحث العلمي، لأن عملية البحث العلمي تحتاج إلى إمكانات مالية ومادية كبيرة، وتوفير هذه الإمكانات يؤدي إلى التقليل من إيرادات الجامعات الخاصة، لذلك نجد أعضاء هيئة التدريس فيها يبحثون بالدرجة

الأولى عن الاستقرار الوظيفي والتثبيت في الوظيفة، خوفا من إنهاء عقودهم مع الجامعة في أية لحظة.

**المحور الخامس: محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي:**

يتضح من الجدول رقم (13) أن متوسطات فقراته تراوحت ما بين(2.77-3.52)، للجامعات الحكومية، و(2.57-3.47) للجامعات الخاصة، وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات المحور ككل في الجامعات الحكومية(3.12) وهو بدرجة (متوسطة)، و(3.06) للجامعات الخاصة، وهو بدرجة( متوسطة) أيضا.

كما هو موضح في الجدول رقم(8) احتل محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي في الجامعات الحكومية المرتبة الرابعة، بينما احتل المرتبة السادسة في الجامعات الخاصة بين محاور الدراسة الستة.

وقد جاءت الفقرة رقم(55) بالمرتبة الأولى للجامعات الحكومية، والتي نصت على " يحرص مركز الدراسات والتعليم المستمر بالجامعة على تقديم برامج ودورات تدريبية تتلاءم مع المستجدات التكنولوجية والمعرفية وتلبي حاجة المجتمع منها" ، بمتوسط حسابي(3.52)، وهو بدرجة (كبيرة)، قد يعز ذلك إلى أن مراكز التعليم المستمر في الجامعات الحكومية تقوم بالأدوار المطلوبة منها على أكمل وجه، وذلك من خلال عقد البرامج التدريبية لأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته ، بشكل يلبي حاجاته المتجددة وكذلك تعمل على تنميته، كما يعز ذلك بأن الجامعات الحكومية تقوم بتقديم الدعم المناسب لمراكز التعليم المستمر فيها.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات الحكومية تحفز أعضاء هيئة التدريس فيها للمشاركة في تدريس المنتسبين لهذه الدورات، من خلال تقديم مكافآت وحوافز تشجيعية لهم. كما يدل ذلك على أن تصورات أعضاء هيئة التدريس نحو خدمة المجتمع تدل على أن

الجامعات الأردنية أصبحت تأخذ بمفهوم الجامعة المنتجة التي تقدم الخدمات الضرورية للمجتمع، وذلك بإعداد البرامج وعقد الدورات التدريبية التي تلبي احتياجات المؤسسات والقطاعات المختلفة من الأفراد المدربين للمهن التي يحتاجها المجتمع بشكل مستمر.

وجاءت الفقرة رقم(50) بالمرتبة الثانية، والتي نصت على " تقوم إدارة الجامعة بعقد ندوات وبرامج متنوعة(دينية، ثقافية، اجتماعية، صحية، زراعية)لأفراد المجتمع المحلي لتثقيفهم وتوعيتهم "، بمتوسط حسابي(3.51)، وهو بدرجة (كبيرة).

قد يعز ذلك إلى إدراك الجامعات الأردنية الحكومية لأهمية توعية المجتمع المحلي، من خلال عقد الدورات والبرامج التثقيفية المتنوعة، التي تعمل على تطوير المجتمع وتنميته في كافة الجوانب، الاجتماعية والثقافية والصحية والزراعية والدينية.

وتتفق هاتان النتيجتان مع دراسة الكساسبة (2004)، ودراسة شوماخر وودز(Schumacher & Woods, 2001)، ودراسة شريس (C rys , 2004)، وتختلف مع دراسة عاشور(2004)، ودراسة الور(1998)، اللتين بينتا أن برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع التي تعقدها الجامعات الأردنية كانت بدرجة متوسطة، ويفسر ذلك بأن الجامعات الحكومية تركز على الجانب النظري وتهمل الجانب العملي التطبيقي المرتبط بخطط التنمية الوطنية والمؤسسات الصناعية والاقتصادية، كذلك الإمكانات المتاحة بين الجامعات مختلفة.

أما الفقرات ( 56 ، 58، 52 ، 60 ، 63، 54 ، 59 ، 51 ، 57 ، 53 ، 62 ، 61)، فقد حصلت على متوسطات حسابية تراوحت ما بين(2.77-3.26) على التوالي ضمن درجة تقدير ( متوسطة).

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى:

انشغال الجامعات الأردنية الحكومية وتركيزها على الدور الأكاديمي التدريسي بالدرجة الأولى، مما أد ذلك إلى قلة التواصل بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي وأفراده، وهذا الأمر انعكس بدوره على قلة إسهام الجامعات الحكومية في الدخول بمشاريع إنتاجية مع أفراد القطاع الخاص ومؤسساته المختلفة.

إدراك أعضاء هيئة التدريس بضرورة إعطاء الجامعات لهذا الجانب اهتماماً اكبر من خلال تفعيلها لعملية التواصل الايجابي مع المجتمع المحلي، من أفراد ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية، وكذلك مشاركة قطاعات المجتمع المحلي في إقامة المشاريع المشتركة التي تعمل على تنمية المجتمع في جميع المجالات، لأن فائدة تلك المشاريع تنعكس ايجابا على الجامعة وتعمل على توفير مصادر دخل إضافية لها، بالإضافة إلى توفير ميدان تطبيقي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة والطلبة، مما يكسبهم خبرات حقيقية في تخصصاتهم المختلفة، كما أن دخول الجامعة في شراكة في بعض المشاريع مع مؤسسات القطاع الخاص يجعل تلك المؤسسات تسهم ماديا في دعم موازنات البحوث التي تجريها الجامعات وتعمل على تمويلها.

وقد يعز سبب قلة التعاون بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات إلى عدم توافر معلومات عن الخدمات الاستشارية أو برامج التدريب والبحوث، التي يمكن أن تسهم فيها الجامعات في خدمة المجتمع المحلي، بالإضافة إلى ضعف الإعلان عنها، وعدم وجود الخبراء والمختصين المتفرغين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، لحل مشاكل الشركات بالسرعة المطلوبة، وقد لا يكون التطور السريع في القطاع الإنتاجي بنفس مستو تطوير الجامعات، من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة فيه، وعدم اقتناع المؤسسات الإنتاجية بجدو مساهمة الجامعات في رفع إنتاجها والدخول في مشاريع إنتاجية مشتركة، وأن تلك المؤسسات

تكتفي بما لديها من خبراء لحل مشاكلها، بالإضافة إلى عرقلة الإجراءات الإدارية والتطبيقية والمالية لإسهام الجامعات في هذا المجال.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة فهمي(1993)، ودراسة عاشور(2004)، ودراسة الور(1998)، اللواتي بينت أن برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع التي تعقدها الجامعات الخليجية والأردنية كانت بدرجة متوسطة، ودراسة إبراهيم (Ibra im , 1997 )التي بينت تواضع دور خدمة المجتمع في جامعة ماليزيا وضرورة تفعيل هذا الدور .

**أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لمحور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي فقد كانت كما يلي:**

احتلت الفقرة رقم (50) المرتبة الأولى، والتي نصت على " تقوم إدارة الجامعة بعقد ندوات وبرامج متنوعة(دينية،ثقافية،اجتماعية،صحية،زراعية)لأفراد المجتمع المحلي لتثقيفهم وتوعيتهم" بمتوسط حسابي (3.47)، وهو بدرجة تقدير (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة نفسها في الجامعات الحكومية المرتبة الثانية وبدرجة تقدير( كبيرة)، وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعات الخاصة ما زالت في بداياتها مقارنة مع الجامعات الحكومية التي لها خبرات وباع طويل في التواصل والتعامل مع المجتمع المحلي، كما أن إدارة الجامعات الخاصة لا تعطي الاهتمام الكافي لذلك مثل الجامعات الحكومية.

وجاءت الفقرة رقم(55) في المرتبة الثانية، والتي نصت على" يحرص مركز الدراسات والتعليم المستمر بالجامعة على تقديم برامج ودورات تدريبية تتلاءم مع المستجدات التكنولوجية والمعرفية وتلبي حاجة المجتمع منها" ، بمتوسط حسابي (3.41)، وهو بدرجة (متوسطة)، بينما احتلت الفقرة نفسها في الجامعات الحكومية المرتبة الأولى، وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن الخدمات التي تقدمها الجامعات الخاصة لأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة

تعتبر متواضعة مقارنة مع الجامعات الحكومية، وذلك ناتج عن الدعم المالي والمـــادي الـذي تقدمه الجامعات الحكومية لهذه المراكز، وكذلك فإن خبرة مراكز التعليم المستمر في الجامعات الحكومية في هذا المجال واسعة وطويلة، كما أن الجامعات الحكومية تـشرك أعـضاء هيئـــة التدريس فيها باعطاء دورات تدريبية متنوعة ضمن تخصصاتهم مقابل أجور وحوافز ماديـــة ومعنوية تقدمها لهم إدارة الجامعة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة عباسي(2004).

أما الفقرات(60 ، 58 ، 56 ، 52 ، 59 ، 53 ، 63 ، 54 ، 51 ، 61 ، 62)، فقـد رصد عليها متوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.37-2.57) على التوالي بدرجـــة تقـدير (متوسطة).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة فهمي(1993)، ودراسة عاشور(2004)، ودراسة الـــور(1998)، اللواتي بينت أن برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع التـي تعقـدها الجامعـــات الخليجيـــة والأردنية كانت بدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى :

- أن الجامعات الخاصة ما زالت حديثة العهد في خبراتها تجاه خدمة المجتمع مقارنة مع الجامعات الحكومية.
- أن إدارة الجامعات الخاصة تركز على الجانب الأكاديمي بالدرجة الأولـــى، بوصـــفها مؤسسة استثمارية وإيراداتها الرئيسة تحصل عليها من التعليم.
- أن فتح مراكز للتعليم المستمر وخدمة المجتمع وعقد دورات لأفراد المجتمع المحلـــي فيها، يحتاج إلى إمكانات مادية ومالية كبيرة، وأن ذلك يقلص من موازنات الجامعـــات الخاصة، مقارنة مع الجامعات الحكومية المدعومة من الدولة.

- أن الجامعات الحكومية قادرة على توفير مراكز استشارات وخدمات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي بشكل مجاني أو بأجور رمزية، وذلك لا تقدر عليه الجامعات الخاصة، كونها جامعات استثمارية ويهمها الحصول على ناتج مادي مربح مقابل تقديم أي خدمة لأي جهة كانت.
- قلة التواصل ما بين الجامعات الخاصة وأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي لانشغال الجامعات الخاصة بالجانب الأكاديمي.

**المحور السادس: محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة:**

يتضح من الجدول رقم(14) أن متوسطات فقراته تراوحت ما بين(3.71-2.58) للجامعات الحكومية، و(3.92-2.46) للجامعات الخاصة، وبلغ المتوسط الحسابي وفقرات المحور ككل(3.27) في الجامعات الحكومية، و(3.27) في الجامعات الخاصة، وكلاهما بدرجة( متوسطة). كما احتلت المتوسطات الحسابية للجامعات الحكومية والخاصة لهذا المحور المرتبة الثالثة بين محاور الدراسة.

ويتضح للباحث من هذه النتائج أن تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، تدل على أن الواقع الاجتماعي داخل الجامعات الأردنية بحاجة إلى تفعيل وإعادة نظر وتقييم للعلاقات المتبادلة ما بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلبة، من خلال توضيح ادوار كل منهم وزيادة الاتصال فيما بينهم، باستخدام وسائل متعددة مثل: عقد لقاءات دورية فيما بينهم، لمناقشة القضايا والمستجدات الطارئة التي تواجه كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وعقد مؤتمرات وندوات مشتركة، وعمل زيارات ورحلات ميدانية مشتركة، وعمل برامج تثقيفية لتوعية الطلبة، بشكل مستمر، واستغلال المناسبات الدينية والوطنية لهذه الغاية.

كما يعزو الباحث الفروق في المتوسطات الحسابية للفقرات ككل ولصالح الجامعات الخاصة، إلى أن الجامعات الخاصة تعطي الطلبة اهتماماً اكبر من خلال ترغيب الطلبة بالتسجيل في هذه الجامعات، ومحاولة إعطاء انطباع ممتاز عنها، كما أن أعضاء هيئة التدريس فيها يولون عملية الاتصال مع الطلبة اهتماما اكبر من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، بمحاولتهم تحسس مشاكلهم الأكاديمية في الجامعة ومحاولة حلها ومساعدتهم بقدر المستطاع، كما أن إدارة الجامعات الخاصة تعمل على تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر، وتأخذ بعين الاعتبار آراء الطلبة في حسابها، لذلك نجد أن أعضاء هيئة التدريس يحاولون إعطاء انطباع جيد وكسب ود طلبتهم.

بينما في الجامعات الحكومية نجد أن أعضاء هيئة التدريس لا يعطون هذا الجانب أهمية كبيرة كونهم مثبتين في وظائف حكومية.

وقد جاءت الفقرة رقم(64) بالمرتبة الأولى في الجامعات الخاصة والحكومية، والتي كان نصها" يعامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطلبة بدون تفرقة أو تمييز، على أساس عشائري أو ديني أو فئوي "، بمتوسط حسابي(3.71) للجامعات الحكومية ، و(3.92) للجامعات الخاصة، وكلاهما بدرجة (كبيرة).

ويتفق ذلك مع دراسة طعيمة والبندري(2004)، ودراسة بوت (Butt ,1996).

وقد يعز ذلك إلى الوعي الكبير الذي يتصف به أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة، والمتمثل في تعاملهم مع الطلبة دون تمييز على أي أساس كان، إضافة الى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لأهمية هذا الجانب، لأنه ينعكس على مخرجات الجامعة من الطلبة المؤهلين في كافة العلوم والتخصصات، كما يعز ذلك بأنه ناتج

عن تقديس أعضاء هيئة التدريس لعملهم وقوة انتمائهم لجامعاتهم ووطنهم، لأن وظيفة عضو هيئة التدريس في الجامعة تتمثل في المدرس القدوة والموجه الناصح لطلابه.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(محمد (2007).

وجاءت الفقرة رقم(66) بالمرتبة الثانية في الجامعات الحكومية، والتي نصت على" يبدي طلبة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مشاعر التقدير والاحترام ويعتبرونهم قدوة لهم"، وقد حصلت على متوسط حسابي(3.58) وهو بدرجة تقدير( كبيرة).

وقد يعزو الباحث ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لمسوا هذه المشاعر من طلبتهم، خلال خبراتهم الواسعة في العمل الجامعي.

وهذا يتفق مع دراسة طعيمة والبندري(2004)، ودراسة محمد (2007).

أما الفقرات( 65 ، 69 ، 70 ، 68 ، 67 ، 71)، فقد رصد عليها متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.45-2.58) على التوالي، بدرجة تقدير( متوسطة) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

ويتفق ذلك مع دراسة الطويل والبطش(1998).

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى ما يلي:

تواضع العلاقة بين إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، بسبب قلة الاتصال فيما بينهم وعدم تفرغ كل منهم لإقامة علاقات اتصال مع الطرف الأخر، فأعضاء هيئة التدريس منشغلون بالتدريس، وإدارة الجامعة منشغلة بالأمور الإدارية ولا يوجد وقت كاف لكل منهم للأمور الأخر .

**أما بالنسبة لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لمحور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة فقد كان كما يلي:**

احتلت الفقرة رقم (64) المرتبة الأولى، والتي نصت على" يعامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطلبة بدون تفرقة أو تمييز، على أساس عشائري أو ديني أو فئوي"، بمتوسط حسابي(3.92) وهو بدرجة(كبيرة)، أما الفقرة رقم(69) فقد احتلت المرتبة (الثانية) والتي كان نصها" تتصف العلاقة ما بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالأخوة والاحترام والبعد عن الشللية"، بمتوسط حسابي(3.88) وهو بدرجة تقدير( كبيرة)، ثم تلتها الفقرات (65 : " يحرص أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مظاهر الحياة الاجتماعية في الجامعة"، 66: " يبدي طلبة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مشاعر التقدير والاحترام ويعتبرونهم قدوه لهم")، فقد رصد عليها متوسطات حسابية تراوحت ما بين(3.92-3.81) على التوالي بدرجة تقدير (كبيرة).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة طعيمة والبندري(2004)، ودراسة محمد (2007)، ودراسة بوت (Butt ,1996).

وقد تعز هذه النتائج إلى :

- وعي أعضاء هيئة التدريس وإدراكهم لأهمية إعطاء هذا الجانب اهتماماً كبيراً أكثر من الجوانب الأخر ، وهذه نتيجة منطقية، لكون أعضاء هيئة التدريس في الجامعة يمثلون صفوة المجتمع، والقدوة الحسنة.
- أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة يهتمون بدرجة كبيرة بالجوانب الاجتماعية فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين طلبتهم، وأنه توجد علاقة قوية تربطهم بعضهم مع بعض، ويسودها الاحترام المتبادل والتواصل الايجابي.

- أن العلاقات الاجتماعية في الجامعات الخاصة أقو منها في الجامعات الحكومية، وقد يفسر ذلك بأن الجامعات الخاصة تحاول إعطاء انطباع جيد عنها للآخرين، ولأجل أن تحوز على رضاهم يتنافس بعضها مع بعض، ومع الجامعات الحكومية لتقديم الخدمة الأفضل للطلبة ، وتحاول إقناعهم بالتسجيل فيها، حتى تحصل على تشغيل كامل للجامعة ومرافقها الإدارية، بينما الجامعات الحكومية، لا تعطي هذه الجوانب الاهتمام نفسه، الذي تعطيه الجامعات الخاصة.

أما الفقرات( 68 ، 70 ، 67)، فقد رصد عليها متوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.45-2.46) على التوالي بدرجة تقدير(متوسطة).

وقد يعزو الباحث هذه النتائج إلى ما يلي:

ضعف عملية الاتصال ما بين أعضاء هيئة التدريس وادارة الجامعات الخاصة ، وقد يفسر ذلك بأن قرارات إدارة الجامعات الخاصة تتأثر بقرارات الجهات المملوكة لها، كما أن أعضاء هيئة التدريس يشعرون بعدم الاستقرار الوظيفي خوفا من إنهاء خدماتهم، وعدم تجديد عقودهم السنوية، لذلك يسود هذه العلاقة نوع من عدم الوضوح، كما أن طلبة الجامعات الخاصة يتعاملون بعضهم مع بعض بدرجة اقل منها في الجامعات الحكومية، وتفسر ذلك أنهم يقبلون فيها دون أية استثناءات من الجامعة، إذ يكونون موزعين عشوائيا من جميع المناطق والفئات، بينما في الجامعات الحكومية توجد استثناءات كثيرة، تؤدي بدورها إلى وجود تكتلات وتحزبات عشائرية للطلبة.

أما الفقرة(71) فقد كانت بالمرتبة الأخيرة، والتي نصت على" يتعامل طلبة الجامعة مع بعضهم البعض بحساسية ، تعز لأسباب فكرية"، بمتوسط حسابي(2.49)، وهو بدرجة

(قليلة). وقد يعز ذلك إلى أن معدلات قبول الطلبة في الجامعات الخاصة أقل منها في الجامعات الحكومية وقريبة بعضها من بعض ( متجانسة) ولا يوجد بينها تباين كبير، وهذا يعطينا انطباعاً بأن الجانب الفكري لطلبة الجامعات الخاصة متقارب بعضه من بعض، ولا توجد اختلافات فكرية كبيرة بينهم، بينما نجد في الجامعات الحكومية تبايناً كبيراً في معدلات الطلبة، فتجد منهم الحاصلين على معدلات تتجاوز 95% وفي المقابل تجد طلبة حاصلين على معدلات 65% وهذا بدوره يعمل على وجود تباين في الجانب الفكري لد الطلبة.

**ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:**

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستو الدلالة($\alpha \geq 0.05$) بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارسة المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعز لمتغير نوع الجامعة (رسمية، خاصة)؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة المتعلقة بمتغير نوع الجامعة ما يلي :

توجد فروق دالة إحصائياً عند مستو الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة تعز لمتغير نوع الجامعة، على جميع محاور الدراسة، باستثناء محاور الهيئة الأكاديمية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، والطالب الجامعي، والأداة الكلية وذلك لصالح تقديرات الجامعات الخاصة.

يعني ذلك أنه يوجد تقارب بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس تجاه محاور، الهيئة الأكاديمية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، والطالب الجامعي، والأداة الكلية من جانب، ويوجد اختلاف في تقديراتهم عند محاور المقررات الدراسية، والبحث العلمي، والوضع الاجتماعي داخل الجامعة من جانب آخر.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنيـــة، الحكوميـــة والخاصة يولون الاهتمام نفسه بالجوانب المتعلقة بهم، وبالجوانب المتعلقــة بخدمـــة المجتمـــع المحلي، وكذلك الجوانب المتعلقة بالطالب الجامعي، كون هذه المحاور مهمة جدا مـــن وجهـــة نظرهم وتحوز على الاهتمام نفسه.

أما بالنسبة للفروق عند محاور المقـررات الدراسـية، والبحـث العلمـي والوضـع الاجتماعي داخل الجامعة، ولصالح الجامعات الخاصة، فقد يعز ذلـك إلـى أن الجامعـات الخاصة حديثة العهد مقارنة مع الجامعات الحكومية، وأنه توجد منافسة شديدة فيما بينها حـول سعي كل منها لتقديم الخدمة الأفضل، وإعطاء السمعة الجيدة للجامعة، كما تحاول نيـل ثقـة أفراد المجتمع المحلي والجهات الرسمية لإثبات ذلك، لذا نجدها تركز على الوضع الاجتماعي داخل الجامعة والمقررات الدراسية والبحث العلمي بدرجة اكبر من الجامعات الحكومية، فتعمل على تسهيل عملية التواصل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة، وتحاول خلـق جو إيجابي بينهم، كما أنها توفر مقررات دراسية بشكل أيسر لطلبتها من الجامعات الحكومية، كما تعمل على مساعدة أعضاء هيئة التدريس فيها، من خلال توفير جو مناسب للبحث العلمي، من أجل ترقية درجاتهم الأكاديمية وتطوير المعرفة لديهم، لأن ذلك يـنعكس علـى عطـائهم التدريسي في الجامعة.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة احمد(1994)، ودراسة شريس (C rys , 2004 )، واختلفت مع دراسة خطايبة(2006)، ودراسة الزيود(2004)، حيث أن الفروق في هـاتين الدراسـتين كانت لصالح الجامعات الرسمية، وقد يعز ذلك إلى أن دراسة الخطايبة(2006)، موضـوعها الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، ومن الطبيعي أن تكون الحريات الأكاديميـة فـي الجامعات الحكومية أعلى منها في الجامعات الخاصة، أما اختلاف نتيجة الدراسة الحالية مـع

دراسة الزيود(2004)، فقد يعزو الباحث ذلك إلى انه أمر طبيعي بأن تكون نتيجة دراسة الزيود حول الصراع ألقيمي لدى طلبة الجامعات الأردنية، لصالح الجامعات الحكومية، لأن عينة الدراسة من طلبة الجامعات، وأن تصورات طلبة الجامعات الرسمية حول مجالات الدراسة( الفكرية والاقتصادية والسياسية)، أعمق من طلبة الجامعات الخاصة، لأن تحصيلهم العلمي أعلى ومتباين، عل العكس من طلبة الجامعات الخاصة.

**ثالثا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:**

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستو الدلالة$(\alpha \geq 0.05)$ لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية لدرجة ممارسة المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعز للمتغيرات: الرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونوع الكلية، والخبرة؟

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة المتعلقة بمتغيرات الرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونوع الكلية، وعدد سنوات الخبرة في الجامعات الحكومية ما يلي:

لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعز للمسمى الوظيفي عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية.

يمكن تفسير ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية الشاغلين لوظائف إدارية، وغير الشاغلين لها، متقاربون في وجهات نظرهم تجاه محاور الدراسة، وينظرون إليها بنفس النظرة ويعطونها نفس الأهمية والدرجة نفسها، كون الجميع يعيش في نفس البيئة الجامعية، ويواجه نفس الظروف والأعباء الوظيفية، ويسعى إلى تحقيق الأهداف نفسا.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عباسي(2004).

لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تعز لمتغير عدد سنوات الخبرة عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية.

يمكن تفسير ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية الذين يحملون خبرات أكاديمية ومن لا يحملون خبرات أكاديمية متقاربون في وجهة نظرهم تجاه محاور الدراسة ويعطونها نفس الأهمية، وذلك ناتج عن عملهم في الجامعة كفريق عمل متعاون لديه الولاء والانتماء نفسه للعمل الجامعي، ويسعون إلى تحقيق الأهداف المحددة نفسها لهم من قبل الجامعة، كما أنهم يعيشون في نفس الظروف، ويواجهون نفس التحديات، ويتعرضون إلى نفس المؤثرات الحياتية في الجامعة.

ويتفق ذلك مع دراسة محافظة(2002)، ودراسة خصاونة( قيد النشر).

توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية تعز لمتغير نوع الكلية، عند جميع محاور الدراسة والأداة الكلية باستثناء محوري واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، حيث كانت الفروق لصالح كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يمكن تفسير ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية في الجامعات الحكومية متقاربون في وجهات نظرهم لمحاور واقع البحث العلمي في الجامعة، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، ويعطونهما الاهتمام نفسه ، ويختلفون في وجهات نظرهم عند محاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، والواقع الاجتماعي داخل الجامعة، حيث كانت الفروق لصالح كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كما يعز ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية يعطون اهتمام اكبر لجوانب الهيئة الأكاديمية والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، والواقع

الاجتماعي داخل الجامعة، كون كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية الأقرب لهذه الجوانب من الكليات العلمية، فالعلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة تشكل الواقع الاجتماعي داخل الجامعة، والمقررات الدراسية هي الرابط بين عضو هيئة التدريس والطلبة ، لذا فإن كليات العلوم الإنسانية – بطبيعتها – تهتم وتتعامل مع هذه الجوانب الإنسانية التي تركز على الجوانب القيمة والنفسية للأفراد، بينما الكليات العلمية تركز على جوانب العلوم الطبيعية المجردة والبحث العلمي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خصاونة( قيد النشر)، ودراسة خطايبة(2006)، ودراسة الزيود(2004).

لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية تعز لمتغير الرتبة الأكاديمية، عند جميع محاور الدراسة ما عدا عند محاور الطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، حيث اظهرت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي بقية الرتب الأكاديمية من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس)عند جميع محاور المقارنة.

ويعني ذلك أن أعضاء هيئة التدريس الذين برتبة(مدرس) يعطون اهتماماً اكبر من زملائهم بالرتب الأخر لمحاور الطالب الجامعي والمقررات الدراسية وعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي، وربما يعز ذلك إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة(مدرس) يحملون مؤهلا علميا أقل من دكتوراه، ولديهم طموح ونشاط اكبر من زملائهم في الرتب الأخر لإثبات جدارتهم وكفاءتهم العلمية في التدريس والتمكن من المقررات الدراسية، ولتأكيد قدرتهم على التعاون مع أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته ، وذلك لإثبات وجودهم في الجامعة،

وليحصلوا في المقابل على تثبيت دائم في الجامعة أو على بعثات دراسية من قبل الجامعة لإكمال دراساتهم العليا.

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة عاشور(2004)، حيث كانت الفروق لصالح استاذ، وقد يعز ذلك إلى أن رتبة الأستاذ الجامعي تعتبر من أعلى الرتب لأعضاء هيئة التدريس، وأصحابها يمتلكون الخبرات الأكاديمية الواسعة، ولديهم بعد نظر واستشراف للمستقبل اكبر من الرتب الأخر.

**رابعا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:**

نص السؤال الرابع على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستو الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لدرجة ممارسة المحاور الأكاديمية والاجتماعية تعز للمتغيرات: الرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونوع الكلية، والخبرة؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة المتعلقة بمتغيرات الرتبة الأكاديمية، والمسمى الوظيفي، ونوع الكلية، وعدد سنوات الخبرة، في الجامعات الخاصة ما يلي:

1. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعز لمتغير المسمى الوظيفي.

يمكن تفسير ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة الذين يشغلون وظائف إدارية، والذين لا يشغلون وظائف إدارية، متقاربون في وجهات نظرهم تجاه محاور الدراسة، وينظرون إليها بنفس النظرة ويعطونها نفس الأهمية والدرجة.

كما قد يعز ذلك إلى أن الجميع يعيش في نفس البيئة الجامعية، ويواجه نفس الظروف والأعباء الوظيفية، ويسعى إلى تحقيق نفس الأهداف، كما أنهم يتعرضون إلى نفس المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بشكل عام، والجامعة بشكل خاص، لذلك نجد تقديراتهم ونظراتهم على تلك المحاور متقاربة بعضها من بعض.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عباسي(2004).

2. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعز لمتغير نوع الكلية.

يمكن تفسير ذلك بأن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكليات العلوم الطبيعية والفيزيائية متقاربون في وجهات نظرهم تجاه محاور الدراسة ويعطونها نفس الأهمية ونفس الانطباع.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة خصاونة( قيد النشر)، ودراسة خطايبة(2006)، ودراسة الزيود(2004)، حيث أظهرت هذه الدراسات وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعز لنوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وقد يعز ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعات الخاصة العلمية والإنسانية لديهم الدرجة نفسها من الاهتمام حول محاور الدراسة، كون الجامعات الخاصة حديثة العهد، ويحاول أعضاء هيئة التدريس فيها في جميع الكليات العلمية والإنسانية إظهار الجد والاهتمام الكبير لموضوع الدراسة، وإعطاء انطباع جيد عن جامعتهم.

3. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعز لمتغير الرتبة الأكاديمية، عند جميع المحاور والأداة الكلية ، ما عدا عند المحاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، حيث أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ)

من جهة ومتوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، مدرس) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ). كما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، مدرس) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مشارك) عند جميع محاور المقارنة.

قد يعز ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس برتبة(أستاذ) لديهم خبرات أكاديمية كبيرة في العمل الجامعي، لذا يكون لديهم انطباع أعمق من انطباع زملائهم من ذوي الرتب الأخر حول محاور الهيئة الأكاديمية وطلبة الجامعة والمقررات الدراسية، وأصبحوا يتمتعوا بامتيازات أكاديمية وإدارية بدرجة أفضل من زملائهم الأساتذة المشاركين والمساعدين والمدرسين. كما يعز ذلك إلى أن الأستاذ الجامعي لديه اهتمام اكبر من زملائه الأساتذة المشاركين والمساعدين والمدرسين، في التعامل مع محاور الهيئة الأكاديمية والطالب الجامعي والمقررات الدراسية نتيجة استقرار وضعه الأكاديمي والمالي وكذلك انخفاض عبئه التدريسي.

كما قد يعزو الباحث ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة ممن هم برتبة (أستاذ مشارك) ربما يكون لديهم اهتمام اكبر من زملائهم برتبة (أستاذ مساعد، ومدرس) حول محاور الدراسة، ربما يكون ناتج عن طموحهم الكبير للوصول إلى رتبة أستاذ، لما لها أهمية عظيمة في نظرهم، بحيث يتأهلون بعدها لتولي مناصب إدارية أعلى، ويتحسن وضعهم الوظيفي.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة عاشور(2004)، ودراسة احمد(1994)، وتختلف مع دراسة خطايبة(2006)، التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعز لمتغير

الرتبة الأكاديمية لتصورات أعضاء هيئة التدريس حول حريتهم الأكاديمية ورضاهم عن العمل وانجازهم البحثي في الجامعات الأردنية، وقد يعز ذلك إلى أن درجة الحريات الأكاديمية المعطاة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تحددها أنظمة وزارة التعليم العالي وتنطبق على جميع أعضاء هيئة التدريس فيها بغض النظر عن رتبهم الأكاديمية ودون أي استثناء .

4. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة تعز لمتغير عدد سنوات الخبرة، عند جميع المحاور، ما عدا عند المحاور الهيئة الأكاديمية، والطالب الجامعي، والمقررات الدراسية، حيث تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أكثر من 14 سنة) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أقل من 7 سنوات، من 7–14 سنة ) من جهة ثانية، وذلك لصالح تقديرات ذوي الخبرة الأكاديمية (أكثر من 14 سنة)، عند جميع محاور المقارنة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم خبرات أكاديمية (أكثر من 14سنة)، لديهم إلمام بعملهم وتمكن من تخصصاتهم أكثر من ذوي الخبرة الأكاديمية(اقل من 7سنوات، من7–14 سنة) وذلك ناتج عن خبراتهم الطويلة في العمل الأكاديمي في الجامعات، مما اوجد لديهم اهتماماً وبعد نظر اكبر من غيرهم، وجعلهم قادرين على التعامل والتفاعل مع عناصر النظام الجامعي، من أعضاء هيئة تدريس وطلبة ومقررات دراسية بدرجة أفضل من زملائهم الذين يمتلكون خبرات أكاديمية اقل منهم.

تختلف هذه النتيجة مع دراسة محافظة(2002)، التي بينت عدم اختلاف المشكلات الأكاديمية، المتعلقة بالطلبة وبعضو هيئة التدريس نفسه وبالبحث العلمي، باختلاف سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وقد يعز ذلك إلى اختلاف نوع الجامعة(رسمية وخاصة) .

**خامسا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:**

نص السؤال الخامس على: ما سبل تطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية للجامعات الرسمية والخاصة، المقترحة من قبل أعضاء هيئة التدريس فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاقتراحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير المحاور الأكاديمية والاجتماعية للجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، حسب محاور الدراسة، حيث كانت أعلى ثلاثة تكرارات لكل محور من محاور الدراسة بالجامعات الحكومية والخاصة على النحو التالي:

**أولا: محور الهيئة الأكاديمية :**

اظهر الجدول رقم(30) أن الاقتراح: " أن تعمل الجامعة على إلحاق أعضاء هيئة التدريس فيها بالورش والمؤتمرات الداخلية والخارجية"، قد حصل على أعلى تكرارات في الجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء الاقتراح:" أن تعتمد الجامعات عند تعيين أعضاء هيئة التدريس فيها معايير ثابتة تقوم على الكفاءة والخبرة وبعيدة عن المحسوبية"، في المرتبة الثالثة في الجامعات الحكومية، وكان ترتيبه في المرتبة الثانية في الجامعات الخاصة، ثم جاء الاقتراح الذي ينص على: " أن تعمل الجامعات على إعادة النظر في نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس المتبع لديها، وأن لا يعتمد فقط على الأبحاث التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس

وأن يعتمد على جوانب إبداعية أخر " ، في المرتبة الثانية في الجامعات الحكومية، بينما احتل المرتبة الثالثة في الجامعات الخاصة مع الاقتراح " أن تعمل الجامعة على تحسين الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس" .

**محور الطالب الجامعي:**

اظهر الجدول رقم(31) أن اقتراح:" أن تعيد الجامعات النظر في أسس القبول الجامعي للطلبة الملتحقين بها من مرحلة التوجيهي، وإلغاء الاستثناءات في قبولهم" ، حصل على أعلى تكرار في الجامعات الحكومية والخاصة، وكان في المرتبة الأولى، ثم جاء الاقتراح " أن تعمل الجامعة على تشجيع الطلبة للقيام بالبحث العلمي في المواضيع، التي تتعلق بواقع المجتمع ودعمهم ماديا ومعنويا" ،على المرتبة الثانية في الجامعات الحكومية والخاصة"، ثم حصل الاقتراح " أن تعمل الجامعة على زيادة الحريات المعطاة للطلبة( حرية النقد والتعبير عن أرائهم، وتقبل آراء الآخرين، وحرية اختيار المساق الأكاديمي). على المرتبة الثالثة في الجامعات الحكومية، بينما حصل على المرتبة الرابعة في الجامعات الخاصة، واحتل الاقتراح" أن تتبنى الجامعة الطلبة المبدعين والمتميزين بابتعاثهم لتكملة تحصيلهم العلمي وإشراكهم في الندوات والمؤتمرات العلمية الهادفة"، المرتبة الثالثة في الجامعات الخاصة.

**محور المقررات الدراسية:**

أظهرت التكرارات والنسب المئوية في الجدول(32) أن اقتراح: " أن تعمل الجامعة على إعادة تقييم للمقررات الجامعية بين حين وآخر، لتبين مـ د فاعليتها، وتعمل على تطويرها لتواكب المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية"، حصل على أعلى تكرار في الجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء الاقتراح: " أن توفر الجامعة في مكتبتها المركزية المراجع

العربية والأجنبية والمجلات والدوريات المختلفة، وقواعد البيانات الالكترونية"، في المرتبة الثانية في الجامعات الحكومية، وحصل على المرتبة الثالثة في الجامعات الخاصة، وجاء الاقتراح: " أن تعمل الجامعة على ربط المقررات الجامعية بواقع الحياة العملية( ربط الجانب النظري بالجانب العملي) وأن تكون ذات صلة بالواقع، وتتماشى مع خطط تنمية المجتمع"، في المرتبة الثانية في الجامعات الخاصة، والمرتبة الثالثة في الجامعات الحكومية.

**محور البحث العلمي:**

أظهرت التكرارات والنسب المئوية في الجدول (33) أن اقتراح: " أن تعمل الجامعة على دعم البحث العلمي وتمويله، وتوفير الأدوات اللازمة له" حصل على أعلى تكرار في الجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء اقتراح : " أن تعمل الجامعة على تشجيع أعضاء هيئة التدريس فيها للقيام بالبحث العلمي، وأن تقدم لهم مكافآت مادية ومعنوية" بالمرتبة الثانية في الجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء الاقتراح : " أن توظف الجامعة البحوث العلمية لتناول المشكلات التي يواجهها المجتمع، وفي الميدان الأكاديمي" بالمرتبة الثالثة في الجامعات الحكومية والخاصة.

**محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعات الأردنية:**

أظهرت التكرارات والنسب المئوية في الجدول رقم (34) أن اقتراح: " أن تعمل إدارة الجامعة على زيادة التواصل مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال عقد اللقاءات المستمرة معهم، وتنظيم رحلات تثقيفية علمية جماعية لهم"، حصل على أعلى تكرار بالجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء الاقتراح : " أن تعمل الجامعة على عقد برامج توعية وتثقيف للطلبة، تؤكد لديهم على قيم الولاء والانتماء للوطن، وتبعدهم عن الشللية" بالمرتبة الثانية

للجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء الاقتراح : " أن تعمل إدارة الجامعة على زيادة التواصل مع أعضاء هيئة التدريس من خلال عقد اللقاءات والاجتماع معهم بشكل دوري، لتبادل الأفكار والآراء المتعلقة بمشاكلهم واحتياجاتهم "، بالمرتبة الثالثة للجامعات الحكومية والخاصة.

محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي:

أظهرت التكرارات والنسب المئوية في الجدول رقم (35) أن اقتراح: " أن تعمل الجامعة على إنشاء لجان مشتركة مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي للتعرف على مشكلاته وحاجاته ودراستها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها"، حصل على أعلى تكرار بالجامعات الحكومية والخاصة، ثم جاء اقتراح: " أن تقوم الجامعة بتنظيم زيارات دورية لطلبتها وأعضاء هيئة التدريس فيها لأفراد ومؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة لتثقيفهم في كافة المجالات( الصحية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية) "، بالمرتبة الثانية للجامعات الحكومية الخاصة، ثم جاء اقتراح : " أن تشرك الجامعة مختصين وخبراء من أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة في للإسهام في القرارات الإدارية والأكاديمية، المتعلقة برسم سياسات الجامعة المستقبلية وتنفيذها"، في المرتبة الثالثة للجامعات الحكومية والخاصة.

# التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، خلص الباحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بنتائج الدراسة، ويأمل أن تسهم في تطوير واقع الجامعات الأردنية: الأكاديمي والاجتماعي، كما يلي .

1. أن تقوم الجامعات الأردنية على إلحاق أعضاء هيئة التدريس فيها بالورش والمؤتمرات الداخلية والخارجية لتطوير نموهم المهني والوظيفي. وهذه التوصية حصلت على أعلى نسبة تكرار بين اقتراحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير محور الهيئة الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة، والذي ينص على"أن تعمل الجامعة على إلحاق أعضاء هيئة التدريس فيها بالورش والمؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية".
2. أن تقوم الجامعات الأردنية بإعادة النظر في نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس المتبع لديها، وأن لا يعتمد فقط على عدد الأبحاث التي يقدمها عضو هيئة التدريس، وأن يعتمد على جوانب إبداعية أخرى، مثل ربط الترقية بمستوى الأداء لعضو هيئة التدريس.
3. أن تعيد الجامعات النظر في سياسات القبول الجامعي للطلبة الملتحقين بها من المرحلة الثانوية(التوجيهي)، مع إلغاء جميع الاستثناءات، وأن يكون القبول على أساس تنافسي، وأن يتم التعامل مع المجموعات الخاصة عن طريق الدعم المالي، وليس المقاعد الجامعية. وهذه التوصية حصلت على أعلى نسبة تكرار بين اقتراحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير محور الطالب الجامعي في الجامعات الرسمية والخاصة، والذي

ينص على " أن تعيد الجامعات النظر في أسس القبول الجامعي للطلبة الملتحقين بها من مرحلة التوجيهي، وإلغاء الاستثناءات في قبولهم".

4. أن تقوم الجامعات بمراجعة المقررات الجامعية بشكل دوري، وتعمل على تطويرها لضمان حداثتها، لمواكبة المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية. وهذه التوصية حصلت على أعلى نسبة تكرار بين اقتراحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير محور المقررات الدراسية في الجامعات الرسمية والخاصة، والذي ينص على " أن تعمل الجامعة على إعادة تقييم للمقررات الجامعية بين حين وآخر، لتبين مدى فاعليتها، والعمل على تطويرها لتواكب المستجدات المعرفية والتكنولوجية العالمية ".

5. أن تشجع الجامعات أعضاء هيئة التدريس فيها للقيام بالبحث العلمي، وأن توفر لهم التسهيلات والأدوات اللازمة لذلك، وأن تقدم لهم مكافآت مادية ومعنوية. وهذه التوصية حصلت على أعلى نسبة تكرار بين اقتراحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير البحث العلمي في الجامعات الرسمية والخاصة، والذي ينص على " أن تعمل الجامعة على دعم البحث العلمي وتمويله، وتوفير الأدوات اللازمة له".

6. أن توجه الجامعات البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية ومعالجة المشاكل الوطنية وحلها.

7. أن يتم ربط الدعم المالي المقدم للجامعات الحكومية بالأداء، وإعطاء حوافز للجامعات التي تنتج بحوثا علمية ذات مستوى عال.

8. أن تقوم الجامعات بإشراك الطلبة في الندوات والمؤتمرات العلمية الهادفة، والمجالس المختلفة، وأن تتبنى الطلبة المتميزين منهم بابتعاثهم لتكملة تحصيلهم العلمي.

9. أن تقوم إدارة الجامعات على زيادة التواصل فيما بينها من جهة، وبين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جهة أخرى، من خلال تنظيم اللقاءات المستمرة معهم لتفعيل العلاقة بينهم، ولتبادل الأفكار والآراء المتعلقة بمشاكلهم واحتياجاتهم، وتنظيم رحلات تثقيفية علمية جماعية لهم. وهذه التوصية حصلت على أعلى نسبة تكرار بين اقتراحات أعضاء هيئة التدريس، لتطوير المحور الاجتماعي داخل الجامعة في الجامعات الرسمية والخاصة، والذي ينص على " أن تعمل إدارة الجامعة على زيادة التواصل مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال عقد اللقاءات المستمرة معهم، وتنظيم رحلات تثقيفية علمية جماعية لهم".

10. أن تقوم الجامعات بإنشاء لجان مشتركة مع أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته للتعرف على مشكلاته وحاجاته، لدراستها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

11. أن يقلل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من التركيز على استخدام أسلوب المحاضرة التقليدي في التدريس الجامعي، ويعملون على استخدام أساليب أكثر حداثة، تساعد في بناء الخريج الجامعي المتكامل المتوازن، من جميع الجوانب: المعرفية والمهارية والانفعالية.

12. إنشاء جوائز للبحوث العلمية المتميزة على مستوى الجامعات الأردنية في مختلف المجالات العلمية والبحثية.

13. أن تفعل الجامعات مراكز خدمة المجتمع، من خلال التركيز على البرامج التثقيفية والتدريبية التي تلبي حاجة أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته في مختلف المجالات.

# المراجع

## المراجع العربية:

ابن منظور، جمال الدين.(1980).**لسان العرب، المجلد(15)**.بيروت:دار صادر للطباعة والنشر.

أبو مغلي، سميح.(2000). تطوير التعليم العالي/نظرة مستقبلية. في شادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**(ص ص. 656 – 657). عمان جامعة الزرقاء الأهلية.

أبو مغلي،سميح والتل، سعيد وجعنيني، نعيم وحمدي، نزيه وشريم، رغدة والصريع، طالب وعبد الرحمن، هاني وعدس، عبد الرحمن وعليان، خليل والعمري، خالد والعناني، محمد والكلوب، بشير ومرعي، توفيق ومنيزل، عبدا لله والهمشري، عمر.(1997). **قواعد التدريس في الجامعة**.عمان :دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

احمد، رضا.(1958). **معجم متن اللغة**. بيروت: دار مكتبة الحياة.

احمد، مروة.(1994). المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، المجلد (29)، ص ص169-193.

إدارة برامج التربية.(2000).المعالم الأساسية لمدرسة المستقبل( تحديات عربية)، **المجلة العربية للتربية**،مجلد 5(2).

الأسد، ناصر الدين.(1988).**التعليم العالي في الأردن**، محاضرات الموسم الثقافي الرابع،جامعة مؤته، الأردن .

الأسعد، عمر.(1988).الجامعات العربية حتى العام 2000"الواقع والتصورات المستقبلية". **مجلة اتحاد الجامعات العربية**.العدد 2 ، ص. 337.

الاعرجي،عاصم والمشهداني،سكرين وحسين، عامر عاصم .(2002). تكنولوجيا المعلومات وواقع التعليم في العالم العربي"دراسة ميدانية في الجامعات الأردنية". **مجلة اتحاد الجامعات العربية**،العدد 40، ص. 5 .

**الأكاديمية العربية المصرفية**.(2007). استرجعت في 15 تموز، 2007، من المصدر، www.aabfs.org .

البخيت،محمد عدنان والزغول،حامد .(1987).**الجامعة الاردنية في عيدها الفضي**. عمان : المطبعة الوطنية .

البخيت، معروف .(2007). " **خلوة مراجعة استراتيجيات تطوير التعليم العالي**" .استرجعتمن الانترنت بتاريخ 14 أيار، 2007 ، من المصدر، **www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=news&part=1&id=2989 - 36k**

بدران، شبل والدهشان، جمال.(2001). **التجديد في التعليم العالي**.القاهرة: دار قباء للطباعة والتوزيع.

بدران، ابراهيم.(2007).حول اقتصاديات التعليم العالي في الأردن(دور الجامعات الخاصة الأردنية). **مجلة الرابطة**. عمان، المجلد 7(2) ص. 25.

بدران،عمر وبندر،فاتح.(2000).البحث العلمي والتعليم العالي في الأردن. في شــادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقــع والطمــوح**(ص ص. 195-197). عمان :جامعة الزرقاء الأهلية.

بدر، ماجد.(1994).**التعليم العالي في الأردن** .عمان :مركز الدراسات والأبحاث عــن الشرق الأوسط المعاصر.

البشايرة، زيد والرواضية، صالح والسلطاني، عبد .(2005). مدى إلمام أعضاء هيئــة التدريس في جامعة مؤتة بأساليب التدريس الجامعي ومدى استخدامهم لها فعليــا، والسبل المقترحة لتطويرها. دراسات:**العلوم التربويــة**. مجلــد 26(2)، ص ص 472-482.

بوفلجة، غياث.(1995). واقع البحث العلمي في الوطن العربي. **مجلة التربية، قطــر**، العدد (115). ص 238-246.

بوملحم،احمد.(1999).أزمات التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الاقطــار.الفكــر العربي،4(9)،21-35.

برت،توليفسون.(1970). **دور الجامعات في عالم متغير-التعاون بين جامعات الــدول المتقدمة والدول النامية** (عبد العزيز سليمان، مترجم).القاهرة بدون دار نشر.

التل،احمد.(1989).**تطور نظام التعليم في الاردن(1921-1989)،مــؤثرات وعوامــل .عمان** :دار الشروق.

التل،احمد.(1998).**التعليم العالي في الأردن**.عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.

التل، شادية.(2000). مقدمة الكتاب.في شادية التل(محرر)،**التعليم العــالي فــي الأردن بين الواقع والطموح**(ص. 12). عمان جامعة الزرقاء الأهلية.

التميمي، عبد الرحمن.(1999). مقترحات وتصورات حول مفهوم الجامعــة المنتجــة. ورقة مقدمة إلى **ندوة الجامعة المنتجة، جامعة العلوم والتكنولوجيــا الأردنيــة**، الأردن، 9-10 آذار 1999م.

الثبيتي، عوض.(1990). التعليم الجامعي في الوطن العربي من منظور مستقبلي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عدد( 25 )، ص 96.

جابر،قاسم.(1999).الجامعة والتنمية: حدمات متبادلة، **مجلة الفكــر العربــي. معهــد الإنماء العربي**، بيروت، عدد(98)، ص ص128-143.

الجامعة الأردنية.(1984).**نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية رقم(14)لــسنة 1984، المادة(19)**. عمان:منشورات الجامعة.

**جامعة جدارا للدراسات العليا**.(2007). استرجعت في 15 تموز،2007، من المصدر، www.jadara.edu.jo.

**جامعة عمان العربية للدراسات العليا**.(2007). استرجعت في 15 تموز، 2007، مــن المصدر، www.aau.edu.jo .

جامع، محمد نبيل ومحمد، حمد علي.(1987). كفاءة الجامعة فــي بنــاء الشخــصية الجامعية. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (22)، تموز، ص20.

جرادات، عزت.(1990).المؤتمر العالمي حــول التعلــيم للجميــع، **رســالة المعلــم**، المجلد(31)، العدد(3).

جرادات،محمود.(2001).**التوقعات المستقبلية للتعليم العالي الجــامعي الرســمي فــي الاردن**.رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد، العراق.

جرادات، محمود خالد.(2002). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية. **مجلة العلوم التربوية،جامعة قطر**، العدد(2 )، ص ص 139-169.

جريدة السبيل الأسبوعية، الصفحة الرئيسية(2006/5/16). **تقرير لإحدى الجامعات الرسمية حول الدعم الحكومي** . استرجع من الانترنت بتاريخ 5 تموز، 2007 من الموقع، www: Assabeel Weekly-Jordan.com.

جريسات، جميل.(1989). تقييم الهيئات الأكاديمية في الجامعات الحديثة. **بحث مقدم لندوة" تحديث الإدارة الجامعية".جامعة اليرموك**،اربد، 18-20، آذار، 1989.

جوهر،علي صالح.(1990).الجامعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. **مجلة برنامج إعداد المعلم الجامعي- جامعة المنصورة**، (بلا رقم مجلد)، ص ص 493-494.

الجوهري،محمد.(1996).**وضعية الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية، والجامعات الخاصة في البلدان العربية**، منتدى الفكر العربي، عمان، آذار،1996.

حجازي، سعد والتميمي، عبد الرحمن .(2000). التعليم الجامعي في الأردن ومقتضيات العصر: نظرة مستقبلية. في شادية التل (محرر) **التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح**(200-204).عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

حداد، يحيى فايز.(2001). إشكالية البحث العلمي والمجتمع. **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين**، المجلد (4)، ص ص264-297 .

حسن عبدالفتاح.(1990). **برنامج إعداد المعلم الجامعي**. جامعة المنصورة:مطبعة الجامعة.

حسن، محمد الحاج.(2000). العوامل المؤثرة على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في الاردن. في شادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**(ص ص. 254-258).عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

حسن، محمد حربي.(1990). دور الجامعة في تنمية بيئتها.**مجلة الإدارة العامة**، العدد(68)، أكتوبر 1990، ص 6 .

حماد، خليل وسعيد، البشير.(2000). تمويل التعليم العالي في الدول العربية: طرق غير تقليدية"دراسة حالة الأردن". في شادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**(ص 117).عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

حنوش، زكي.(1996). إشكاليات البحث العلمي ومعوقاته في الجامعات العربية. **مجلة شؤون عربية**، العدد(86)، ص ص. 191-2002.

الحوات،علي.(1999).التعليم العالي في الوطن العربي:بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير. **مجلة الفكر العربي**، معهد الإنماء العربي،بيروت، العدد(98)، 5-25.

الخشاب،عبد الإله والعناد،مجذاب بدر.(2001).**التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجيهاته**. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

الخشاب،عبد الإله والعناد،مجذاب بدر.(1999). الجامعة المنتجة ودورها في تعزيز التمويل الذاتي- تجربة جامعة بغداد. **جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية**، الأردن، 9-10 آذار 1999م.

خصاونة، سامي.(2000).واقع التعليم الجامعي في الأردن من منظور العلوم الإنسانية والاجتماعية، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة عقدت في منتدى عبد الحميد شومان**

الثقافي، بعنوان"التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح"،8-9/11/2000.

خصاونة، سامي عبدا لله.( قيد النشر). المنهاج المتكامل: حالة الجامعة الأردنية. مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية.

خطايبة، محمد.(2006). العلاقة بين تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية ودرجة رضاهم عن العمل وانجازهم البحثي في الجامعات الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

الخطيب، أحمد.(2006).الإدارة الجامعية.الأردن- اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

الخطيب،احمد وعادل،معايعة.(2006).الإدارة الإبداعية للجامعات.اربد:عالم الكتب الحديث.

الخطيب، حازم وحداد، مناور.(2001).البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة اربد الأهلية، الأهداف، والحوافز، والرضا والمشكلات.اربد للبحوث والدراسات ،المجلد 4 (1)، ص ص. 47-79.

الخطيب، نعمان.(2005).الإطار القانوني لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن.أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، ISSN(1023-0165) ،ص.307-308.

خليفة، فاروق عبده . (1997). أستاذ الجامعة بين الواقع والمأمول. القاهرة: مكتبة دار الزهراء الشرق.

دائرة الإحصاءات العامة.(2006).**التقرير السنوي- مسح العمالة والبطالة (2006).**

الدحيات،عبد.(1996).**الجامعات الأهلية في الأردن.** عمان: المؤلف.

درة، عبد الباري.(1982). **أساليب مناقشة الحالات الإدارية في التعليم الجامعي الإداري والتدريب الإداري.** عمان:دار الفرقان للنشر والتوزيع.

درة،عبد الباري.(2000).الجامعات الخاصة والرسمية في الأردن، صراع أم تعاون؟، في شادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**،ص 98.عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

ديوان الخدمة المدنية.(2006). **النشرة الإحصائية.** استرجعت من الانترنت 5 تموز 2007 من موقع الديوان www.csb.gov.jo.

ربيع، محمد.(2000). التعليم العالي الاهلي في الاردن: واقع وتطلعات. في شادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**(ص ص 245-247).عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

الرشيدي، بشير صالح.(1992).الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت والتحديات المعاصرة. **الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج،جامعة الكويت**، الكويت، 21-23 كانون اول 1992.

الرفوع،عاطف عبد وسليمان، رائد جميل. (2005) تقويم استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال لقاعدة بيانات ابيسكو(EBSCO) للأغراض التعليمية والبحث العلمي. **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث والدراسات**، مجلد 1 (1)، ص. 105.

الريس، محمد نضال.(1992). وجهة نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية.**مجلة التعريب**، العدد الثالث، ص ص. 97-99.

الزبيدي، سلمان.(2002). **أسس المناهج المدرسية**. ليبيا: مطابع الوحدة العربية.

الزيود، ماجد.(2004). **الصراع ألقيمي لدى الشباب الجامعي في الأردن في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، وتصوراتهم لدرجة إسهام البيئة الجامعية فيه**.رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

سلمان، سلمان رشيد.(1993). أزمة البحث العلمي في الوطن العربي.**مجلة شؤون عربية**،القاهرة:جامعة الدول العربية، العدد(75)، ص 14.

السنبل،عبد العزيز وعبد الجواد،نور الدين.(1993).**الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربي في مجال خدمة المجتمع**.الرياض:مكتب التربية العربي.

سنقر، صالحة.(2005).**المدرسة المجتمعية**. (بدون مكان نشر):دار الفكر.

شحاته، حسن.(2001).**التعليم الجامعي، والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق**.مدينة نصر: مكتبة الدار العربية للكتاب.

شرار، طالب وياغي، علي واليوسف، سحر.(2007). تطوير جودة ومواءمة التعليم العالي في الأردن. **ورقة عمل مقدمة الى المنتدى الوطني لتنافسية الاردن في التعليم العالي لبناء الاقتصاد المعرفي"منتدى تطوير التعليم العالي "، عمان- الأردن** ، 11-12 شباط2007.

الشريدة، هيام نجيب.(2001).مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة في برنامج بحث وتطوير البادية الاردنية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(38).

الصانع، محمد إبراهيم.(2002). معوقات البحث العلمي وأثرها في هجرة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية(دراسة مسحية وصفية).**مجلة اربد للبحوث والدراسات**، المجلد 5(1)، ص ص 49-66.

الصاوي، محمد وجيه وبستان، احمد عبد الباقي.(1999).**دراسات في التعليم العالي المعاصر" أهدافه- إدارته- نظمه"**. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الطراونة، اخليف وعبيدات، محمد وعبدا لخالق، غسان والمفلح، كمال وأبو شاشية، إيناس وهيلات، محمود والدعوم، يحيى.(2005).**البيئة الجامعية:واقع وطموح**.ورقة عمل مقدمة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.استرجعت 5 حزيران، 2007، من موقع الوزارة. www.mohe.gov.jo.

طعيمة،رشدي والبندري، محمد بن سلمان.(2004). **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**. القاهرة: دار الفكر العربي.

طناش، سلامة.(1995).البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، الأهداف، والحوافز، والرضا، والمشكلات. **مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"**، مجلد11 (4)، ص ص 43-87.

طوقان، خالد .(2007). " **خلوة مراجعة استراتيجيات تطوير التعليم العالي**" . استرجعت من الانترنت بتاريخ 14أيار، 2007 ، من الموقع، www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=news&part=1&id=298 9 - 36k.

الطويل، هاني والبطش، محمد .(1998). تقييم خريجي الجامعة الأردنية لإعدادهم الأكاديمي والعملي والشخصي والاجتماعي والإعداد الجامعي ككل. **مجلة دراسات العلوم التربوية**، المجلد 25( 2)، ص ص. 305 – 329 .

عاشور، محمد علي.(2004). تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية لدورهم في خدمة المجتمع. **مؤتة للبحوث والدراسات**،19 (1)، ص 67.

عباسي، منتهى.(2004). **واقع الممارسات الإدارية في الجامعات الخاصة في الاردن ومشكلاتها من وجهة نظر الراداريين فيها واقتراحاتهم لمعالجتها**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

عبد الهادي، بشار.(1992).الجوانب الأساسية لمشكلات التعليم العالي في المملكة الأردنية،**المجلة الثقافية**،العدد(27)،شوال 1992،ص113-119.

عبود،عبد الغني.(1976).**الايدولوجيا والتربية**،(بدون مكان ودار نشر) .

العمري، بسام.(1995). مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية**،المجلد22 (6)، ص.353 .

العمري، محمد.(2005). واقع استخدام شبكة الانترنت كأداة لجمع البيانات لأغراض البحث العلمي ومعيقات استخدامها لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة اليرموك. **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، المجلد 1(3)، ص. 2001.

عيسى، إبراهيم محمد درويش.(2000).دور هندسة القيمة في ترشيد تكلفة التعليم الجامعي، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**،العدد (3)، ص 20.

فرحان، اسحق.(2000).تنظيم قطاع التعليم العالي في الأردن. في شادية التل(محرر)،**التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**(ص 73).عمان:جامعة الزرقاء الأهلية.

فرحان، سمير فهمي.(1997). **تقويم الطلبة لأداء أعضاء هيئة التدريس**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

فهمي،محمد سيف الدين.(1993). **سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية في دول الخليج العربية"الواقع وسبل التطوير"**.الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

القاعود، إبراهيم والسامرائي، هاشم والمومني، محمد عقلة.(2001). **المناهج-أسسها-تطويرها-نظرياتها**.اربد:دار الأمل.

قنبر،محمود.(2006). **دراسات في التعليم الجامعي**. عمان: جدارا للكتاب العالمي.

قنوع، نزار وإبراهيم، غسان والعص، جمال .(2005). البحث العلمي في الوطن العربي، واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا . **مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 27 (4) .

الكبيسي،عبد الله، وقنبر، محمود.(1991).دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع.**المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، الدوحة. 26-30 أكتوبر 1991.

الكساسبة، صالح.(2004). اثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،جامعة مؤتة**، المجلد 19(3)، ص ص 91-125.

كمال،مروان.(1995).مستقبل التعليم في الجامعات العربية، **مجلة المنتدى**، المجلد 10، (13)، شباط1995، ص ص 19-21.

كنعان، احمد علي.(2001). البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطويره. **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية**، المجلد17 (4)، ص ص59 - 109.

لاغا، علي.(2003). الجامعة ومهمة البحث والتنمية. ورقة عمل مقدمة إلى **مؤتمر البحث العلمي والتنمية، لبنان**، 19-20 كانون أول 2003.

اللقاني، احمد حسين.(1995).**الأداء الجامعي- الكفاءة والفاعلية والمستقبل**.القاهرة:جامعة عين شمس.

لوكاس،آن ف .(2006).**قيادة التغيير في الجامعات**.(ترجمة وليد شحادة).الرياض: مكتبة العبيكان( تاريخ النشر الاصلي2000).

ماتيرو، بربارا وموانجي، آنا وشليتي، رث .(2000).**الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**( ترجمة حسين بعارة وماجد الخطايبة).عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع (تاريخ النشر الأصلي 1991).

مايور،فيديريكو.(1990).**نظرة في مستقبل البشرية، قضايا لا تحتمل الانتظار**( ترجمة محمود مكي). القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

محافظة، سامح.(2002). المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك. **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، بدون رقم مجلد، العدد(8)، ص ص 247- 248.

محافظة، علي.(2000). ملاحظات على واقع التعليم العالي في الأردن.في شادية التل(محرر)، **التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح**(ص ص 33-34). عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

محمد، اشرف السعيد.(2007). **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دراسة نظرية تطبيقية**.الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر.

مرعي، توفيق والحيلة، محمد.(2002).**تفريد التعليم**.عمان:دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مرسي،محمد منير.(2001).**التعليم الجامعي المعاصر**. القاهرة:عالم الكتب.

مرسي،محمد منير.(1992).**الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر**.القاهرة: دار النهضة العربية.

المعاني،وليد.(1999).رؤى مستقبلية للتعليم العالي. **المجلة الثقافية**.العدد(47) وكالة التوزيع الاردنية، عمان، ص ص10-13.

مؤتمر التعليم المستمر وتغيرات سوق العمل في دول مجلس التعاون، جامعة قطر الموافق 17-2003/5/18.**مجلة مركز البحوث التربوية**، العدد (25)، (2004)، ص. 243-245.

الموسى، عبدا لله.(2002).**العولمة تهدد قطاع التعليم الجامعي في الوطن العربي**، مقالة مأخوذة من الانترنت بتاريخ،12 كانون أول،2003 . من موقع صحيفة الوطن:

ألنعيمي، تيسير النهار.(2005).ضمان الجودة في التعليم العالي في الأردن.في عدنان الأمين(محرر)، **ضمان الجودة في الجامعات العربية**( ص ص.316-324).بيروت:المركز الثقافي العربي.

نورين،الان.(1995). **ما هي الديمقراطية**، ترجمة: حسن قبيس.بيروت:دار الساقي.

نوفل،محمد نبيل.(1990).تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي.**مجلة التربية الحديثة**، بيروت، المجلد 17 (151 )، ص ص17-23.

الور، عايدة عيسى.(1998). **تطوير الجامعات الأردنية في ضوء احتياجات التحديث**.رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية.(2006).**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،2004-2006**.عمان:وزارة التخطيط.

وزارة التربية والتعليم.(1994).**قانون التربية والتعليم رقم(3)لسنة1994م،المادة رقم (5)**.عمان:منشورات وزارة التربية والتعليم.

وزارة التعليم العالي الأردنية(2001). **قانون التعليم العالي المؤقت رقم 43 لسنة 2001**.عمان:منشورات الوزارة.

وزارة التعليم العالي.(1985).الأردن، **قانون التعليم العالي رقم(28) لسنة 1985**.عمان: منشورات الوزارة.

وزارة التعليم العالي الأردنية.(1998). **تقارير الجامعات الأهلية الأردنية، 1998**.عمان:منشورات الوزارة.

وزارة التعليم العالي الأردنية(2006). **التقارير الإحصائية السنوية عن التعليم العالي في الأردن من عام 2000 - 2006**.عمان:منشورات وزارة التعليم العالي.

وزارة التعليم العالي الأردنية(2006). **إستراتيجية التعليم العـــالي والبحـــث العلمـــي للأعوام 2004-2006**. استرجعت من الانترنت بتاريخ 10 تموز، 2007 ، من المصدر www.mohe.gov.jo.com .

اليافعي،نعيم.(2000).**مفهوم الجامعة**. دمشق: الأوائل للطباعة والنشر.

يعقوب،احمد خضير .(1999).تجربة جامعة جوبا كجامعة منتجة وإسهامها في النهضة الصناعية. **ندة الجامعة المنتجة، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيـــة**، الأردن، 9-10 آذار 1999م.

**اليونسكو**.(1988). التعليم العالي للقرن الواحد والعـــشرين. ترجمـــة عمـــر البـــشير، منشورات الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

## المراجع الأجنبية:


Arizona State University College of Business.(1993). Strategic Plan for the College of Business. Arizona: Arizona State University.

Atkinson, Richard. C .(1997).THE ROLE OF RESEARCH IN THE UNIVERSITY OF THE FUTURE. University of California. Retrieved,June2,2007,from http://www.ucop.edu/pres/comments/role.html.

Bothma ,& Retha .Snyman .(2001). Web-Supported Teaching in the Department of Information Science at the University of Pretoria: A Case Study. . RIEAUG2001,Retrieved,June2,2007 fromhttp://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=eric& AN=ED450738&site=ehost-live

Bowen, H.(1977)." Is Higher Education Worth the Cart ?, Investment in learning" . Washington: Jessey- Bass.

Butt, M.(1996). Helping students teach in a Diverse World A Rational and Course, paper presented at the Annual meeting of American Association of colleges for Teacher Education, Chicago, Feb,21-24.

Duderstadt, James J.(2000). A University for the 21 Century (Ann Arbor Michigan, The University of Michigan Press,2000 ).

Ekong,Donald.(1996).The future of Universities: From an African Perspective. Paper presented At The Symposium on, The Future of Universities, Santiago, Chile. Retrieved January 16,2004 from web site:http//:www.unu.edu/hq/special-a/chise-papers.html.

Forrester, J.W.(1992). System Dynamics and Learner-Centered Learning in Kindergarten through Twelfth Grade Education".Cambridge,Mass:MIT Sloan School of Management.

Hall, Cedric .(1996). Key Teaching Roles of a University Lecturer and Their Integration into the Quality Systems of a New Zealand University. Retrieved June2,2007,from:http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=eric&AN=EJ526226&site=ehost-live .

Ibrahim .(1997). Faculty of Electrical Engineering, University Technology. Malaysia: Johor Bahru.

Gamson, Zelda; Hollander, Elizabeth; Kiang, Peter N.(1998). The University in Engagement with Society. Liberal Education, University of Massachusetts--Boston v84 n2 p20-25 Spr 1998. Retrieved June 20, 2007 from http://search.ebscohost.com.

Gunasekara, Chrys.(2004). The Third Role of Australian Universities in Human Capital Formation . Journal of Higher Education Policy and Management mm, Carfax Publishing, Vol. 26, No. 3, November 2004 . Retrieved June 5, 2007, from EBSCO host Master file database.

Higher Education in Developing Counties: Peril and Promise, a Report Prepared by the Task Force on Higher Education and Society, submitted to the World Bank, Washington DC. 2000.

Lawrence ,R., Hepburn :& Asters, G.(1988). Development of a University – private Sector Synergy for public Service. A First Step, evaluative report, Georgia, U.S.A, 1988.

Merriam.(1976).New Webter Dictionary. Massashusetts,Usa: Merriam company.

Muller,Steven.(1998). THE ROLE OF THE MAJOR RESEARCH UNIVERSITY. Retrived June 10,2007 from http://www.cosmos-club.org/web/journals/1998/muller.html.

Robert, Serow, (1990). Volunteering And Values An Analysis of Students Participation in community service. Journal of Research and Development in Education, Vol.23, No.1.

Schumacher, A,& Wood, S .(2001). The Role of A college in A University Wide Approach to Community Partnerships : The University of Nebraska at Omaha Experience, An international forum. Vol,12 (4), pp. 66-79 .

Scudder, M.(1996). Introducing Human Service Students to Service in University Community. A journal of the National Organization for Human Service Education, Vol.16 (1),pp. 57-61.

Zaky, A. A., El-Faham, M. M.(1998).The University-Industry Gap and Its Effect on Research and Development in Developing Countries. Paper presented at the FIE Conference (1998). Retrieved June 20,2007 from http://search.ebscohost.com .

ZELDA GAMSON, ELIZABETH HOLLANDER and PETER N. KIANG.(1998). The University in Engagement with Society, University of Massachusetts—Boston. Liberal Education, v84 n2 p20-25 Spr 1998 Retrieved June 8, 2007, from EBSCO host Master file database.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

**الأستاذ الدكتور/الدكتورة : المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:" **دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي للجامعات الأردنية، وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها** " ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانه تتكون من جزأين، الجزء الأول يتعلق بقياس واقع الجامعات الأردنية ضمن ثلاثة مجالات وهي : مجال التدريس، مجال البحث العلمي، مجال الواقع الاجتماعي.

والجزء الثاني يحتوي على أسئلة مفتوحة الإجابة تتضمن الطلب منكم بتقديم مقترحاتكم لتطوير الواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية.

أرجو التكرم بقراءة فقرات الاستبانة والإجابة عليها جميعها، علماً بأن جميع المعلومات المستوفاة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

**شاكراً ومقدراً لكم حسن تعاونكم**

المعلومات الأولية :( يرجى وضع إشارة ( × ) في المربع المناسب )

**اسم الجامعة :.................** ☐حكومية ☐ خاصة

**الرتبة الأكاديمية :** ☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد ☐ مدرس

**المسمى الوظيفي :** ☐ عضو هيئة تدريس إداري(عميد،نائب عميد، رئيس قسم)
☐ عضو هيئة تدريس غير إداري

**نوع الكلية :** ☐كلية علوم طبيعية وفيزيائية ☐كلية علوم إنسانية واجتماعية

**(عدد سنوات الخبرة الأكاديمية) :** ☐أقل من 7 سنوات ☐من 7 – 14 سنة ☐أكثرمن 14 سنة

الباحث
محمد عبد الله عوض الله

## الجزء الأول

الرجاء وضع إشارة ( × ) في المربع الذي يعكس الواقع الفعلي في المجالات المتعلقة بالواقع الأكاديمي والاجتماعي للجامعات الأردنية

| الرقم | المجالات | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة متدنية | بدرجة متدنية جداً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أولا | **مجال واقع التدريس الجامعي في الجامعات الأردنية . يشمل ثلاثة محاور، وهي : (1) محور الهيئة الأكاديمية.** | | | | | |
| 01 | تعتمد الجامعة معيار الكفاءة والخبرة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس.. | | | | | |
| 02 | تلحق الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالدورات اللازمة لتأهيلهم للعمل الأكاديمي . | | | | | |
| 03 | تتحقق العدالة في توزيع نصاب التدريس بين اعضاء هيئة التدريس بالجامعة(أستاذ،أستاذ مشارك،أستاذ مساعد). | | | | | |
| 04 | تعتمد الجامعة معايير واضحة ومحددة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس . | | | | | |
| 05 | يمتلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المهارات العلمية والخبرات اللازمة لتخصصاتهم. | | | | | |
| 06 | يلبي نظام الترقيات المتبع في الجامعة طموحات أعضاء هيئة التدريس . | | | | | |
| 07 | يستعين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة والانترنت. | | | | | |
| 08 | يواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مشكلات فنية في استخدام التقنيات الحديثة . | | | | | |
| 09 | يواكب أعضاء هيئة التدريس كل ما هو جديد في تخصصاتهم. | | | | | |
| 10 | يحرص أعضاء هيئة التدريس على التخطيط لمحاضراتهم. | | | | | |
| 11 | يحرص أعضاء هيئة التدريس على النمو الذاتي،وتطوير مستواهم الأكاديمي والفني والمهني بالبحث والاطلاع والابتكار. | | | | | |
| 12 | يركز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على أسلوب المحاضرة. | | | | | |
| 13 | يمتلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مهارات البحث العلمي . | | | | | |

| الرقم | المجالات | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة متدنية | بدرجة متدنية جداً |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| | **(2) محور الطالب الجامعي .** | | | | | |
| 14 | يسهم أعضاء هيئة التدريس في حل المشكلات الطلابية. | | | | | |
| 15 | يستخدم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أسلوب الثواب والعقاب لإثارة دافعية الطلبة. | | | | | |
| 16 | يحقق نظام قبول الطلبة المتبع في الجامعة حاجاتهم وميولهم. | | | | | |
| 17 | تحقق أسس قبول الطلبة المتبعة في الجامعة تكافؤ الفرص التعليمية. | | | | | |
| 18 | يحقق نظام التقويم للطلبة المعتمد من قبل الجامعة الأهداف المحددة له بكفاءة. | | | | | |
| 19 | يتصف الطالب الجامعي بقدر كبير من الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية. | | | | | |
| 20 | تتبنى الجامعة الطلبة المتميزين الأكفياء المبدعين وتعمل على تشجيعهم من خلال تقديم المكافآت المادية والمعنوية لهم . | | | | | |
| 21 | يبذل الطالب جهداً ذاتياً في التعلم عن طريق البحث والاستقصاء عن المعرفة . | | | | | |
| 22 | تشرك الجامعة طلابها في المؤتمرات والندوات والفعاليات العلمية الأخرى . | | | | | |
| 23 | تحرص الجامعة عند انتقاء الطلبة اختيار أصحاب الاستعدادات المناسبة للتخصصات المختلفة . | | | | | |
| 24 | تحدد الجامعة عدد الطلبة في الشعب لضمان فاعلية العملية التربوية. | | | | | |
| 25 | تتيح الجامعة للطلبة فرص التعبير عن وجهة نظرهم بحرية وتحترم آرائهم في الأمور المختلفة بالجامعة. | | | | | |
| | **(3) محور المقررات الدراسية .** | | | | | |
| 26 | تراعي المقررات الدراسية في الجامعة الفروق الفردية بين الطلبة . | | | | | |
| 27 | تحرص الجامعة على تضمين المقررات الدراسية الجوانب والمواقف التطبيقية . | | | | | |
| 28 | تواكب المقررات الدراسية التي تدرس في الجامعه المستجدات التكنولوجية العالمية بشكل مستمر . | | | | | |
| 29 | توفر الجامعة في مكتبتها المراجع والمقررات اللازمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس . | | | | | |

| الرقم | المجالات | بدرجة عالية جدا | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة متدنية | بدرجة متدنية جدا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 30 | توفر الجامعة لطلبتها خدمة الانترنت وبصورة مستمرة . | | | | | |
| 31 | يعد التدريس الجامعي الطلبة في جميع المجالات المعرفية والمهارية والقيمية . | | | | | |
| 32 | تحرص الجامعة على استخدام برامج تعليمية متنوعة مثل(التعليم الفردي،التعليم التعاوني،التعليم المبرمج) لضمان تنوع طرق الحصول على المعرفة. | | | | | |
| 33 | تحرص الجامعة على أن تتضمن المقررات الدراسية القيم الثقافية والاجتماعية والدينية للأمة. | | | | | |
| 34 | تتصف المقررات الجامعية بالجودة في محتوياتها. | | | | | |
| ثانيا | **مجال واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية .** | | | | | |
| 35 | يقتصر هدف أعضاء هيئة التدريس من البحث العلمي للترقية أو نيل الدرجات الأكاديمية . | | | | | |
| 36 | يوجد في الجامعة خطة للبحث العلمي على مستوى القسم والكلية والجامعة . | | | | | |
| 37 | توفر الجامعة في مكتبتها قاعدة معلوماتية شاملة لمساعدة الباحثين بالحصول على مصادر معرفية حديثة . | | | | | |
| 38 | تتبنى الجامعة نتائج البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع المحلي وخطط التنمية . | | | | | |
| 39 | تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحوافز والمكافئات المالية لإجراء البحوث العلمية . | | | | | |
| 40 | يهدف البحث العلمي في الجامعة إلى الابتكار والإبداع وخدمة المعرفة والتطور . | | | | | |
| 41 | توفر الجامعة المناخ الملائم لعمل البحوث العلمية لمواكبة التطورات العلمية. | | | | | |
| 42 | تحرص الجامعة على رفد المكتبة المركزية فيها بنتائج البحوث التي تجريها الجامعات والمؤسسات الأخرى . | | | | | |
| 43 | تقوم إدارة الجامعة بإجراء أبحاث تهدف إلى الوقوف على أراء أعضاء هيئة التدريس في | | | | | |

| الرقم | المجالات | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة متدنية | بدرجة متدنية جداً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | سياستها الأكاديمية . | | | | | |
| 44 | يراعي أعضاء هيئة التدريس الجامعي طبيعة الموضوع المبحوث ويختارون الأدوات المناسبة له من (استبيانات،ملاحظات،مقابلات،دراسة الحالة). | | | | | |
| 45 | تشرك الجامعة أعضاء هيئة التدريس ذوي الاختصاص في تصميم وإعداد البحوث التي تجريها. | | | | | |
| 46 | .تشجع الجامعة الطلبة على القيام بالبحوث العلمية وتوفر لهم المصادر والإمكانات المادية والمالية اللازمة لإنجاحها. | | | | | |
| 47 | تمتاز البحوث التي تجريها الجامعة بالشمولية والعمق . | | | | | |
| 48 | توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المجلات العلمية والدوريات المتخصصة لتحكيم أبحاثهم ونشرها. | | | | | |
| 49 | توجه الجامعة الباحثين نحو البحوث المتعلقة بخطط التنمية الوطنية . | | | | | |
| ثالثا | **مجال: الواقع الاجتماعي في الجامعات الأردنية. وينقسم إلى محورين، وهما : (1) محور علاقة الجامعة مع المجتمع المحلي.** | | | | | |
| 50 | تقوم إدارة الجامعة بعقد ندوات وبرامج متنوعة(دينية،ثقافية،اجتماعية،صحية،زراعية) لأفراد المجتمع المحلي لتثقيفهم وتوعيتهم . | | | | | |
| 51 | تجرى الجامعة أبحاث مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد وقطاعات المجتمع لدراسة حاجات المجتمع المحلي وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهه . | | | | | |
| 52 | تعمل الجامعة على تقديم الاستشارات المهنية والفنية لأفراد ومؤسسات المجتمع. | | | | | |
| 53 | تقوم الجامعة بإجراء أبحاث ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لصالح أفراد ومؤسسات القطاع الخاص . | | | | | |
| 54 | تحرص الجامعة على الاتصال المستمر بين أعضاء هيئة التدريس وأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي لبحث المستجدات الطارئة التي تواجه المجتمع وتقديم الحلول المناسبة لها. | | | | | |

| الرقم | المجالات | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة متدنية | بدرجة متدنية جـ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 55 | يحرص مركز الدراسات والتعليم المستمر بالجامعة على تقديم برامج ودورات تدريبية تتلاءم مع المستجدات التكنولوجية والمعرفية وتلبي حاجة المجتمع منها. | | | | | |
| 56 | تحرص الجامعة على إشراك طلبتها بالقيام بأعمال تطوعية تخدم المجتمع والبيئة المحلية. | | | | | |
| 57 | توفر الجامعة برامج ومساقات تقوم على خدمة البيئة المحلية | | | | | |
| 58 | توفر الجامعة المعلومات والبيانات المختلفة لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي عندما يطلب منها ذلك . | | | | | |
| 59 | تحرص الجامعة على إشراك خبراء وأفراد من مؤسسات القطاع الخاص في تطوير ووضع خطط للبرامج التدريبية والتخصصات التي تطرحها . | | | | | |
| 60 | تلبي التخصصات التي تطرحها الجامعة حاجات المجتمع وخطط التنمية الوطنية. | | | | | |
| 61 | تدخل الجامعة في شراكة مع القطاع الخاص في بعض المشاريع الإنتاجية تدر عليها بعض الدخل. | | | | | |
| 62 | تتيح الجامعة مرافقها من(قاعات،مختبرات،ملاعب)لأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته مقابل مردود مادي . | | | | | |
| 63 | توفر الجامعة برامج دراسات مسائية لأفراد المجتمع الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة في سن مبكرة من أعمارهم أو بسبب طبيعة عملهم . | | | | | |
| | **(2).محور الواقع الاجتماعي داخل الجامعة.** (العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، ومع الطلبة، ومع إدارة الجامعة ) . | | | | | |
| 64 | يعامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الطلبة بدون تفرقة أو تمييز، على أساس عشائري أو ديني أو فئوي . | | | | | |
| 65 | يحرص أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مظاهر الحياة الاجتماعية في الجامعة . | | | | | |
| 66 | يبدي طلبة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مشاعر التقدير والاحترام ويعتبرونهم قدوه لهم. | | | | | |

| | المجالات | بدرجة عالية جداً | بدرجة عالية | بدرجة متوسطة | بدرجة متدنية | بدرجة متدنية جداً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 67 | يواجه طلبة الجامعة بعض الصعوبات في الاتصال مع أعضاء هيئة التدريس. | | | | | |
| 68 | تتعامل إدارة الجامعة مع أعضاء هيئة التدريس بشفافية وبموضوعية . | | | | | |
| 69 | تتصف العلاقة ما بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالأخوة والاحترام والبعد عن الشللية. | | | | | |
| 70 | يتعامل طلبة الجامعة مع بعضهم البعض بحساسية تعزى لأسباب عشائرية. | | | | | |
| 71 | يتعامل طلبة الجامعة مع بعضهم البعض بحساسية ، تعزى لأسباب فكرية. | | | | | |

## الجزء الثاني

## سبل تطوير الواقع الأكاديمي والاجتماعي للجامعات الأردنية على شكل مجموعة أسئلة مفتوحة الإجابة

1. ما سبل تطوير الواقع الأكاديمي المتعلق بدور عضو هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، العامة والخاصة ؟ أذكر أهم هذه السبل برأيك.

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

2. ما سبل تطوير الواقع الأكاديمي المتعلق بدور الطالب الجامعي في الجامعات الأردنية، العامة والخاصة ؟ أذكر أهم هذه السبل برأيك .

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

3. ما سبل تطوير الواقع الأكاديمي المتعلق بالمقررات الدراسية في الجامعات الأردنية، العامة والخاصة ؟ أذكر أهم هذه السبل برأيك .

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

..........................................................................................

4.ما سبل تطوير الواقع الأكاديمي المتعلق بالبحث العلمي في الجامعات الأردنية، العامة والخاصة ؟ أذكر أهم هذه السبل برأيك .

.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................

5.ما سبل تطوير الواقع الاجتماعي المتعلق بعلاقة الجامعة مع المجتمع المحلي في الجامعات الأردنية، العامة والخاصة؟ أذكر أهم هذه السبل برأيك.

.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................

6.ما سبل تطوير الواقع الاجتماعي داخل الجامعات الأردنية، العامة والخاصة(العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس أنفسهم،ومع الطلبة،ومع إدارة الجامعة ) ؟ أذكر أهم هذه السبل برأيك .

.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................
.........................................................................................

## الملحق رقم 3: أسماء المحكمين مرتبة على أساس الجامعة

| اسم الدكتور | القسم | اسم الجامعة |
|---|---|---|
| هاني الطويل | الإدارة وأصول التربية | الأردنية |
| حيدر العمري | الإدارة وأصول التربية | جدارا |
| هيام الشريدة | الإدارة وأصول التربية | اليرموك |
| صالحة سنقر | الإدارة وأصول التربية | اليرموك |
| محمد الخوالدة | الإدارة وأصول التربية | اليرموك |
| عارف ألعطاري | الإدارة وأصول التربية | اليرموك |
| نواف شطناوي | الإدارة وأصول التربية | اليرموك |
| عايد الهرش | المناهج | اليرموك |
| إبراهيم الرواشدة | المناهج | اليرموك |
| نصر العلي | علم النفس والقياس والتقويم | اليرموك |
| نضال الشريفين | علم النفس والقياس والتقويم | اليرموك |
| شفيق علاونة | علم النفس والقياس والتقويم | اليرموك |
| مريم ساري نصير | إدارة معلوماتية | اليرموك |
| قاسم الردايدة | إدارة معلوماتية | اليرموك |
| حسين طلافحة | الاقتصاد والعلوم الإدارية | اليرموك |
| قاسم الحموري | الاقتصاد والعلوم الإدارية | اليرموك |
| جمال أبو دولة | الاقتصاد والعلوم الإدارية | اليرموك |
| زكية مشعل | الاقتصاد والعلوم الإدارية | اليرموك |
| نزار أبو جابر | علوم الأرض والبيئة | اليرموك |
| محمود الروسان | الاقتصاد والعلوم الإدارية | اربد الأهلية |

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
UNIVERSITY OF JORDAN

مكتب الرئيس
President's Office

الرقم: ١/١/٦/ ١٩١٠٠
التاريخ: ٦/٦/١٤٢٨
الموافق: ٢٠٠٧/٧/١١

الأستاذ الدكتور عميد كلية ..............................

الأستاذ الدكتور/الدكتور/السيد مدير ..............................

تحية طيبة، وبعد،

أرجو إعلامكم أن الباحث محمد عبد الله إبراهيم عوض، الطالب في برنامج الدكتوراه بجامعة اليرموك، يرغب في الحصول على معلومات، لاستخدامها في دراسته بعنوان" دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس".

راجياً تسهيل مهمة الباحث المذكور أعلاه في توزيع الاستبانة المرفقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور خالد الكركي

هاتف ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي ٢١١٠ فاكس ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext: 2110 Fax: (962-6) 5355511 Amman 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

ر/١٠٧/٥١/ ١٩٠١

الرقم: ٥/أ ب ع/١٤٢٨
التاريخ:
الموافق: ٢٠٠٧/٧/١

دائرة رئاسة الجامعة

جامعة ...
٢ تموز ٢٠٠٧
رقم الوارد: ٣٨٠٤
رقم الملف: ٦/٢

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة فيلادلفيا الأكرم

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الطالب محمد عبد الله إبراهيم عوض الله ورقمه الجامعي (٢٠٠٥٢١٠٠٢٧) بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان :- دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها ويحتاج لهذه الغاية جمع البيانات وتوزيع استبانات لاستكمال موضوع الرسالة)يرجى تسهيل مهمته الأكاديمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس الجامعة

أ.د. محمد الصباريني

نسخة /عميد البحث العلمي والدراسات العليا
نسخة/ ملف الطالب
م ع / ر ش
٢٠٠٧/٥/١

تلفون: ٩٦٢-٢-٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢٧٤٧٢٥ اربد- الأردن
Tel:962-2-7211111 Fax:962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

01/18/1999 19:32 00962-3-2375704 PUBLIC RELATIONS PAGE 21

بسم الله الرحمن الرحيم

Mu'tah University
Cultural & Public Relations

جامعة مؤتة
وحدة العلاقات الثقافية والعامة

Ref :
Date:

الرقم :
التاريخ :
الموافق :

الدكتور عميد المحترم

السيد مدير المحترم

تحية طيبة، وبعد،

أرجو إعلامكم بأن الطالب محمد عبدالله ابراهيم عوض الله سيقوم بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان "دراسة مسحية للواقع الاكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه اعضاء هيئة التدريس فيها"، ويحتاج إلى جمع بيانات وتوزيع استبيانات لهذه الغاية.

لذا يرجى التكرم بالتعميم على المعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مدير وحدة العلاقات الثقافية والعامة

د. فايــز ...

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ فرعي (٥٣١٥) ص.ب (٧) الرمز البريدي (٦١٧١٠) فاكس العلاقات ٢٣٧٥٧٠٤-٣-٩٦٢+
Mu'tah – Karak – Jordan: + 962-3 -2372380 Ext (5315) P.O.Box (7) Zip Code (61710) Fax Relations: +962-3- 2375704
University Web Site: www.mutah.edu.jo E-Mail: relations@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

ر/١٠٧/ ٥/ ١٢٠١

الرقم: ٥/١٨/ربيع الثاني/١٤٢٨
التاريخ: ........... هـ
الموافق: ٢/١/أيار/٢٠٠٧ م

دائرة رئاسة الجامعة

جامعة اربد الأهلية / رئاسة الجامعة
الــــــــوارد
١٥ أيار ٢٠٠٧
الرقم المتسلسل ١٣٦٥
رقم الملف ١٠٢

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة فيلادلفيا الأكرم

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الطالب محمد عبد الله إبراهيم عوض الله ورقمه الجامعي (٢٠٠٥٢١٠٠٢٧) بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان :- دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها ويحتاج لهذه الغاية جمع البيانات وتوزيع استبانات لاستكمال موضوع الرسالة، يرجى تسهيل مهمته الأكاديمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة

أ.د. محمد الصباريني

نسخة /عميد البحث العلمي والدراسات العليا
نسخة/ ملف الطالب
م خ / ر ش
٢٠٠٧/٥/١

هاتف: ٩٦٢٠٢٠٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢٠٢٠٧٢٧٤٧٢٥ اربد- الأردن
Tel:962-2-7211111 Fax:962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

دائرة رئاسة الجامعة

الرقم: ر/١٠٧/١٥/١٢٠١
التاريخ: ١٥/ ربيع الثاني/١٤٢٨هـ
الموافق: ٢/ أيار/ ٢٠٠٧م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة فيلادلفيا الأكرم

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الطالب محمد عبد الله إبراهيم عوض الله ورقمه الجامعي (٢٠٠٥٢١٠٠٢٧) بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان :- دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها ويحتاج لهذه الغاية جمع البيانات وتوزيع استبانات لاستكمال موضوع الرسالة)يرجى تسهيل مهمته الأكاديمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة

أ.د. محمد الصباريني

نسخة/عميد البحث العلمي والدراسات العليا
نسخة/ ملف الطالب
م خ / ر ش
٢٠٠٧/٥/١

تلفون: ٩٦٢ ٢-٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢٧٤٧٢٥ اربد- الأردن
Tel:962-2-7211111 Fax:962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

دائرة رئاسة الجامعة

ر/١٠٧/ ٥١/ ١٢٠١

الرقم: ١٠/ ربيع الثاني/١٤٢٨ هـ

التاريخ:

الموافق: ١/٥/٢٠٠٧ م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة فيلادلفيا الأكرم

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الطالب محمد عبد الله إبراهيم عوض الله ورقمه الجامعي (٢٠٠٥٢١٠٠٢٧) بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان :- دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها ويحتاج لهذه الغاية جمع البيانات وتوزيع استبانات لاستكمال موضوع الرسالة، يرجى تسهيل مهمته الأكاديمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس الجامعة

أ.د. محمد الصباريني

السادة عمداء الكليات
للتكرم بتسهيل مهمته

نسخة/عميد البحث العلمي والدراسات العليا
نسخة/ملف الطالب
م ع / ر ش
٢٠٠٧/٥/١

اربد-الأردن تلفون: ٩٦٢-٢-٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢٧٤٧٢٥
Tel:962-2-7211111 Fax:962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

دائرة رئاسة الجامعة

الرقم: [illegible]

التاريخ: [illegible]

الموافق: [illegible]

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الأهلية الأكرم

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة فيلادلفيا الأكرم

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الطالب محمد عبد الله إبراهيم عوض الله ورقمه الجامعي (٢٠٠٠٢١٠٠٢٧) بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان: دراسة مسحية للواقع الأكاديمي والاجتماعي في الجامعات الأردنية وسبل تطويره كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها ويحتاج لهذه الغاية جمع البيانات وتوزيع استبانات لاستكمال موضوع الرسالة يرجى تسهيل مهمته الأكاديمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجامعة

أ.د. محمد الصباريني

نسخة / [illegible] البحث العلمي والدراسات العليا
نسخة / الطالب

اربد - الأردن
Tel:962-2-7211111 هاتف: ٩٦٢٠٢٧٢١١١١١
Fax:962-2-7274725 فاكس: ٩٦٢٠٢٧٢٧٤٧٢٥
Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

# Abstract

**Awad Allah, Mohammad Abdullah Ibrahim.(2008).**

**The Estimation of Faculty Members of Public and Private Universities for the Degree of Performance University Academic and Social Procedures and the ways for Developing Them. Ph.D.Dissertation, Yarmouk University. (Supervisor: Dr: Kayed Mohammad Salameh)**

The purpose of this study was to explore the estimation of faculty members of public and private universities for the degree of performance university academic and social procedures and the ways for developing them. The study, moreover, aimed to identify the differences among them in different estimation based on the following variables: university, academic level, job title, the type of college, and the years of experience. To achieve the objectives of the study, the researcher developed a questionnaire consisted of (71) Items. It was divided into six dimentions: faculty members, university students, curriculum, scientific research, relationships between the university and community, and social situation inside the university along with an open question which included suggestions of the faculty members on the ways to develop this dimentions. Validity and reliability were accomplished. It was also administered to a randomly selected sample consisting of (376) faculty members: (293) from Public university and (83) from private university.

The findings of this study read as follows:

1. The mean of estimation of Public universities faculty members of the six dimentions was:(3.24) with degree (medium), and for private universities was (3.35) with degree (medium).The means of the same six dimentions for Public universities was between (3.59-

3.05), arranged as follows: faculty members, curriculum, social situation inside the university, relationship between the university and community, scientific research, and university students. The mean of estimation of private universities was between (3.61-3.06), arranged as follows: curriculum, faculty members, social situation inside the university, scientific research, university students, and relationship between the university and community.

2. There were significant differences between the estimation of the faculty members of Public and private university. This can be attributed to the variable: type of universities on the whole dimentions, except in the dimentions of faculty members, the relation ship between the university and community and university students, the overall scale was in favor of private universities.
3. No significant differences among faculty members estimation in the Public universities were attributed to job title, and years of experience, on the overall study dimentions.
4. There were significant differences among faculty members estimation of the Public universities attributed to college type on the overall scale for all study dimentions. Except the dimentions of scientific research, and the relationship between university and community which was in favor the faculties of humanities and social sciences.
5. No significant differences among faculty members estimation of the Public universities were attributed to academic rank for all study dimentions except for the dimentions: university student, curriculum, and the relationship between the university and community. This was in favor of the rank of the lecturer.

6. No significant differences among faculty members estimation of the private universities were attributed to the variables: job title and the type of college.
7. No significant differences among faculty members estimation of the private universities were attributed to the variable: academic rank on the overall scale for all study dimentions, except for the dimentions: academic members, university student, and curriculum. This was in favor of the rank of full professor and associate professor.
8. No significant differences among faculty members estimation of the private universities were attributed to variable: years of experience for all study dimentions, except on dimentions: university student and curriculum. This was in favor of (over 14 years).

In the light of the findings of this study, the researcher suggested the following recommendations including the faculty members' suggestions for developing the academic and social dimentions of the Jordanian universities.

1. Jordanian universities should continuously preview their university curriculum to cope up with the latest in technology and information.
2. Administration in Jordanian universities must reinforce the communicative bridges between the faculty members and students to exchange ideas and opinions related to student's needs and problems.

Key words: Academic dimentions, Social dimentions, Jordanian universities, developing ways.